

قفو الأثر في صفو علوم الأثر

للإمام العلامة رضي الدين محمد بن ابراهيم الحلبي الحنفي
الشهير بابن الحنبلي

ويليه

بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب

للإمام الحافظ المحدث اللغوي محمد مرتضى الحسيني الزبيدي

بعناية
عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

قفو الأثر في صفو علوم الأثر

للإمام العلامة رضيّ الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي
الشهير بابن الحنبلي

ويليه

بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب

للإمام الحافظ المحدّث اللغوي محمد مرتضى الحسيني الزبيدي

بعناية
عبد الفتاح أبو غدّة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

كلمةٌ بين يَديْ الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للَّهِ وليِّ العِلمِ والإفادة، والمُنْعِمِ على عِبادِهِ بالإيمانِ والإسلامِ والعِبَادة، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمدٍ نبيِّنا ورَسُولِنـا الداعي إلى الحُسْنَى وزِيادة، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وتابعيهم بإحسانٍ إلى يومِ الوِفَادَة.

وبعدُ، فإنَّ علم مصطلح الحديث الشريف: ضروريٌّ لطالب العلم الشرعي، لأنه المِسْبارُ الصادقُ والمِيزانُ العَدْلُ لمعرفةِ قبولِ الحديث أو رَدِّه، ونظراً لأهميتِهِ وافتقارِ طَلَبَةِ العلم إليه، تعدَّدَتْ فيه المؤلَّفات، وتنوَّعَتْ فيه المطوَّلات والمتوسِّطاتُ والمختَصَرات.

ومن خيرِ ما أُلِّفَ فيه من المتوسِّطات كتابُ «قَفْو الأَثَر في صَفْوِ عُلُومِ الأثر» للإمام رضيِّ الدين محمـدِ بن إبراهيم بن يـوسف، المعروفِ بـابن الحنبلي، الشهير بالتَّاذِفي، الحلبـي، الحنفي، المولود بحلب سنة **٩٠٨**، والمتوفى بها سنة **٩٧١**، رحمه اللَّه تعالى.

فقد لخَّصَ فيه كتابَ الحافظ ابن حجر العسقلاني: «نُخْبَةَ الفِكَر» وشَرْحَ الحافظِ له والحواشِيَ التي عليه خيرَ تلخيص، دُونَ إسهابٍ مُمِلّ، أو اختصارٍ مُخِلّ، فجاء «قَفْوُ الأَثَرِ» عَذْباً فُرَاتاً، يَنتفعُ به المنتهي تذكِرةً،

ويقتبِسُ منه المبتدِي تَبْصِرَةً. ومَنْ قرأَهُ وكان له إلمامٌ بعلم المصطلح وما أُلِّفَ فيه مختصراً ومطوَّلاً: عَلِمَ مهارةَ مؤلِّفِهِ، وبَراعةَ مصنِّفِهِ، في حُسْنِ ترصيفِهِ، وفَرادَةِ تصنيفِهِ، ووَجَازةِ تأليفِهِ، وأنه قد جَمَعَ فأوعَى، وبلَغَ الغايةَ صُنعاً، في حُسنِ الاختصارِ واحتواءِ العلم دون خلل أو إطناب.

ولمَّا عزمتُ على طبعِهِ بحثتُ عن نُسَخِهِ المخطوطة، في الفهارس التي بين يدَيَّ، فلم أقِف على شيء منها، ونظراً للرغبةِ بطبعِهِ، اعتمدتُ على النسخةِ المطبوعةِ واتخذتُها أصلاً، وهي نسخةٌ مُتْقَنَةٌ قويمة، صحَّحها إسماعيلُ الخطيبُ الإسْعِرْدِي، كما في حاشية ص **٣٩** من «بُلْغَةِ الأريب» المطبوعةِ مع «قَفْوِ الأثر» في تلك الطبعة المشار إليها، وأرجو أن أُوفَّقَ للوقوف على مخطوطة موثوقة منه في الزمن الآتي ــ وشكراً جزيلاً لمن يُرشِدُني إليها ــ فأُقابلَها به إن شاء اللَّه تعالى، لتَزْدَادَ الوَثَاقَةُ بصحتِهِ وضَبْطِهِ، ومن اللَّه العَوْنُ والتيسير.

وقد طُبعَ هذا الكتابُ النفيسُ منذ أكثر من سبعين عاماً، بمطبعة السعادة بمصر سنة **١٣٢٦**، طِباعةً حَسَنةً مُتْقَنَةً بمِقياسِ زَمَنِها وأمثالِها، تَغْلِبُ فيها الصحة، ويَنْدُرُ فيها الخطأ، ثم أصبح عزيزَ الوجود، كالكتابِ المفقود، فرأيتُ إعادةَ طبعِه، بوجهٍ ناضِرٍ جميلٍ، مشكولاً مضبوطاً مُفَصَّلاً أحسَنَ تفصيل، ليَسْهُلَ فهمُهُ وحِفظُه، ويَزْهَرَ عِلمُهُ ولَفْظُه، وعلَّقتُ عليه بإيجاز بالغ، ليَبْقَى خفيفَ الظلِّ لطيفَ الحَجْم، يَنتفعُ به الدارسون والمثقَّفون إن شاء اللَّه تعالى.

وترجمتُ لمن ذُكِرَ فيه من العلماء ــ غيرِ الأئمةِ المشهورين من المحدِّثين المعروفين ــ زيادةً في التعريفِ بهم، وبيانِ مَوْقِعِهم. ووضعتُ في حاشية هذه الطبعة الجديدة رقم الصفحة في الطبعة القديمة، نظراً إلى أن العَزْوَ إليها قد استمرَّ أكثر من خمسين سنة، فتكون هذه الأرقام مرشدةً إلى تعيين موضع العَزْو إليها في تلك الطبعة.

وقدَّمْتُ لهذا الكتاب بمقدِّمةٍ تتضمَّنُ ترجمةَ المؤلِّف، وكلمةً عامَّةً عن «مقدمة ابن الصلاح» وشُروحِها وحواشِيها، وعن «نُخبة الفِكَر» وشُرُوحِها وحواشِيها ومختصراتِها نثراً ونظماً، إنارةً للمستفيد، وعَوْناً للمستزيد، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلتُ وإليه أُنيب. والحمد للَّه رب العالمين، وصلَّى اللَّه وسلَّم على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصَحبِهِ وتابعيهم أجمعين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غُدّة

في الرياض ٣ من صَفَر سنة ١٤٠٨

ترجمة المؤلِّف[1]:

هو الإمامُ العالمُ العلامة رضيُّ الدين، أبو عبداللّه محمدُ بن إبراهيم بن يوسف بن عبدالرحمن، المعروفُ بابن الحنبلي، الحَلَبيُّ التَّاذِفِيُّ، الحَنَفِيُّ.

(١) مصادر ترجمته:

١ ـ الكواكب السائرة، للغَزِّي ٣: ٤٢.

٢ ـ رَيْحانة الأَلِبَّا، للشهاب الخَفَاجي ١: ١٦٩.

٣ ـ شَذَرات الذهب، لابن العماد الحنبلي ٨: ٣٦٥.

٤ ـ هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي ٢: ٢٤٨.

٥ ـ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لشيخنا العلامة محمد راغب الطباخ، رحمه اللّه تعالى ٦: ٥٩.

٦ ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي ٦: ١٩٣.

٧ ـ معجم المؤلِّفين، لعُمَر كحالة ٨: ٢٢٣.

٨ ـ مقدمة الدكتور حاتم صالح الضامن لكتاب «سَهْم الأَلحاظ في وَهْمِ الألفاظ»، الطبعة الثانية لمؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٤٠٥.

٩ ـ مقدمة الدكتور عبدالعزيز صالح الهلابي لكتاب ابن الحنبلي: «الآثار الرفيعة في مآثر بني ربيعة»، طبع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الكويت سنة ١٤٠٦، وترجمتُهُ له مُوجَزَة.

١٠ ـ جهود ابن الحنبلي اللغوية مع تحقيق كتابه «عَقْد الخَلَاص في نَقْدِ كلام الخَوَاص»، لمحققه نهاد حسُوبي صالح، طبعته مؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٤٠٧. وقفتُ عليه بعد تقديم هذا الكتاب إلى المطبعة.

ولد بحلب سنة ٩٠٨، من أسرة علمية مشهورة بالعلم والفضل والدين، فوالدُهُ عالم، وعمُّه عالم، وابنُ عمِّهِ عالم، وأخوه عالم، ووالدُهُ سِبْطُ عالم حلب الشهباءِ وفقيهِها في عصره: قاضي القُضَاة أَثيرِالدين بن الشِّحْنَة الحلبي. وتراجمُ هؤلاء العلماءِ الأجلَّاءِ مبسوطةٌ في الجزء السادس من تاريخ شيخنا محمد راغب الطباخ، رحمه اللَّه تعالى: «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء».

تلقَّى العلمَ عن شيوخ حلب، وفي مقدمتهم والدُهُ، وقد استوفَى ذِكرَ مشايِخِهِ في كتابه «دُرُّ الحَبَب في تاريخ أعيان حَلَب». وأبرَزُ شيوخِهِ: العلامةُ الشيخُ أحمد بن الحسين الباكزيّ الحنفي، أَخَذ عنه علوم القرآن، والشهابُ أحمدالهندي نزيلُ حلب، قرأ عليه «المُطَوَّل» في البلاغة و«حواشيه» للشريف الجُرْجَاني، والمحدِّثُ الضليعُ محمد بن شعبان الدَّيْرُوطِي، قرأ عليه «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر، كما سيقوله في مقدمة كتابه هذا، وأجازه بروايةِ صحيحي البخاري ومسلم.

ومن شيوخه البارزين: العلامةُ محمد الخناجري، قرأ عليه «نزهة الألباب في علم الحساب» للمِكناسي، وموسى بن الحسين الرَّسُولي، قرأ عليه البلاغة، ووليُّ الدين الشِّرْوَاني، قرأ عليه مَتْنَ «الجِغْمِيني» في علم الهيئة، والبرهانُ إبراهيمُ العبادي، قرأ عليه عِدَّةَ فنون، وعليُّ بن محمد الحَصْكَفِي المَوْصِلي، أَخَذَ عنه القواعدَ الصَّرْفِيَّة والنَّحْوِيَّة والعَرُوضية والمنطقية، وجارُاللَّه محمد بن عبدالعزيز بن فهد المكي، أَخَذَ عنه كتاب «التحفة اللطيفة في أنباء المسجد الحرام والكعبة الشريفة»، والسيدُ عيسى الصفوي، قرأ عليه «تفسيره» من سورة (عَمَّ) إلى آخر القرآن، وموسى بن حسن الكردي، قرأ عليه علمَ البلاغة، وعبدُالرحمن بن فخرالنساء، قرأ عليه الفقهَ والصرف.

وتفنَّن في تحصيل جملةٍ من العلوم وإتقانِ معرفتها، حتى غدا عالمَ

حَلَب الشهباء غيرَ مدافَع وإماماً ومرجِعاً في علوم عصره، كما يبدو ذلك من تنوُّع كتبِهِ وتآليفِهِ التي صنَّفَها، ودخل دمشق فانتفع به جماعةٌ من علمائها وأخذوا عنه.

وألَّفَ في علوم شَتَّى، ونَظَم الشعر، فألَّف في التفسير، والتجويد، والتوحيد، والحديث، ومصطلح الحديث، والأصول، والفقه، والفرائض، والتاريخ، واللغة، والنحو، والصرف، والأدب، والعروض، والمنطق، والطب، والهندسة، والرياضيات ـ الحِسَاب ـ، والمعارف العامة، وغيرِها، كما ستقفُ عليه في أسماء مؤلَّفاتِهِ التي جاوزت ٧٠ مؤلَّفاً. وبعضُها رسائل لطيفة ليست بالمجلَّدات، ولكنها نفيسةٌ في بابها، نادرة بجَمْعِها وإتقانها واستيعابِها، وذلك عنوانُ مقدرته العلمية ومواهبِهِ الذَّكِيَّة الزَّكِيَّة.

أَخَذَ عنه من أهل عصره غيرُ واحد، وقد ترجَمَ لقسم من تلامذته في كتابه «دُرُّ الحَبَب في تاريخ أعيانِ حلب»، ولطائفةٍ كبيرة منهم ذِكرٌ وترجمةٌ في تاريخ شيخنا الطباخ «إعلام النبلاء»، في الجزء السادس منه.

ومن أشهرهم: الإمامُ المؤرِّخُ العالمُ الفقيه النَّحْوِيُّ الأديب أحمدُ بن محمد بن المُلَّا الحَصْكَفِيُّ الأصل الحلبي، وقد لازَمَهُ ٢٠ سنة، وكَتَبَ كثيراً من مؤلفاته التي ما تزالُ بخطه، والإمامُ أبو الثناء محمودُ بن محمد، المشهور بابن البَيْلُوني، وزينُ العابدين نعمةُ اللّه إبراهيم، المشهور بعبادي جَلَبي، والإمامُ محمدُ بن قاسم شمس الدين، المشهورُ بابن المِنْقَار الحلبي ثم الدمشقي، ومحمد بن مسعود الشيرازي، ومحمد بن علي الحَصْكَفِي الحلبي، المشهورُ بمُلَّا محمد، ومحمدُ بنُ أحمد بن محمد التبريزي الشافعي، وكثيرٌ سواهم. وتوفي سنة ٩٧١ بحلب، ودُفِنَ في مقابر الصالحين، رحمه اللّه تعالى وأغدق عليه شآبيب الرحمة والرضوان.

وهذه أسماء تآليفه مرتبة على حروف المعجم:

١ ــ الآثار الرفيعة في مآثر بني ربيعة. وكانوا يقطنون بحلب، وهو ينتسب إليهم.

٢ ــ إحكام الإشْعار بأَحكام الأَشعار.

٣ ــ إخبار المستفيد بأخبار خالد بن الوليد.

٤ ــ إعانة الفارض في تصحيح واقعات الفرائض.

٥ ــ أُنمُوذَج العُلُوم لذوي البصائر والفُهُوم.

٦ ــ أنوار الحَلَك على شرح المَنَار لابن مَلَك. أصول فقه حنفي.

٧ ــ بَحْرُ العَوَّامِ فيما أصاب فيه العَوَامُّ. لغة، من كتب التصحيح اللغوي.

٨ ــ تأهيلُ من خَطَب في ترتيبِ الصحابةِ في الخُطَب. تاريخ وفضائل.

٩ ــ تُحفة الأفاضلِ في صِناعة الفاضِل. في الإنشاء.

١٠ ــ تذكِرةُ من نَسِي بالوَسَطِ الهندسي.

١١ ــ تَرْوِيَةُ الظامي في تبرئةِ الجَامِي.

١٢ ــ التعريفُ على تغليطِ «التَّطْرِيف، في شرح التصريف» لابن هلال العُرْضِي الحلبي النحوي، المتوفى سنة **٩٣٣**.

١٣ ــ تعليقة على تفسير البيضاوي.

١٤ ــ تلميظُ الشَّهد لأهلِ العَهْد والعَقْد. وهو شرحٌ لأحدٍ وعشرين بيتاً نَظَمها على لسان شيخه عبداللطيف بن عبدالمؤمن الأحمدي الخراساني الجامي، المتوفى سنة **٩٦٣**. وفي تاريخ شيخنا: «إعلام النبلاء»: «. . . لأهل الحَل والعقد».

١٥ ـ جَنِيَّات الحُسَّابِ في عِلْمِ الحِسَاب.

١٦ ـ الجَوَارِي المُنْشَآت في الحواري المنشآت. وفي «هدية العارفين»: «الجواري المنساة في الحواري المنشاة».

١٧ ـ حاشية على شرح تصنيف العِزِّي للتَّفْتَازَاني.

١٨ ـ حاشية على «شرح اللُّب». في علم الأصول، للقاضي زكريا.

١٩ ـ حاشية على شرح لُباب الفِقه. و«لُباب الفقه» لإمام الحرمين عبدالملِك الجُوَيني الشافعي.

٢٠ ـ حاشية على شرح الوِقاية لصدر الشريعة. فقه حنفي.

٢١ ـ حدائق أَحداق الأزهار ومصابيح أنوار الأنوار، في عشرةِ فنونٍ مختلفة.

٢٢ ـ الحدائق الأُنْسِيَّة في كشف حقائق الأَنْدَلُسِيَّة. في العَرُوض.

٢٣ ـ حَوْراءُ الخِيَام وعَذْرَاءُ ذَوِي الهُيَام في رُؤيَةِ خيرِ الأنام في اليَقَظَة والمَنَام. وفي تاريخ شيخنا «حُور الخيام وعذراء...».

٢٤ ـ الحِيَاضُ المُتْرَعَة في وَفْقِ الأَرْبَعين في الأَرْبَعَة.

٢٥ ـ دُرُّ الحَبَب في تاريخ أعيانِ حَلَب. حَوَى **٦٣٣** ترجمة، وأَدْرَجَ منه شيخُنا الطَّبَّاخ في تاريخه «إعلام النبلاء» أكثر من **٣٠٠** ترجمة.

٢٦ ـ الدُّرَر الساطِعَة في الأَدْوِيَة القاطِعَة.

٢٧ ـ ديوان شعرِهِ.

٢٨ ـ ذُبَالة السِّرَاج على رسالةِ السِّرَاج. في الفرائض.

٢٩ ـ ذخيرةُ المَمَات في القولِ بتلقين من مات.

٣٠ ــ رَبْطُ الشوارد في حَلِّ الشواهد. في شرح شواهد شرح السعد على مَتْن العِزّي في الصَّرْف.

٣١ ــ رسالةٌ تشتمل على جملةٍ ما يَهواه السامِع لقصدِ تشنيفِ المَسَامع. (قصائد ومقاطيع من الشعر).

٣٢ ــ رسالة في عِشرين بَحْثاً في عِشرين عِلْماً.

٣٣ ــ رسالة في المتَّصل والمُنْفَصِل.

٣٤ ــ رَفْعُ الحِجَاب عن قواعد الحِسَاب. في الحِسَاب الهَوَائي، وهو شرح كتاب «النزهة في الحساب» لابن الهائم. والحِسابُ الهوائي هو حِسابُ الأموال العظيمة في الخيال بلا كتابة، وله طرق وقوانين مذكورة في الكتب المؤلَّفة في علم الحساب.

٣٥ ــ الروائحُ العُوْدِيَّة في المدائح السُّعُودِيَّة.

٣٦ ــ روضة الأرواح على السِّراجِيَّة. في الفرائض.

٣٧ ــ الزُّبْدُ والضَّرَبُ ــ العَسَلُ الأبيض ــ في تاريخ حَلَب.

٣٨ ــ سَرْحُ المُقْلَتين في حُكْم القُلَّتين. في الفقه.

٣٩ ــ سَهْم الألحاظ في وَهْمِ الألفاظ.

٤٠ ــ سَوابغُ النَّوَابغ. في شرح «نوابغ الكَلِم» للزمخشري.

٤١ ــ الشَّرَابُ النِّيْلِي في وِلايَةِ الجِيْلي. أي الشيخ عبدالقادر الجِيْلاَني.

٤٢ ــ شرحُ إِيْسَاغوجي. في المنطق. وهو على تَصَوُّراتِه فقط.

٤٣ ــ شرحُ حِكَم ابنِ عطاءاللّه الإسكندري. تصوف.

٤٤ ــ شرحُ اللُّباب. لعله حاشيتُهُ على «لُباب الفقه» لإمام الحرمين.

٤٥ ـ شرحُ نُزهة النُّظَّار في صِناعَةِ الغُبَارِ.

٤٦ ـ شقائقُ الأَكَم بدقائقِ الحِكَم.

٤٧ ـ ظِلُّ العَرِيش في مَنْع حِلِّ البَنْج والحَشِيش. فقه.

٤٨ ـ عُدَّةُ الحاسِب وعُمْدةُ المُحَاسِب.

٤٩ ـ العَرْف الوَرْدِي في نُصْرَةِ الشيخ الهِنْدِي. ردٌّ على عبداللطيف المَشْهَدي.

٥٠ ـ عَقْدُ الخَلَاص في نَقْدِ كَلَامِ الخَوَاصّ.

٥١ ـ غمزُ العَيْن إلى كنز العين. وفي «هدية العارفين»: (قرُّ العين إلى...).

٥٢ ـ الفتحُ الجَلِي على شَرْح المِصباح لسيدي علي. وفي «كشف الظنون»: (النَّقْدُ الجَلِي على شرح ابنِ سيدي علي).

٥٣ ـ فَتْحُ العَيْن عن الاسمِ غيرٌ أو عَيْن.

٥٤ ـ الفَرْعُ الأَثِيث في الحديث.

٥٥ ـ الفوائد السَّرِيَّة في شرح المقدِّمة الجَزَرِيَّة. تجويد.

٥٦ ـ قَفْو الأَثَر في صَفْوِ عُلُومِ الأَثَر. هكذا (عُلُومِ) بلفظ الجَمْع كما جاء في النسخة المطبوعة. وجاء في مقدمة الدكتور حاتم الضامن (عِلْم) بالإِفراد، ولم أره هكذا في مصادر ترجمته. وذكره شيخنا الطباخ في «إعلام النبلاء» باسم «قَفْو عُلُوم الأثر».

٥٧ ـ القولُ القاصِم للقاسِي قاسِم.

٥٨ ـ كُحْلُ العُيُونِ النُّجْل في حَلِّ مسألةِ الكُحْل. نحو. وفي «كشف الظنون» ١: ٦٨٧ و٢: ١٤٧٤: (حَلّ العيون الفحل في حَلِّ...)!!

٥٩ ـ الكنزُ المُظْهَر في استخراجِ المُضْمَر.

٦٠ ـ كَنْزُ من حَاجَى وعَمَّى في الأحاجِي والمُعَمَّى. بلاغة.

٦١ ـ لُبُّ القاصدين.

٦٢ ـ مَخَايِلُ المَلَاحة في مَسَائِلِ الفِلاحة.

٦٣ ـ مَرْتَـعُ الظِّبَا ومَرْبَـعُ ذَوِي الصِّبا.

٦٤ ـ مستوجِبَةُ التشريف بتوضيح شَرْح التصريف.

٦٥ ـ المصابيـح. في الحِساب.

٦٦ ـ مِصباح الدُّجَى في حَرْفِ الرَّجَا. نحو. رسالةٌ في تحقيقِ كلمـةِ (لعلَّ).

٦٧ ـ المطلوبُ الخاني في السَّفَر السُّلَيْمانِي.

٦٨ ـ مُغْنِي الحبيب على مُغْنِي اللبيب. في النحو.

٦٩ ـ المنثورُ العُودِي على المنظوم السُّعُودي. وهو شرحُ قصيدةِ المفتي أبـي السُّعود العِمَادي التـركي ـ المتوفى بعـدَ ابن الحنبلي، سنة ٩٨٢ ـ التي أوَّلُها:

أَبَعْـدَ سُلَيْـمَى مَطْلَبٌ ومَـرامُ؟!

٧٠ ـ موارد الصَّفَا ومَوَائِدُ الشِّفَا. الشفا للقاضي عياض في السيرة النبوية والشمائل المحمدية. شرح له.

٧١ ـ نُجوم المُرِيد ورُجُوم المَرِيد. ذَكَر في مقدمته أن الصوفية طائفةٌ تُرْتَجَى الرحمةُ بذكرهم، إلا أنَّ اسمَهم في عصرِهِ قد صار يَنتظِمُ فِرقتين: صالحةً، وطالحةً، فانتَصَر للصالحة، ورَدَّ على الطالحة.

٧٢ ــ نورُ الإنسان في اشتقاقِ لفظِ الإنسان.

٧٣ ــ وسيلة المظلوم إلى تحصيل العلوم.

هذه أسماءُ تصانيف المؤلِّف، رحمه اللَّه تعالى، وهي تَدُلُّ أوضحَ دلالةٍ على قُوَّةِ مَدارِكِهِ، ولَمعانِ مَوَاهِبه، وسَعَةِ مَعارِفه، حتى تَمكَّنَ من الجمع بين هذه العلوم. فالجمعُ بينها ــ بإجادةٍ ومَتَانةٍ ــ لا يَتَسنَّى لكل راغبٍ وطالب، واللَّه يختصُّ بفضلِهِ من يشاء.

إشارة إلى عِبارة:

هذا، والمؤلِّفُ، رحمه اللَّه تعالى، يُجِلُّ ويُبَجِّلُ الحافظَ ابنَ حَجَر، رحمه اللَّه تعالى، فيَختارُ أن يُسمِّيَهُ في كتابه هذا باسمِ (قاضِي القُضَاة) ــ على وجود اختلاف في جواز هذه التسمية ــ تباعُداً منه فيما يَبْدُو عن لفظِ (ابن حَجَر).

ولكن هذا عندي ليس فيه أيُّ نَقْصٍ أو غَضَاضَة، فقد عُرِفَ الإمامُ باسم (ابن حَجَر)، وكتَبَهُ هو بيدِهِ عن نفسِهِ، واشتَهَر به في آفاق الإسلام، من عصرِهِ إلى عصرِ المؤلِّف إلى عصرِنا إلى ما شاء اللَّه.

فالعُدُولُ عنه إلى (قاضي القضاة) ــ وإن كان اللفظُ في مدلوله اللغويِّ والعُرْفِيِّ أجلَّ وأَحْلَى ــ ليس بجيد، فإنَّ (ابن حَجَر) في مدلوله العَلَمِيِّ وشُهرتِهِ العِلْمِيَّةِ العالَمِيَّة أعظمُ وأعلَى، وأعرَفُ وأجْلَى. ثم في (قاضي القُضاةِ) إبهامٌ واشتراكٌ يَحتاجُ إلى بيان. ولم يُفصِح المؤلفُ عن مُرادِهِ بهذا اللفظ في مقدِّمة كتابِهِ أو في خِلالِه، فكان الإبهامُ في اختيارِهِ أكثَرَ.

وقد أصبح هذا الاسمُ (ابنُ حَجَر) العَسْقَلاني، عَلَماً مقروناً بالفخرِ والإمامَةِ المُسَلَّمةِ لَهُ في الحديثِ الشريفِ وعلومِهِ، فذِكرُهُ به مُشعِرٌ بقُوَّةِ الكلام المنقولِ عنه، وباعِثٌ لقبولِهِ والتسليمِ له ــ إلا في السهو ونحوه ــ لإمامتِهِ

الفَذَّة، وخاصَّةً أنه يقال: قال **الحافِظُ** ابنُ حجر، فلا مَلْمَحَ للنقصِ فيه كما توهَّمه المؤلف، رحمه اللّه تعالى.

وقديماً لُقِّبَ قومٌ بلَقَبِ (أَنْفِ النَّاقَة)، فكان هذا اللَّقَبُ مَعْيَرَةً لهم أولَ الأمر، فقال الشاعرُ يَمدحُهم لبعضِ المآثِرِ التي صَدَرَتْ عنهم:

قومٌ هُمُ الأَنْفُ والأذنابُ غيرُهُمُ ... ومَنْ يُسَوِّي بأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبا

فغَدَا اسمُهم ولَقَبُهم وِسَامَ مَدِيحٍ وشَرَف، بقولِ شاعرٍ مَدَّاح، أمَّا الإمامُ الحافظُ ابنُ حجر، فقد غَدَا اسمُهُ (ابنُ حَجَر) وِسامَ عِلْمٍ وإِمَارةٍ للمؤمنين في الحديث الشريف وعلوم الدين، فلا نَقْصَ ولا غَضاضَةَ في أنه (ابنُ حَجَر)، رضي اللّه تعالى عنه وأرضاه، وجَعَل الجنةَ مُستَقَرَّهُ ومَثْوَاه، وجَمَعنا معه في دار كرامتِهِ ورضاه:

وما التأنيثُ في اسمِ الشمسِ عَيْبٌ ... ولا التذكيرُ فَخْرٌ للهِلالِ

أمَّا ما يَسلكُهُ بعضُ فاقِدِي أَدَبِ العقيدةِ والإسلام، من النَّبْزِ بالألقاب، والعَيْبِ بها والسِّبَاب، فهو عُنوانٌ على المَرَض الذي يُعانونه! وإلا فأين عِلمُهم بكتابِ اللّه وسُنَّةِ رسولِ اللّه، المُحرِّمَينِ ذلك أشدَّ التحريم، والحاكِمَيْنِ على فاعلِ ذلك بأنه فَعَل ما قال اللّه تعالى فيه: ﴿بِئْسَ الاسْمُ الفُسُوقُ بَعْدَ الإيمانِ ومَنْ لم يَتُبْ فأولئك هُمُ الظالمون﴾. أسألُ اللّه الصونَ والعافية.

ومَنْ يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مريضٍ ... يَجِدْ مُرّاً بهِ الماءَ الزُّلالا!

كلمة حول مُقدِّمَةِ ابن الصلاح:

إنَّ أول كتاب دُوِّنَ في علم مصطلح الحديث تدويناً مستقلاً، هو كتابُ «المُحَدِّثُ الفَاصِلُ بين الرَّاوِي والوَاعِي» للإمام القاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِي، المولودِ تقريباً سنة ٢٦٥، المتوفَّى سنة ٣٦٠، رحمه اللّه تعالى. فقد جَمَع فيه مَسائلَه ومَباحثَه، وعَرَض مذاهبَ المحدِّثين فيما اتفقوا عليه أو اختلفوا فيه...

ثم تلاه في التدوين فيه الحاكمُ النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، الشافعي، صاحبُ «المستدرك على الصحيحين»، المولود سنة ٣٢١، المتوفى سنة ٤٠٥، فألّف «معرفة علوم الحديث».

ثم تلاه الحافظ أبو نُعَيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله، الشافعي، صاحب «حِلْية الأولياء»، المولود سنة ٣٣٦، المتوفى سنة ٤٣٠، فألّف «علوم الحديث». هكذا سمَّاه الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٧ : ٤٥٦.

ثم تلاه الحافظ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الشافعي، المولود سنة ٣٩٢، المتوفى سنة ٤٦٣، فألّف «الكفاية في علم الرواية» و«الجامع لأخلاقِ الراوِي وآدابِ السامع».

ثم تلاه الحافظ القاضي عِيَاض بن موسى اليَحْصُبِي، المغربي، المالكي، المولود سنة ٤٧٦، المتوفى سنة ٥٤٤، فألّف «الإلماع إلى معرفةِ أصولِ الرواية وتقييد السماع».

ثم جاء الحافظ ابنُ الصلاح أبو عَمْروٍ عثمانُ بن عبدالرحمن الشَّهْرَزُوري، الشافعي، المولود سنة ٥٧٧، المتوفى سنة ٦٤٣، فألّف كتابه العظيمَ في علوم الحديث: «معرفة أنواع عِلْم الحديث»، المشهورَ باسم «مقدمة ابن الصلاح»، ووَقَفَ التأليفُ في المصطلح عند كتابه هذا، فإنه جَمَعَ فيه عُيونَه، واستوعبَ فيه فُنونَه.

وغدا هذا الكتابُ ــ لِمَحاسِنِه الجَمَّةِ، وتفوُّقِهِ فيه على كل مَنْ سَبَقَهُ ــ المنهلَ العَذْبَ الموردَ في المصطلح، لكل حديثيّ ومُحدِّثٍ وعالم، وتوجَّهَ العلماءُ مِن بَعْدِهِ إليه بشَرْحِهِ، أو اختصارِهِ، أو تحشيتِهِ، أو نَظْمِهِ.

قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى، في كتابه: «إتمام الدراية لقُرَّاء النُّقَاية» ص ٤٧، في مبحث (علم الحديث) وما صُنِّفَ في مصطلحه:

«... إلى أن جاء الشيخُ تقيُّ الدين ابنُ الصلاح، فجَمَعَ «مختصَرَهُ» المشهور، فأملاهُ شيئاً بَعْدَ شيء، لمَّا وُلِّيَ تدريسَ دارَ الحديث الأشرفِيَّة ـ بدمشق ـ، فهذَّب فنونَه، ونَقَّحَ أنواعَه، ولخَّصَها، واعتَنَى بمؤلَّفاتِ الخطيب، فجَمَعَ متفرِّقاتِها وشتَاتَ مَقاصِدِها، فصار على كتابِهِ المُعَوَّل، وإليه يَرجِعُ كلُّ مختَصَرٍ ومُطوَّل». انتهى. وهي كلمةٌ صادقةٌ جداً.

١ ـ **فممن شَرَحَهُ**: الإمامُ شيخُ الإسلامِ عِزُّالدين أبو عُمَر عبدالعزيز بن محمد بن جَمَاعة، (الابن)، الدمشقي ثم المصري الشافعي، المولود سنة ٦٩٤، المتوفَّى سنة ٧٦٧، وسمَّاه: «الجواهر الصِّحاح في شرح علوم الحديث لابن الصَّلاح».

٢ ـ وشرحه الإمام الفقيه المحدث الأصولي النحوي برهان الدين أبو إسحاق وأبو محمد إبراهيم بن موسى بن أيوب الأَبْنَاسِيُّ القاهري، الشافعي، المولود سنة ٧٢٥، والمتوفى سنة ٨٠٢، تلميذُ الحافظ مُغُلْطَاي، وشيخُ الحافظ ابن حجر في الفقه، وسمَّاه: «الشَّذَا الفَيَّاح من علوم ابن الصلاح».

٣ ـ وشَرَحَهُ: الإمامُ شيخ الإسلام سِرَاجُ الدين أبو حفص عمر بن رَسْلان بن نصير المصري البُلْقِيني، الشافعي، المولود سنة ٧٢٤، المتوفى سنة ٨٠٥، وسمَّاه «مَحَاسِنُ الاصطلاح وتضمينُ كتاب ابن الصلاح».

٤ ـ ونَظَمَ الإمامُ الأديبُ المحدِّثُ زين الدين أبو العِزّ طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي، الحنفي، ويُعرَف بابن حبيب، المولود بعدَ سنة ٧٤٠، المتوفى سنة ٨٠٨، كتابَ «مَحاسِنُ الاصطلاح وتضمينُ كتابِ ابن الصلاح» للإمام البُلْقِيني المتقدم ذكره، وهو تلميذُه، قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغُمْر» ٥: ٣٢٥: «وأحسَنُ ما نَظَمَ مَحاسِنُ الاصطلاح للبُلْقِيني».

٥ ــ **ومِمن اختَصَرَهُ** الإمامُ النووي محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرّي الدمشقي، الشافعي، المولود سنة **٦٣١**، المتوفى سنة **٦٧٦**، اختصره في كتابين، الأول منهما سمَّاه: «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سُنَن خير الخلائق»، ثم اختصره فسمَّاه: «التقريب والتيسير في سُنَن البشير النذير».

٦ ــ وهو الذي شَرَحَه الإمامُ الحافظُ جلالُ الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر الخُضَيري السّيوطيُّ المصري، الشافعي، المولود سنة **٨٤٩**، المتوفى سنة **٩١١**، وسمَّاه: «تدريب الراوي في شَرْح تقريب النواوي».

٧ ــ واختصره الإمام قاضي القضاة بدرالدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جَمَاعة (الأب) الحَمَوي، الشافعي، المولود سنة **٦٣٩**، المتوفى سنة **٧٣٣**، وسمَّاه: «مختصر مقدمة ابن الصلاح في شرح علوم الحديث».

٨ ــ واختصره الإمام شرف الدين الحسين بن محمد بن عبدالله الطِّيْبِي، المصري، الشافعي، المولود سنة. . . ، المتوفى سنة **٧٤٣**، وسمَّاه: «الخلاصة في معرفة الحديث».

٩ ــ واختصره الإمام الحافظ قاضي القضاة علاء الدين أبو الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم الماردِيني المصري، الحنفي المعروف بابن التُّرْكُمَاني، المولود سنة **٦٨٣**، المتوفى سنة **٧٥٠**، وسمَّاه: «المنتخَب في علوم الحديث». قال ابن فهد في «لَحْظ الألحاظ» ص ١٢٦: «اختصر فيه كتاب ابن الصلاح اختصاراً حسناً مستوفى».

١٠ ــ واختصره الإمام الحافظ ابن كثير عماد الدين أبو الفِدَاء إسماعيل بن عُمَر بن كثير الدمشقي، الشافعي، المولود سنة **٧٠١**، المتوفى سنة **٧٧٤**.

١١ ــ واختصره الإمام الحافظ سِرَاجُ الدين أبو حفص عمر بن علي بن

أحمد الأنصاري المصري، الشافعي، المشهور بابن المُلَقِّن، المولود سنة ٧٢٣، المتوفى سنة ٨٠٤، وسمَّاه: «المُقْنِع في علوم الحديث».

١٢ ــ **ومِمن حَشَّاهُ** الإمامُ بَدْرُالدين أبو عبداللَّه محمد بن بَهَادُر بن عبداللَّه الزركشي المصري، الشافعي، المولود سنة ٧٤٥، المتوفى سنة ٧٩٤، وعُرِفَ باسم «النُّكَت على كتاب ابن الصلاح».

١٣ ــ وحشَّاه الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي، ثم المصري، الشافعي، المولود سنة ٧٢٥، المتوفى سنة ٨٠٦، وسَمَّى حاشيته وكتابه: «التقييد والإيضاح لما أُطلِقَ وأُغلِقَ من كتاب ابن الصلاح».

١٤ ــ وحشَّاه الإمام الحافظ علاءالدين أبو عبداللَّه مُغُلْطَاي بن قِلِيج البَكْجَرِي المصري، الحنفي، المولود سنة ٦٨٩، المتوفى سنة ٧٦٢، وسمَّى حاشيتَه: «إصلاح ابن الصلاح».

١٥ ــ وحشَّاه الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المصري، الشافعي، المولود سنة ٧٧٣، المتوفى سنة ٨٥٢، وسمَّى حاشيتَه، «النُّكَت على كتاب ابن الصلاح».

١٦ ــ **وممن نَظَمَهُ الإمام** شهابُ الدين أبو العباس أحمد بن خليل بن سعادة الخُوَيِّيُّ الأَذْرَبِيْجانيُّ الأصل، ثم الدمشقي، الشافعي، ولد سنة ٦٢٦، وتوفي سنة ٦٩٣، وهو تلميذُ ابن الصلاحِ قَرَأ عليه، نَظَمَهُ في أُرجوزةٍ سَمَّاها: «أقصى الأَمَلِ والسُّوْل في علوم أحاديثِ الرسول»، وتُعرَفُ بمنظومةِ ابن خليل.

١٧ ــ ونَظَمَهُ الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي، ثم المصري، الشافعي، المولود سنة ٧٢٥، المتوفى سنة ٨٠٦، المتقدمُ ذكرُهُ برقم ١٣، وسَمَّاه «التبصرة والتذكرة».

١٨ ــ وشَرَحَ الحافظُ العراقيُّ نَظْمَهُ، وعُرِفَ باسم «شرح الألفية».

١٩ ــ ولخَّصَ شرحَ العراقي هذا: السيدُ الشريف محمد أمين الشهير بأمير بادشاه البخاري، الحنفي، الفقيه الأصولي، نزيل مكة المكرمة، المولود سنة. . . ، المتوفى حولَ سنة ٩٨٧.

٢٠ ــ وحشَّى شَرْحَ الحافظِ العراقي الإمامُ المحدِّث العلامةُ زين الدين أبو العَدْل قاسمُ بنُ قُطْلُوبُغَا الجَمَالي المصري، الحَنَفِي، المولود سنة ٨٠٢، المتوفى سنة ٨٧٩.

٢١ ــ وحشَّاه أيضاً الإمام الحافظ برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عُمَر بن حَسَنِ الرُّباطِ الشامِيُّ البِقَاعيُّ، الشافعي، المولود سنة ٨٠٩، المتوفى سنة ٨٨٥، وسمَّاه: «النكت الوفيَّة بما في شرح الألفية» وبلغ فيه إلى نصفِهِ، قاله في «كشف الظنون» ١: ١٥٦.

٢٢ ــ وحشَّاه أيضاً الإمامُ الفقيه شمسُ الدين أبو عبدالله محمد بن قاسم بن محمد الغَزِّي ثم القاهري، الشافعي، المعروفُ بابن قاسم، وبابن الغَرابِيلي، المولود سنة ٨٥٩، المتوفى سنة ٩١٨.

٢٣ ــ وشَرَح نَظْمَ الحافظ العراقي: الإمام المحدِّث عمادالدين أبو الفِداء إسماعيل بن إبراهيم بن جَمَاعة الكِنَاني القُدسيّ، الشافعي، تلميذُ الحافظ ابن حجر، المولود سنة ٨٢٥، المتوفى سنة ٨٦١.

٢٤ ــ وشرحَهُ أيضاً الإمام الفقيه المحدث الأصولي النحوي زين الدين أبو محمد عبدالرحمن بن أبي بكر العيني الدمشقي، الحنفي، المولود سنة ٨٣٧، والمتوفى سنة ٨٩٣.

٢٥ ــ وشرحه أيضاً الإمام المحدِّثُ النسَّابة قطب الدين أبو الخير محمد بن محمد بن عبدالله بن خَيْضَر، الخيضريُّ الزُّبَيْديُّ ــ بالضم،

الدمشقيُّ، الشافعي، المولود سنة ٨٢١، المتوفى سنة ٨٩٤، وسمَّاه: «صعود المَرَاقي شرح ألفية العراقي».

٢٦ ــ وشرحه أيضاً الإمامُ الحافظُ شمسُ الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي القاهري، الشافعي، المولود سنة ٨٣١، المتوفى سنة ٩٠٢، وسَمَّى شَرْحَه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث».

٢٧ ــ واختَصَر هذا الشرحَ الشيخُ عبدُ الوهاب بن أحمد الشَّعْراني القاهري الشافعي، المولود سنة ٨٩٨، المتوفى سنة ٩٧٣، كما في كتابه «الميزان» ص ٧٦.

٢٨ ــ وشرحه أيضاً الحافظ الإمام السيوطي، المتقدم ذكره برقم ٦.

٢٩ ــ وشَرَحَه أيضاً الإمامُ الحافظ زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد المصري، الشافعي، الشهير بلَقَبِ القاضي زكريا، المولود سنة ٨٢٣، المتوفى سنة ٩٢٦، وسمَّاهُ: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي».

٣٠ ــ وشرحه أيضاً: الإمام الفقيه الأصولي المحدث برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، الحنفي، المولود بحلب حول سنة ٨٦٥، المتوفى بالقُسْطَنْطِينيَّة سنة ٩٥٦.

٣١ ــ ونَظَم الإمام الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر الخُضَيري السيوطي المصري، الشافعي، المولود سنة ٨٤٩، المتوفى سنة ٩١١، المتقدمُ ذكره برقم ٦، «ألفيةً في علم الأثر»، اقتَفَى فيها ألفيةَ العراقي، فهي تُعَدُّ من الكتب التي نُظِمَ فيها كتابُ ابن الصلاح.

٣٢ ــ ثم شَرَحَها الحافظ السيوطيُّ نفسُه بكتابه الذي سمَّاه: «البحر الذي زَخَر في شرح ألفية الأثر».

٣٣ ــ وشَرَحَ ألفيةَ السيوطي الشيخُ محمد محفوظ بنُ عبدالله التِّرمِسِيّ، ثم المَكِّي، الشافعي، المولود. . .، المتوفى بمكة سنة ١٣٣٨،

وسمَّاه: «منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر». وخَدَمَ «مقدمةَ ابن الصلاح» غيرُ هؤلاء، ممن لم يَحضُرني ذكرُهم الآن.

كلمةٌ حول نُخْبَةِ الفِكَر:

هذا، وبقي كتابُ الحافظ ابن الصلاح: «معرفةُ أنواع عِلْم الحديث» المنهلَ الوحيدَ المفضَّل في علم المصطلح، نحوَ مِئَتَيْ سَنَة، ثم ألَّفَ الإمامُ الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العَسْقَلاَنِيُّ المصري، الشافعي، المولود سنة ٧٧٣، المتوفى سنة ٨٥٢، المتقدِّمُ ذكرُهُ برقم ١٥، أميرُ المؤمنين في الحديث: رسالتَهُ المختصرة الجامعة، التي سمَّاها: «نُخْبَةِ الفِكَر في مصطلح أهل الأَثَر» ثم شرحها بكتابه الذي اشتهر باسم «نُزْهَة النَّظَر في توضيح نُخْبَة الفِكَر».

فاتجهت أنظارُ العلماء إليه، وعوَّلوا في علم المصطلح عليه، لاختصارِهِ وتنسيقِه، وتمحيصِهِ وتحقيقِه، واحتوائِهِ لزيادةِ جملةٍ هامَّةٍ من أنواع علمِ المصطلح، خَلَتْ عنها مُقدِّمَةُ الحافظ ابن الصلاح، فمن ثَمَّ صارت «نُخْبَةُ الفِكَر» وشَرْحُها مَحَلَّ الدَّرْسِ والنظر، من علماء الأثر، فكَثُرَ شُرَّاحُها، ومختصرُوها، ومُحشُّوها، وناظِمُوها، كثرةً بالغة، كادت تَبلُغُ ما بلغَتْهُ مُقدِّمةُ ابنِ الصلاح.

١ ــ **فممن شَرَحَها** بعدَ شرح المؤلف: الإمامُ المحدِّثُ الفقيه كمالُ الدين محمد بن محمد بن حسن التميمي الداري، الشُّمُنِّي القُسَنْطِيني المغربيُّ الأصل، ثم الإسكندري القاهري، المالكي، المولود سنة ٧٦٦، المتوفى سنة ٨٢١، تلميذُ البدرِ الزركشي والحافظِ العراقي، وسَمَّى شَرْحَه: «نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر».

٢ ــ وشَرَحَها: الإمام المحدِّثُ الحافظ البارعُ جمال الدين أبو البركات وأبو المحاسن محمد بن موسى بن علي المَرَّاكُشِيُّ الأصل، المكيُّ،

الشافعيُّ، ويُعرَفُ بابن موسى، المولود سنة ٧٨٩، المتوفى سنة ٨٢٣، تلميذُ الحافظ ابن حجر.

٣ ــ وشَرَحَها: الإمامُ المحدِّثُ شهابُ الدين أبو الفضل أحمد بن صدقة بن أحمد بن حُسَين القاهري، الشافعي، المولود سنة ٨٢٩، المتوفى سنة ٩٠٥، ويُعرَفُ بابن الصيرفي، تلميذُ ابن حجر والعيني، وسَمَّى شَرْحَهُ: «عنوان معاني نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر». من «الضوء اللامع» ١: ٣١٦.

٤ ــ وشَرَحَها الإمامُ المحدِّثُ زينُ الدين محمد عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين الحدَّادي، ثم المُناوي القاهري، الشافعي، المولود سنة ٩٥٢، المتوفى سنة ١٠٣١، شَرْحَينِ، أحدُهما كبير، وسمَّاه: «نتيجة الفِكَر في شرح نُخبَةِ الفِكَر».

٥ ــ والآخَرُ صغير، لم يذكروا اسمَه، ذكرهما المؤرِّخُ المحبيُّ في ترجمته في «خلاصة الأثر» ٢: ٤١٣.

٦ ــ وشَرَحها: الشيخُ إسماعيل حقي بن مصطفى التركي الإصطنبولي، الحنفي، المولود سنة ١٠٦٣، المتوفى سنة ١١٣٧.

٧ ــ وشَرَحَها: الإمام المحدِّثُ المسنِدُ شمسُ الدين أبو عبدالله محمد بن حسن، المعروفُ بابن هِمَّات زَادَهْ الدمشقي، التركماني الأصل، الشامي المولد، الحنفي، المولود بدمشق سنة ١٠٩١، المتوفى بالقاهرة سنة ١١٧٥.

٨ ــ وشَرَح شَرْحَها للمؤلِّف: الإمامُ العلامة نُورُالدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد الهروي ثم المكي، الحنفي، المشهورُ بلَقَبِ العلَّامة علي القاري، المولود سنة. . . ، المتوفى سنة ١٠١٤، واسمُ شرحِهِ: «مصطلحاتُ أهل الأثر على شَرْحِ نخبة الفكر».

٩ ـ وشَرَحَ شَرْحَها الإمامُ المحدِّثُ زينُ الدين محمَّد عَبْدالرؤوفِ بن علي بن زين العابدين الحدَّادي، ثم المُنَاوِي القاهري، الشافعي، المولود سنة ٩٥٢، المتوفى سنة ١٠٣١، المتقدم ذكره هنا برقم ٤، وسمَّاه: «اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر».

١٠ ـ وشَرَحَ شَرْحَها الإمامُ المحدِّثُ برهانُ الدين أبو الإمداد وأبو إسحاق إبراهيمُ بن إبراهيم بن حسن اللَّقاني المصري، المالكي، المولود سنة. . . ، المتوفى سنة ١٠٤١، وسمَّى شرحه: «قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

١١ ـ وشرح شَرْحَها الإمامُ المحدِّث القاضي محمد أكرم بن عبدالرحمن النَّصْربُوري السِّنْدِي، ثم المكي، الحنفي، المولود في أوائل القرن الحادي عشر، المتوفى. . . ، وسمَّى شَرْحَه: «إمعان النظر بشَرْح شَرْح نخبةِ الفكر». هكذا سَمَّاه الإمامُ اللكنوي في «الرفع والتكميل»، وجاء في مقدمة الكتاب نفسِهِ قولُ المؤلف: «قد بَعَثَني فَرْطُ الشَّغَفِ. . . أن أشرَحَ شَرْحَ كتابِ نُخْبَةِ الفِكَر في مصطلح أهل الأثر، لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، وسمَّيتُه: «إمعانَ النظر في توضيحِ نُخبةِ الفِكَر». انتهى.

١٢ ـ **وممن نظمها**: الإمامُ المحدِّثُ الفقيه كمالُ الدين محمد بن محمد بن حسن التميمي الداري، الشُّمُنِّي القُسَنْطِينيُّ المغربيُّ الأصل، ثم الإسكندري القاهري، المالكي، المولود سنة ٧٦٦، المتوفى سنة ٨٢١، المتقدم هنا برقم ١، وفرغ من نظمه لها في سنة ٨١٤.

١٣ ـ ثم شَرَح هذا النظم ولدُهُ الإمامُ المحدِّث المفنَّنُ تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حسن التميمي الشُّمُنِّي، الإسكندري المولد، ثم القاهري، المالكي، ثم الحنفي، المولود سنة ٨٠١، المتوفى سنة ٨٧٧، وسَمَّى شرحه: «العالي الرتبة شرح نظم النخبة».

١٤ ــ ونظمها الإمامُ المحدِّث شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالرحمن الطُّوْفي، ثم القاهري، الشافعي، المولود سنة ٨٤٧، المتوفى سنة ٨٩٣، تلميذُ الكمال الشُّمُنِّي.

١٥ ــ ونظمها المحدِّث القاضي برهان الدين محمد بن إبراهيم المقدسي، الشافعي، المولود سنة. . . ، المتوفى سنة ٩٠٠.

١٦ ــ ونظمها الإمام المحدث شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن صدقة بن أحمد بن حُسين القاهري، الشافعي، المولود سنة ٨٢٩، المتوفى سنة ٩٠٥، ويعرف بابن الصيرفي. تلميذُ ابن حجر والعيني، المتقدمُ ذكره هنا برقم ٣.

١٧ ــ ونظمها الإمام القاضي رضي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد الغَزِّيُّ الأصل، الدمشقي العامري القرشي، الشافعي، المولود سنة ٨٦٢، المتوفى سنة ٩٣٥. من «الكواكب السائرة» ٢ : ٥.

١٨ ــ وشَرَح نَظْمَهُ: حفيدُهُ الإمام شهابُ الدين أحمد بن عبدالكريم بن سعودي الغَزّي العامري الدمشقي، الشافعي، المولود سنة. . . ، المتوفى سنة ١١٤٣.

١٩ ــ ونظمها العالم المحدث منصور الطَّبْلاوي القاهري، الشافعي، سِبط ناصر الدين الطبلاوي، المولود سنة. . . ، المتوفى سنة ١٠١٤.

٢٠ ــ ونظمها الشيخُ المعمَّر عبدُاللّٰه بن عمر الخليل اليماني، المولود سنة ١١٠٥، والمتوفى سنة ١١٩٦، كما في ترجمته في «أبجد العلوم» لِصدِّيق حَسَن خان ٣ : ١٧٤.

٢١ ــ وممن حشَّاها على شرح المؤلفِ الحافظِ ابن حجر: تلميذُهُ الإمامُ المحدِّثُ زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبُغَا الجَمَالي المصري،

الحنفي، المولود سنة ٨٠٢، المتوفى سنة ٨٧٩، المتقدم ذكره قَبْلُ برقم ٢١، وسَمَّى حاشيته: «القول المُبْتَكَر على شرح نخبة الفِكَر».

٢٢ ــ وحشَّاها على شرح المؤلفِ الحافظِ ابنِ حجر: تلميذُهُ الإمامُ المحدِّثُ كمالُ الدين أبو الهَنَاء محمد بن محمد بن أبي بكر المُرِّي المقدسي، الشافعي، المعروف بابن أبي شريف، المولود سنة ٨٢٢، المتوفى سنة ٩٠٦.

٢٣ ــ وحشَّاها على شرح المؤلف الحافظ ابنِ حجر: الإمامُ المحدِّثُ المؤرِّخُ المفنَّن رضي الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن يوسف الحَلَبي، التَّاذِفي، الحنفي، الشهير بابن الحنبلي، المولود سنة ٩٠٨، المتوفى سنة ٩٧١، وسَمَّى حاشيته: «مَنْح النُّغْبَة على شَرْح النُّخْبَة».

٢٤ ــ ثم لَخَّصَها أحسَنَ تلخيص، ومَحَّصَها أفضَلَ تمحيص، بالنظر في شرحِها وحواشيها، وحَرَّرَها، وسَمَّاها: «قَفْو الأَثَر في صَفْوِ عُلُوم الأَثَر»، وهي هذا الكتابُ الذي بين يديك.

٢٥ ــ وحشَّاها على شرح المؤلف: الإمامُ المحدِّثُ الفقيه زين العابدين أبو الحسن علي بن محمدِ بنِ عبدالرحمن الأُجْهُورِيُّ، المصري، المالكي، المولود سنة ٩٦٧، المتوفى سنة ١٠٦٦.

٢٦ ــ وحَشَّى على مباحث الجرح والتعديل فيها: الإمام المحدث عزالدين أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، المعروف بالأمير الصنعاني، المولود سنة ١٠٩٩، المتوفى سنة ١١٨٢، وسَمَّى حاشيته: «ثمرات النظر في علوم الأثر»، وكُتِبَ على وجهِ بعضِ النُّسَخ: «فوائد النظر على مصطلح أهل الأثر».

٢٧ ــ واختصرها مُلَخِّصاً لها ــ دون أن يُفصِحَ باسمِها ــ الإمامُ الحافظُ المحدِّثُ اللغويُّ أبو الفيض السيد محمد مرتَضَى الحُسَيني العَلَوِيّ الزَّبِيدي المصري، الحنفيُّ، شارحُ «القاموس» و«الإحياء»، المولود سنة **١١٤٥**، المتوفى سنة **١٢٠٥**. وسَمَّاه: «بُلْغَة الأَرِيب في مصطلح آثارِ الحبيب».

وخَدَمَ «نُخْبَةَ الفِكَر» بالشرح أو التعليق أو النظم غيرُ هؤلاء العلماء الأجلاء، ممن لم تَحضُرني أسماؤهم الآن. ومن هذا العَرْضِ نتبيَّنُ أنَّ «نخبة الفِكَر» كادت تَبْلُغُ في الخدمةِ لها والعنايةِ بها ما بَلَغَتْهُ «مقدمةُ ابن الصلاح».

هــذا الكتــاب:

«قَفْو الأَثَر في صَفْو عُلُومِ الأثر»

بعدَ هذه الجولةِ العامَّة حولَ الكتابينِ: «معرفة أنواع عِلْمِ الحديث» للحافظ ابن الصلاح، رحمه اللَّه تعالى، و«نُخْبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأَثَر» للحافظ ابن حجر، رحمه اللَّه تعالى، أقول: إنَّ المؤلِّفَ الإمامَ رَضِيّ الدين ابنَ الحنبلي الحَلَبِي الحَنَفِي، قد استخلَصَ كتابَهُ هذا من الكتب التي أُلِّفَتْ قبلَه: «النُّخْبَةِ» وشُروحِها وحواشيها، التي هي خلاصةُ «المُقَدِّمَةِ» لابن الصلاح وشُروحِها وحواشيها، فكان كتابُهُ كما سمَّاه، رحمه اللَّه تعالى: «قَفْوَ الأَثَر» و«صَفْوَ عُلُومِ الأثر».

وأضاف إليه ــ بإيجاز ــ ذكرَ أقوال أئمةِ الحنفيةِ الأصوليين في المسائلِ المختلَفِ فيها، عند ذكرِ أقوالِ الأئمةِ الأصوليين من السادةِ الشافعيةِ أو غيرهم، استكمالاً للأنظارِ في المسألة، وإيفاءً للمستفيدين من هذا الكتاب من أيِّ مذهب كانوا، وفي ذلك نفع كبير.

فهذا الكتابُ يَصلُحُ أن يُختارَ كتاباً دراسياً لأوائل مراحلِ الدراسةِ الجامعية، لتوسُّطِ حَجْمِه، وغَزَارةِ علمِه، وحُسن جَمْعِهِ وتحريرِه، ووضوحِ

عبارتِهِ وتقريره، وأرجو أن يكون ما قمتُ به من خدمةٍ له سهَّلَتْ الاستفادةَ منه، ويسَّرَتْ الانتفاعَ به لكل راغب. ومن اللَّه التوفيق.

وجَزَى اللَّه مؤلِّفَهُ خيرَ الجزاء على خدمةِ السنةِ وعلومِها، وأسكنه فسيحَ جِنانِه، وأكرمنا وإياه بعفوه ورحمته ورضوانِهِ، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمدُ للَّه رب العالمين.



قفو الأثر في صفو علوم الأثر

في المصطلح على مذهب السادة الحنفية

﴿ تأليف ﴾

العلامة الامام شيخ الاسلام ومفتي الانام رضي الدين

محمد بن ابراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن بن حسن

الربعي الحلبي الحنفي الشهير بالتاذفي

وبابن الحنبلي رحمه الله تعالى

ويليه بلغة الغريب فى مصطلح آثار الحبيب

للسيد محمد مرتضي بن محمد الحسيني الزبيدى المصرى

الحنفى المتوفي سنة ١٢٠٥ هجريه رحمه الله

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٢٦

على نفقة الشيخ أحمد مكي ٠ ومحمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه

(طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

لصاحبها محمد اسماعيل

صورة الغلاف للطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

/ الحمدُ للَّه الذي لم يَزل عالماً قديراً، وصلَّى اللَّه على سيدنا محمد الذي أرسله إلى الناس بشيراً ونذيراً، وعلى آل محمدٍ وصحبِهِ وسلَّمَ تسليماً كثيراً. ٢

أما بعد فإنَّ التصانيف في اصطلاح أهل الحديث، قد كَثُرَتْ في القديم والحديث، فمِن أوَّلِ مَنْ صَنَّف في ذلك القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِيُّ في كتابه «المُحَدِّث الفَاصِل بين الراوي والواعي»، لكنه لم يَستوعب، والحاكم أبو عبداللَّه النيسابوري، لكنه لم يُهذِّب ولم يُرتِّب، وتلاه أبو نُعَيم الأصبهاني، فعَمِلَ على كتابه مُستَخْرَجاً وأبقَى أشياءَ للمُتَعَقِّب.

ثم جاء الخطيب أبو بكر البغدادي، فصنَّفَ في قوانين الرواية، كتاباً سَمَّاه «الكفاية»، وفي آدابِها كتابَهُ «الجامع، لآداب الشَّيْخ والسامع»، وقلَّ فَنٌّ من فُنونِ الحديث إلَّا وقد صَنَّف فيه كتاباً مُفْرَداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بنُ نُقْطَة: كُلُّ من أنصَفَ عَلِمَ أنَّ المُحدِّثين بعدَ الخطيب عِيَالٌ على كُتُبِهِ.

ثم جاء بعضُ مَنْ تأخَّر عن الخطيب، فأَخَذَ مِن هذا العلم بنصيب، فجمَعَ القاضي عِيَاضٌ كتاباً لطيفاً سماه «الإلمـاع، إلى أصول الرواية والسماع»، وأبـو حفصٍ المَيَّانِجيُّ جُـزْأً[١]، سَمَّاه

---

(١) المَيَّانِجي: بفتح الميم، وتشديد الياء المفتوحة، بعدَها ألف، ثم نونٌ مكسورة، ثم جيمٌ، ثم ياءُ النَّسَب. وبهذا اللفظ أورده الحافظُ ابنُ حجر في أول «شرح نخبة الفِكَر»، فتابعَهُ المؤلِّفُ وغيرُه.

ويقال فيه أيضاً: المَيَّانِشِي ــ بالشين، والجيمُ بَدَلٌ عنه ــ، وبهذا تَرْجَمَ له غيرُ واحد كما سيأتي نقلُ كلامهم. وهو أبو حفص عمر بن عبدالمجيد بن الحَسَن، المَهْدِيُّ المَيَّانِشِيُّ المغربـيُّ، ثم المكيُّ، لم تُذكَر سَنَةُ ولادتـه، وجاور بمكـة المكرمة، وتوفي فيها سنة ٥٨١ رحمه الله تعالى.

ذكره العلامة ياقوت الحَمَوي، المتوفى سنة ٦٢٦، في كتابه «معجم البلدان» ٥: ٢٣٩، في الكلام على (مَيَّانِش)، فقال: «مَيَّانِش، بالفتح، وتشديد الثاني، وبعدَ الألِفِ نونٌ مكسورة، وشِينٌ معجمة: قريةٌ صغيرةٌ من قُرَى المَهْدِيَّةِ بإفريقية، بينها وبين المَهْدِيَّة نصفُ فَرْسَخ، منهـا: عُمَر بنُ عبـدالمجيد بن الحَسَن، المهـديُّ المَيَّانِشِيُّ، نزيلُ مكة، رَوَى عنه مشايخُنا، مات بمكة فيما بَلَغني، ونِسبتُهُ إلى (المَهْدِيَّة) ربما كانت دليلاً على أنَّ (مَيَّانِش) من نواحي إفريقية». انتهى.

وقال الحافظ الذهبـي في «العِبَر» ٣: ٨٣، من طبعة سنة ١٤٠٥، وهو يذكر من تُوفي في سنة ٥٨١ «والمَيَّانِشي أبو حفص عمر بن عبدالمجيد القُرَشيُّ، شيخُ الحَرَم، تَنَاوَلَ من أبـي عبدالله الرازي (سُدَاسِيَّاتِهِ)، وسَمِعَ من جَمَاعةٍ، وله كُرَّاسٌ في علم الحديث، توفي بمكة». انتهى. وقال الذهبـي أيضاً نحوَه باختصار في «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٣٣٧.

وترجم له ابنُ العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» ٤: ٢٧٢، في عِدادِ من تُوفي سنة ٥٨١، ونَقَل كلامَ الذهبـي المذكورَ بكامله، ووقع فيه لفظُ (المَيَّانِشيّ) =

«ما لا يَسعُ المُحَدِّث جَهْلُه»(١)، إلى غير ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبُسِطَتْ واختُصِرَتْ.

= مُحرَّفاً إلى (الماشي)! ووقع في «معجم المؤلفين» لعمر كحَّالة ٧:٢٩٥، محرَّفاً إلى (البياسي)!!

وذكره صاحبُ «كشف الظنون» فيه ٢:١٥٣٥، فقال عند ذكر كتابه: «ما لا يَسَعُ المحدِّث جَهْلُهُ»، ما يلي: «لخَّصَه أبو حفص عُمَر بن عبدالمجيد بن عُمَر ـ كذا جاء فيه، وتقدَّمَ في كلام ياقوت الحموي (... بن الحَسَن) ـ القُرَشيُّ المَيَّانِشِيُّ، وكَتَبهُ في مكة، في شعبان سنة ٥٧٩ تسع وسبعين وخمس مئة، أوَّلُهُ: الحمدُ لله الذي وفَّقَنا لتوحيدِه». انتهى.

قال عبدالفتاح: وله كتابُ «المَجَالِسُ المكيَّة»، ذكره شيخنا العلامة المحدِّث الفقيه عبدالحفيظ الفاسي المغربي رحمه الله تعالى، في كتابه «استنزال السَّكِينَةِ الرحمانيَّة، بالتحديثِ بالأربعين البُلْدانيَّة» ص ٥٠ و ٥١، وكتاب شيخنا مطبوعٌ في تِطْوَان بالمغرب سنة ١٣٧٣.

(١) هو جزء صغيرُ الحجم جداً، طُبع في بغداد سنة ١٣٨٧، بمطبعة شركة الطبع والنشر الأهلية، بعناية الأخ السيد صبحي السامَرَّائي جزاه الله خيراً، فبلَغَتْ أسطرُهُ ١٦٢ سَطْر.

وهو جُزءٌ جَمُلَ اسمُه، وهُزِلَ مضمونُه وجِسْمُه، والحقُّ أنه لولا ذكرُ الحافظِ ابنِ حجرٍ له في مقدمة «شرح نخبة الفِكَر»، لما كان له ذِكرٌ ولا شأن، فقد جعله الحافظُ حَلْقَةَ وَصْلٍ في سلسلةِ المؤلَّفاتِ في علم المصطلح، وذَكَرَهُ بَعْدَ ذِكرِ ما ألَّفه الحافظ الخطيب البغدادي، الذي قيل فيه: كلُّ من ألَّف في المصطلح بعدَه عِيَالٌ عليه، وبَعْدَ ذكر الإمام الهُمَام القاضي عِيَاض، وهما من هما في هذا الفنّ إمامةً، وجلالة، وإجادةً وأصالة. ذكر الحافظُ ابنُ حجر جُزءَ المَيَّانِجِيّ! وأغفَلَ ذِكرَ المقدِّمةِ الجامعة للحافظ ابن عبدالبر، في أول كتابه «التمهيد»، الآتي الكلامُ عنها بص ٩٧. =

. . . .

= وقد أَوهَم ذِكرُ الحافظِ هذا الجزءَ بعدَ ذكرِ كُتُبِهما، أنه من رُتْبَتِها أو من بابَتِها، تحقيقاً وضَلاعة، وإفادةً وحُسنَ صِناعة، فشوَّقَ غَفَر الله له العلماءَ والدارسين هذا الفَنَّ إليه، ولكنهم إذا وقفوا عليه لم يَرَوْا في مُسمَّاه ما يُطابِقُ أو يُقَارِبُ اسمَهُ ولا معناه، فهو ضعيفُ المادة، مُختَلُّ العِيَار، تَكثُرُ فيه الأخطاءُ العلمية، ويبدو جلياً قُصورُ مؤلِّفِهِ رحمه الله تعالى في هذا الفن.

وقد استهلَّه مؤلِّفُه بمقدمة طويلة بلغَتْ ٤٢ سَطْراً، فكانت أطولَ من رُبعِهِ، قليلةَ الفائدة، خاويةَ العائدة، حشَاها بالأحاديثِ الضعيفة والموضوعة، ثم أَلقَى الكلامَ على عَوَاهِنِه في أكثر مباحثِه، وقلَّ أن تَرَى فيه بحثاً محرَّراً سليمَ الوجه والحُكْم، مع ضعفِ التبويب وسُوءِ الترتيب، فاقتَضَى ذلك مني: البيان، خشية الاغترار بالعُنوان!

والغريبُ العجيبُ أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، ذَكَر هذا الجزءَ في جُملةِ أشهرِ الكتب الجامعةِ المحرَّرة المـؤَلَّفةِ في علم المصطلح، وقد نَقَل عنه السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢٧ و ١: ٧١ تعجُّبَهُ الشديدَ من ذكر المَيَّانِجي فيه شَرْطَ البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، على وجهٍ يخالفُ الواقعَ والعِلمَ بالكتابين أشدَّ المخالفة، إذ قال المَيَّانِجي في ص ٩:

«وصِفَةُ الصحيح أن يَروِيَهُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابـيٌّ زائلٌ عنه اسمُ الجهالة، وأن يَرويَ عنه تابعيانِ عدلانِ، ثم يَتداوَلَهُ أهلُ العلم بالقبول، وهو بمنزلة الشهادةِ على الشهادة، كما حكاه الحاكمُ أبو عبدالله.

فأمَّا الذي شَرَطه الشيخان في «صحيحيهما» هُوَ أنهما لا يُدخلانِ في كتابيهما إلا ما صَحَّ عندهما، وذلـك ما رواه عن النبـي صلى الله عليـه وسلم اثنانِ من الصحابةِ فصاعداً، وما نَقَلَه عن كل واحدٍ من الصحابة أربعةٌ من التابعين، وأن يكونَ عن كل واحد من التابعين أكثَرُ من أربعة». انتهى. =

. . . .

= فقال الحافظ ابن حجر عَقِبَ كلام المَيَّانجي: «هذا كلامُ من لم يُمارس «الصحيحين» أدنى ممارسة! فلو قال قائل: ليس في الكتابين حديثٌ واحدٌ بهذه الصفة لما أبعَد». انتهى. وقال الحافظُ نحوَهُ في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١ : ٢٤١.

وأدْهَى من هذا وأسوأُ قولُ المَيَّانِشِي في ص ٦ «اختَلَف العلماءُ من أهل هذا الشأن في لفظِ (حدَّثَنا) و(أخبرنا)، هل هما لمعنىً واحدٍ أو لمعنيينِ مختلفينِ؟ فذهب أكثرُ العلماء إلى أنه لا فَرْقَ بين قولِ المحدِّثِ: حَدَّثَنا، وقولِهِ: أخبَرَنا. وذهب آخرون إلى أنَّ قولَه: حدَّثَنا دالٌّ على أنه سَمِعَهُ من لفظِ مُحَدِّثه، وأنَّ قولَه: أخبرنا دالٌّ على أنه سَمِعَه بقراءتِهِ أو بقراءةِ غير الشيخ.

وقد رَوَيْنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «حدَّثَنا وأخبَرَنا سَوَاء». هذا، مع أنه لا فَرْقَ عند العرب بين قول القائل: حدَّثني أو أخبَرَني فلانٌ، وقد قال بعضُ العلماء: الفَرْقُ بينهما من التعمُّقِ! وأظنُّه أنه لم يقع له هذا الحديثُ الذي أوردناه، ولو وقع له لكان إنكارُهُ أشدَّ من هذا». انتهى كلامُ المَيَّانِشِي!

وهو كلامٌ في غايةِ السُّقوطِ والنَّبذ! فالحديثُ المذكورُ كَذِبٌ محض، مكشوفُ الافتراءِ والبُطلان! فإذا كانت هذه معرفةُ (المَيَّانِشِيّ) بالسُّنَّةِ، فنسألُ الله العافية، واللَّهُ يَغفِرُ للحافظ ابن حجر، إذْ ذَكَرَهُ في عِدادِ أولئك الحُذَّاقِ الأئمةِ الأفذاذ، ولولا ذِكرُهُ له لما كان له ولا لكتابِهِ ذِكر، وحقيقٌ بكتابه أن يقال فيه: «ما يَسَعُ المحدِّثَ جهلُهُ».

وقد وقع في النسخة المطبوعة من الجزء المذكور أغلاطٌ وسَقْطٌ في الكلام الذي نقلتُه، فأثبتُه هنا على الصحةِ والتمامِ من «تدريب الراوي»، والنسخةُ المطبوعة فيها تحريف وسقط، فكان من الواجب الاعتمادُ في نشر هذه الرسالة على أكثر من نسخة. =

٣ إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقيُّ الدين أبو عَمْرٍو عثمـانُ / بن الصلاح عبدالرحمن الشَّهْرَزُورِي نزيلُ دمشق، فجمَعَ ـ لمَّا وُلِّي تدريسَ الحديث بالمدرسة الأشرفية ـ كتابَهُ المشهور، فهذَّب فُنونَه،

= وقولُ أخينا السيـد صبحي السامَـرَّائي: «اعتمدنا في طبـع الرسـالة على النسخة الوحيدة الموجودة في مكتبة الأوقاف في بغداد، ولقد بحثتُ عن نسخة أخرى في مكتباتِ العالَم، فلم أهتد إلى نسخة أخرى»: ليس دقيقاً، فنُسَخُ هذه الرسالة كثيرة، وقفتُ على جملةٍ منها في مكتبات الهند وباكستان وغيرهما، وأذكُرُ ما يَحضُرُني الآن منها:

١ ـ في مكتبة خُدَابَخْش في بانكيبور بالهند نسخة برقم ٣٦٥.

٢ ـ في مكتبة رضا في رامفور بالهند نسخة بـرقم ٥١٢، وهي نسخة صحيحة واضحة الخط، دون تاريخ لنسخها، ولعلها من مخطوطات القرن السابع.

٣ ـ في كلكته بالهند في مكتبة الشيخ العلامة المحدث أبو سَلَمة رحمه اللَّه تعالى، وقد كان حقَّقها ويريد نشرَها، كما أخبرني بذلك في زيارتي له سنة ١٣٨٢.

٤ ـ في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود بالرياض نسخة أيضاً.

فمِثلُ هذه الرسالة و(رسالة أبـي داود إلى أهل مكـة في وصف سُنَنِه)، لا يُمكنُ أن تكون (نسخةً وحيدة في العالَم)! ليُسر نَسْخِها، وصِغَر حجمها، وخِفَّةِ مُـؤنتها، ووفرة الدواعي إلى كتابتها، فالقولُ في مِثلِها: (نسخة وحيدة) خطأٌ يُؤسَفُ لصدوره.

وأملاه شيئاً بعدَ شيء، فلهذا لم يَتناسَبْ وَضْعُه[1]، واعتَنى بتصانيف الخطيب المتفرِّقةِ فجمَعَ شتاتَ مقاصدها، وضمَّ إليه من تصانيف غيره نُخَبَ فوائدها، فاجتَمَع في كتابه ما تفرَّق في غيره، فلهذا عَكَف الناسُ عليهِ وساروا بسَيْرِه، ما بينَ ناظمٍ له ومختصِر، ومُسْتَدْرِكٍ عليه ومُنْتَصِر، ومُعارِضٍ له ومُقْتَصِر.

---

(١) وذلك لأنه أملاه في أيامٍ مُتَباعِدةٍ جداً، بَدَأَ في إملائِهِ يومَ الجمعة السابعَ عَشَر من رمضان سنة ٦٣٠، وفَرَغ من إملائِهِ يومَ الجمعة آخِرَ المحرَّم من سنة ٦٣٤، فكانت مدةُ إملائِهِ ثلاثَ سنين وأربعةَ أشهرٍ وثلاثةَ عَشَر يوماً.

قال الحافظ البِقَاعيُّ رحمه اللّه تعالى في «حاشيته» على «شرح الألفية للحافظ العراقي»: «قيل: إنَّ ابن الصلاح أملى كتابَهُ إملاءً، فكتَبَهُ في حالِ الإملاء جَمْعٌ جَمٌّ، فلم يقع مُرَتَّباً على ما في نفسِه، وصار إذا ظَهَر له أنَّ غيرَ ما وقع له أحسَنُ ترتيباً، يُراعِي ما كُتِبَ من النُّسَخ، ويَحفظُ قلوبَ أصحابِها، فلا يُغيِّرُها، وربما غاب بعضُهم، فلو غيَّر ترتيبَهُ تخالَفَتْ النُّسَخُ، فتَرَكها على أوَّلِ حالِها». انتهى من «كشف الظنون» ٢: ١١٦٢.

ومن أجْلِ هذا أملَى الشيخ ابنُ الصلاح رحمه اللّه تعالى، بَعْدَ ذلك على «مقدمته» تعليقاتٍ واستدراكاتٍ هامَّةً، حُفِظَتْ في إحدى النُّسَخ المخطوطة سنة ٧١٣، المحفوظةِ بدار الكتب المصرية برقم ١٥٥ مصطلح الحديث.

وقد أحسن كلَّ الإحسان مركزُ تحقيقِ التراثِ في دار الكتب المصرية، بطبع هذه التعليقات والاستدراكات على حاشية «مقدمة ابن الصلاح» و«مَحَاسِن الاصطلاح»، المطبوعين مَعَاً في مجلد واحد، بمطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦، بتوثيق وتحقيق د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطىء).

إلى أن جاء الحافظُ الإمام، شيخُ الإسلام، ناصرُ سُنَّةِ سيد الأنام، المترجَمُ بفيلسوفِ عِلَل الأخبارِ وطَبيبها، المنعوتُ ـ لِمَا أنه المُقَدَّمُ ـ بإمامِ طائفةِ أهلِ الحديثِ وخَطِيبِها، السابِقُ في معرفةِ صَحِيحِ وسَقِيمِ الخَبَر، قاضِي القُضَاةِ شهابُ الدين أحمدُ بنُ حَجَر، العَسْقَلَانيُّ الأصل، المصريُّ الشافعي.

فلخَّص المُهِمَّ من هذا الاصطلاح، مما جَمَعَهُ في كتابه الحافظ ابنُ الصلاح، مع فرائدَ ضُمَّتْ إليه، وفوائدَ زِيدَتْ عليه، في أوراقٍ قليلة، هي في نفسها جليلة، سَمَّاها «نُخْبَةَ الفِكَر، في مُصْطَلَحِ أهلِ الأَثَر»، فصارت جديرةً ـ إذْ صَغُرَتْ حَجْماً، وتراءَتْ نَجْماً، لكل أَثَرِيّ: بقولِ مَنْ قال:

والنَّجْمُ تَسْتَصْغِرُ الأبصارُ صُورَتَهُ ... والذَّنْبُ للطَّرْفِ لا للنَّجْمِ في الصِّغَرِ

إلى أنْ شَرَحَها، وضَمَّنَ شَرْحَها مِن طُرَفِ الفوائِد، وزَوَائِدِ العوائد، كَرَّةً فكَرَّة، ما لا يُحصَى كَثْرَة، وإن لم يَخلُ عن فَوَاتِ تحرير، ورَكاكَةِ تقرير، كما لم يَخْلُ مَتْنُه عن ضِيقِ العِبارة، وإن لَطُفَتْ منه الإشارة، كما قيل:

يُشِيرُ إلى غُرِّ المَعاني بلَفْظِهِ ... كحِبٍّ إلى المُشْتَاقِ باللَّحْظِ يَرْمُزُ(١)

حتى حَشَّى عليه تلميذَاهُ: الإمامُ زينُ الدينِ أبو العدل قاسِمُ

---

(١) الحِبُّ بكسر الحاء: المحبوب، والأنثى: حِبَّة. وكان أسامة بن زيد رضي اللّه عنه يُدْعَى: الحِبَّ بنَ الحِبّ، لشدَّةِ حُبِّ الرسول صلى اللّه عليه وسلم له ولأبيه.

الحَنَفي(١)، وشيخُ بعضِ / شيوخِنا الإمامُ كمالُ الدين محمدُ بنُ أبـي شريفٍ المَقْدِسيُّ الشافعي(٢).   ٤

(١) هو الإمام زين الدين أبو العَدْل قاسم بن قُطْلُوبُغا ــ ومعناه قَبْلَ العَلَميَّة: الفَحْلُ الميمون ــ الجَمالي المصري، الحنفي، ولد سنة ٨٠٢، وتوفي سنة ٨٧٩ رحمه الله تعالى بالقاهرة. ووقع في الأصل المطبوع: أبو المعالي محرَّفاً عن أبو العدل.

كان أعجوبة من الأعاجيب في مؤهِّلاتِهِ العِلميـة، شاع ذكره، وانتشر صيتُهُ، وأثنى عليه مشايخه الكبار، وَصَفَهُ شيخُهُ الحافظ ابنُ حجر بقوله: الإمامُ العلامة الفقيه الحافظ المحدِّث الفاضل الكامل الأوحد. ووصفه شيخُه الإمامُ سعدُ الدين بنُ الدَّيْري بالشيخ العالم الذكي، وترجَمَهُ الزَّينُ رضوان بقوله: من حُذَّاقِ الحنفية، كتَبَ الفوائد واستفاد وأفاد، وقال تلميذُه الحافظُ السخاوي: عُرِفَ بقوةِ الحافظة والذكاء، وأُشيرَ إليه بالعلم.

تلقَّى العلم عن كبار شيوخ عصره، ورحل في طلبه، واستكثر من الشيوخ والعلوم، ولازم شيخَه الكمالَ بن الهُمَام نحوَ أربعين سنة، من سنة ٨٢٥ حتى مات سنة ٨٦١، وكان معظَمُ انتفاعِهِ به، وسَمِعَ عليه غالبَ ما كان يُقرَأُ عنده من العلوم.

وأَخَذَ عنه من العلماء والمستفيدين من لا يُحصَى كثرةً، وتَرَكَ من التآليف ما زاد على ٨٠ مؤلفاً في علوم شتى، في الحديث والمصطلح، والتفسير والقراءات، والتوحيد والأصول والفقه والفرائض، واللغة والتاريخ والأدب والمنطق وغيرها.

قـال ابن العماد الحنبلي في تـرجمته في «شـذرات الـذهب» ٧: ٣٢٦: «... فهو من حسناتِ الدهر رحمه الله تعالى». وترجَمَ له تلميذُهُ الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» ٦: ١٨٤ ــ ١٩٠، ترجمة واسعة، وسَمَّى أكثر مؤلفاته وتصانيفه، وحكى فضائله ومآثره.

(٢) هو الإمامُ الفقيهُ المحدِّث الأصوليُّ كمالُ الـدين أبو الهَنَـا محمد بن محمد بن أبـي بكر المُرِّي المَقْدِسي، الشافعي، يعرف بان أبـي شريف، ولد في أواخر سنة ٨٢٢ ببيتِ المقدس، وتوفي بها سنة ٩٠٦ رحمه الله تعالى.   =

فوَضَعَ الأوَّلُ حواشيَ سَمَّاها «القَوْلَ المُبْتَكَر، على شرح نُخْبَةِ الفِكَر»[١]، وأَودَعها من التحرير جانباً، ولم يكن عن مُناقَشَةِ ذلك النِّحْرِير جانباً.

ووَضَعَ الثاني من الحواشي، ما رَفَع به من الغَوَاشي، مع ما فيه من القادح، وشيءٍ كان علَّقه عن الشارح.

ثم لمَّا رُفِعْتُ إلى الصَّرْح، بقراءةِ هذه الشَّرْح، سنةَ إحدى

= حفظ القرآن في بلده والشاطبية، والمنهاج الفرعي، وألفية الحديث والنحو، ومختصر ابن الحاجب في الأصول، وقدم القاهرة فعَرَض أغلب محفوظاته على كبار شيوخها: الحافظِ ابن حجر، والمحب بن نصرالله البغدادي، والعز عبدِالسلام القُدسي، والسعد بن الديري، وغيرهم، وأجازوه، وأخذ عنهم وعن غيرهم علومَ عصره.

ورحل إلى القاهرة غيرَ مرة، وأخذ عن الكمال بن الهُمَام، والعلاء القلقشندي، والقاياتي، وابن حجر، أَخَذ عنه شَرْحَ النخبة له وغيرَهُ من فنون الحديث، ولازمه في أشياء روايةً ودرايةً، سماعاً وقراءةً، في آخرين. وأجازوه في الإقراء، وعظَّمه جداً الكمالُ بن الهُمَام، وعبدُالسلام، وابنُ حجر، وأثنى عليه بالفقه الشافعي والحديث، كما أثنى عليه الحافظ البِقَاعي، ووَصَفه بالذهن الثاقب، والحافظة الضابطة، والقريحة الوقادة. . .

وأفاد الطلبة والدارسين، ودرَّس الفقه والأصول، وحدَّث وأفتى، ونَظَم ونَثَر، وألَّف في الأصول والفقه والحديث والتفسير والتوحيد، وتوفي في بيت المقدس، وترجَمَ له صاحبُه والآخِذُ عنه الحافظُ السخاوي في «الضوء اللامع» ٩: ٦٤ ــ ٦٦.

(١) وقد وفَّقني الله تعالى إلى خدمتها والعناية بها، أرجو تيسيرَ طِباعَتها.

وأربعين وتسع مئة، على الأستاذِ شمسِ الدين محمدٍ الشهير بابنِ عَرُوس الدَّيْرُوطِي المصري الشافعي، نزيلِ حَلَب[١]، كنتُ كتبتُ حالَ قراءتي عليه حواشيَ سَمَّيتُها «مَنْحَ النُّغْبَة، على شَرْح النُّخْبَة»[٢]، منطويةً على فرائدَ منه استفدتُها، محتوِيةً على زوائدَ لمَّا وَجدتُها استَجَدْتُها.

ولكن كان فيه مسائلُ خلافيَّة، رَجَّحَ فيها خلافَ ما عليه أصحابُنا الحَنَفِيَّة، فلم يَعُمَّ نفعُهُ الثُّلُثَيْن، كأنه قَوْلٌ بالقُلَّتَيْن[٣]، فآثرتُ

---

(١) هو الإمام العلامة المحدث الفقيه شمس الدين محمد بن شعبان بن أبي بكر الضَّيْرُوطي المصري، الشافعي، المشهور بابن عَرُوس، ولد سنة ٨٧٠ في بلدة سندبون تجاه ضَيْرُوط في مصر، وتوفي سنة **٩٤٩** بالقاهرة رحمه اللّٰه تعالى.

أَخَذ العلمَ عن الشهاب بن شُقَير المغربي التونسي، وعن النُّور المَحَلِّي، وأجاز له تدريسَ العلوم المتعارفة لتضلُّعِهِ منها، وقرأ ثلاثيات البخاري على أمَةِ الخالق بنتِ العَقَبي، بحقِّ إجازتها من عائشة بنت عبدالهادي، عن الحَجَّار.

وكان ذكياً متواضعاً طارحاً للتكلف، يَصِلُ إلى المدارك الدقيقةِ بفهمٍ ثاقب، وكان يحفظ كُتُباً كثيرة يَسرُدها عن ظهر قلب، حتى كأنها لم تَغِب عنه، وجَمَع اللّٰه له بين الحفظ والفهم، وكان مُدرِّساً بمَقام الإمام الشافعي بمصر، ورحل إلى الروم ــ أي إصطنبول ــ، ودخل في رحلته إليها دمشق وحلب، وأخَذَ عنه بهما جماعةٌ من أهلهما، منهم ابنُ الحنبلي أي المؤلِّفُ، وأجازه بسائر مروياته، وشهد له أعيانُ علماء دمشق بالفضل الباهر. من «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي ٨:٢٧٨.

(٢) النُّغْبَة بالضم الجُرْعَة، وقد تُفتَح، وجَمْعها نُغَبٌ كرُطَبٍ.

(٣) أي كأنه خاصٌّ بذكرِ أقوالِ السادةِ الشافعية في مسائل المصطلح.

الآنَ تِبيانَ ما نحن عليه، إثْرَ بيانِ ما جَنَحَ مَنْ جَنَح إليه، بقَدْرِ ما أمكَن، وبحسب ما قَدَّرَ القادرُ ومكَّن.

فأخرجتُ من بينِ الشرح وحواشِيه مَتْناً مَتِيناً، وقَطَعْتُ من الإخلال بما نحن عليه، والإملالِ بما لا حاجةَ إليه، وَتِيناً، وفصَّلتُه فُصولاً مُقَرَّرَة، وضَمَّنتُه أصولاً مُحَـرَّرة، هي من مَغَاصِهـا، دُرَرُ لغَوَّاصِها، ومن مَطَالِعِها، دَرارِيُّ لمُطالِعِها، من غير تغييرٍ لبعض النصوص، لِمَا أنها جواهِرُ وفُصُوص، وسَمَّيتُه «قَفْوَ الأثر، في صَفْوِ عُلُومِ الأَثَر»، راجياً منه تعالى، نَفْعَ مُسمَّاهُ حالاً ومآلاً، ومن المُلِمِّينَ بطَلَلِهِ، عُذْرِي في خَلَلِهِ وزَلَلِه، واللَّهُ تعالى هو الموفِّق.

٥ / **فصل: في الحديث المتواتر**، هو: ما رواه عن استنادٍ إلى الحِسِّ دُونَ العَقْلِ الصِّرْفِ عَدَدُ أحالَتْ العـادةُ تواطـؤَهم على الكذبِ فقط، أو: رَوَوْهُ عن مِثلِهم من الابتداءِ إلى الانتهاءِ، ومُسْتَنَدُ روايةِ مُنتهاهُم الحِسُّ أيضاً. فالنوعُ الأوَّلُ ما لا طِبَاقَ له. والثاني ما له طَبَقَتانِ فأكثَرُ.

ثم هو بقِسْمَيْهِ مفيدٌ للعلم الضروريِّ لا النظريِّ، وغيرُ محصورٍ في عَدَدٍ مُعيَّن لا محصورٌ فيه، وموجـودٌ وجودَ كثـرةٍ لا معدومٌ، ولا موجودٌ وجودَ قِلَّةٍ خلافاً لزاعِمِي ذلك.

ومتى استُوفِيَتْ شُروطُه وتخلَّفَتْ إفادةُ العلم عنه، فلمانعٍ، لا بمجرَّدِه، ومِن شأنِهِ أن لا يُشتَرَطَ عدالةُ رجالِه، بخلافِ غيرِه.

فصل: في المشهور، هو: ما رواه عَـدَدٌ فوقَ الاثنين إلى

جماعةٍ من الصحابة، ولم يُفِدْ بمجرَّدِهِ العلمَ، فهو مُبَايِنٌ للمُتَواتِر، خلافاً لابن الصلاح إذْ جعَلَه أعمَّ منه.

وهو المستفيضُ على رأيِ جماعةٍ من أئمة الفقهاء. وقيل: المُستفيضُ يكونُ عَدَدُ طَرَفَيْهِ ووَسَطُهُ سَوَاءً، والمشهورُ أعمُّ من ذلك، ويُطْلَقُ المشهورُ أيضاً على ما اشتَهَر على الألسنةِ مطلقاً.

فصل: في العزيز، هو: ما لم يَرْوِه أقلُّ من اثنينِ عن أقلَّ منهما، بأنْ رَوَاهُ اثنانِ عن كلٍ من اثنينِ، وهكذا إلى صحابِيَّيْنِ، أو: رواه عن كلٍ من الصحابِيَّيْنِ اثنانِ، وعن كل منهما اثنانِ، ثم عن كلٍ من هذين الاثنينِ اثنانِ، وهكذا، وإنْ وَرَدَ في بعضِ المواضع مِن سَنَدِ كلٍّ واحدٍ منهما روايةُ أكثَرَ من اثنين، عن أحَدِ اثنين، وجماعةٍ آخَرين عن الآخر.

وليس شَرْطُهُ شَرْطاً للصحيح، خلافاً لمن زَعَمه.

فصل: في الغريب، هو: ما يَنفَرِدُ بروايتِهِ واحدٌ في أيِّ موضعٍ / كان الانفرادُ من السَّنَدِ بعدَ الصحابـي. وهذا هو الغريبُ من جهةِ المتن والسَّنَدِ معاً. ٦

فإن كانت الغرابةُ في التابعيِّ سواءٌ كانت فيه فقط، أو فيه وفيمن يليه فقط، أو في جميعِ مَنْ بَعْدَ الصحابـيِّ أو أكثَرِه: سُمِّيَ الحديثُ بالفَرْدِ المُطْلَق.

وإن كانت فيمن بعدَهُ إمَّا في أثناءِ السَّنَدِ أو في آخِرِهِ سُمِّي بالفَرْدِ النِّسْبِـي.

وإن كان الحديثُ قَبْلَ عُرُوضِها له عزيزاً أو مشهوراً، يَقِلُّ إطلاقُ الفَرْدِ عليه، كما يَقِلُّ إطلاقُ الغريبِ على الفَرْدِ المُطْلَقِ، وإنْ رَادَفَ الفَرْدَ والغريبَ اصطلاحاً[١].

ولهم ما هو غريبٌ من جهةِ السَّنَدِ دون المتن، وهو ما يكونُ مشهوراً بروايةِ جماعةٍ من الصحابة، فينفردُ ثِقةٌ بروايتِهِ، عن صحابيٍّ آخَرَ، لا يُعرَفُ هو من روايتِهِ إلا من طريقِ ذلك الثقة.

وأمَّا عَكْسُهُ فلا وجودَ له.

هذا في التفرُّدِ بالنسبة إلى شخصٍ مُعيَّن، وقد يكونُ بالنسبة إلى أهلِ بلدٍ مُعيَّن، كأن يقال: هو مِن أفرادِ الكوفيين، فإن أراد القائلُ أنه رواه واحدٌ منهم، فهو من الفَرْدِ بالنسبةِ إلى شخصٍ معيَّن.

فصلٌ: وكلُّها سِوى المُتَواتِر آحادٌ، وفيها[٢]:

المقبولُ، وهو ما رَجَحَ صِدْقُ المُخْبِرِ به.

والمردودُ، وهو ما يَرجُحُ كذِبُ المُخْبِرِ به.

وما يُتوقَّفُ في قبولِهِ وردِّهِ، لتوقُّفِ الاستدلالِ بها على البحث عن أحوالِ رُوَاتِها، بخلافِ المُتَواتِرِ فكلُّهُ مقبولٌ لعدم توقُّفِ الاستدلال به على البحثِ عن أحوالِ رُواتِه.

فصل: قال قاضِي القُضَاة[٣]: وقد يَقَعُ في أَخْبار الآحاد

---

(١) وقع في الأصل المطبوع: (وإن يرادف).

(٢) أي في الآحاد.

(٣) يعني به الحافظَ ابنَ حَجَر، هنا وفيما سيأتي في هذا الكتاب. وانظر =

ما يُفيدُ العِلْمَ النظريَّ على المُخْتَار، وعَنَى به ما احتَفَّ بالقرائن، وجعَلَهُ أنواعاً.

منها: ما أخرَجَه الشيخانِ في صحيحيهما، من أخبارِ الآحادِ، مما لم يَنتَقِدْهُ أحَدٌ من الحُفَّاظِ، ولا / وَقَعَ التجاذُبُ بين مَدْلُولَيْهِ،[١] ٧ حتى حَصَل الإجماعُ على تسليم صِحَّتِه.

ومنها: المشهورُ، إذا كانَتْ له طُرُقٌ مُتَبَايِنَةٌ سالمةٌ من ضعفِ الرُّواةِ والعِلَل.

ومنها: المُسَلْسَلُ بالأئمةِ الحُفَّاظِ المُتْقِنين، حيث لا يكونُ غريباً، كالحديثِ الذي رواه أحمدُ بنُ حنبلٍ مَثَلاً، ويُشارِكُهُ فِيهِ غيرُه عن الشافعي، وفِيهِ غيرُهُ عن مالك بن أنس.

والمختارُ عندَنا مَعْشَرَ الحنفيَّة خِلافُ هذا المختار، حتى إنَّ خَبَرَ كلِّ واحدٍ فهومُفِيدٌ للظن، وإن تفاوتَتْ طبَقَاتُ الظنونِ قُوَّةً وضَعْفاً.

فصل: في الصحيح والحسَنِ لذاتِهِ ولغيرِه.

اعلم أنَّ **الصحيحَ لذاتِهِ** هو: خبَرُ الواحِدِ المُتَّصِلُ السَّنَدِ، بنَقْلِ عَدْلٍ تامِّ الضبط، غيرَ مُعَلَّلٍ بقادحٍ، ولا شَاذّ.

= ما كتبته في (التقـدمـة) ص ١٦، تعليقاً على اختيار المصنف هذا التعبير، بدلاً من أن يقول: قال الحافظ ابن حجر.

(١) يعني بقوله: (التجاذُب)، التخالُفَ والتعارُضَ، بأن يكون ما يقتضيه الحديثُ عند أحدِ الشيخين نقيضَ ما يقتضيه الحديثُ الذي عند الآخَر.

ونعني بتامِّ الضبط: من يكونُ لا بحيثُ يقالُ: إنه قد يَضْبِطُ وقد لا يَضْبِطُ.

وبالضَّبْطِ: ضَبْطَ صَدْرٍ، وهو أن يُثْبِتَ الراوي ما سَمِعَهُ، بحيث يَتمكَّنُ من استحضارِهِ متى شاء، وضَبْطَ كتابٍ وهو صِيَانَتُهُ لديه منذ سَمِعَ وصَحَّحَهُ إلى أن يُـؤَدِّيَ منه.

فإن خَفَّ الضبطُ والصِّفاتُ الأخرى فيه **فهو**: **الحَسَنُ لذاتِهِ**.

فإن تعدَّدَتْ طُرُقُ الحَسَنِ لذاته، بمجيئِهِ من طريقٍ آخَرَ أقوى أو مُسَاوِيهِ، أو طُرُقٍ أخرى ولو منحطَّةً، **فهو الصحيحُ لغيره**.

وأما الحسَنُ لغيرِهِ فهو: الواحِدُ الذي يَروِيه من يكونُ سَيِّءَ الحِفظِ ولو مختَلِطاً لم يَتميَّز ما حدَّثَ به قبلَ الاختلاط، أو يكونُ مستوراً، أو مُرْسِلاً لحديثه، أو مُدَلِّساً في روايتِه، من غير معرفةِ المحذوفِ فيهما، فيُتَابِعُ أيًّا كان منهم مَنْ هو مِثلُهُ أو فَوْقَهُ في الدرجةِ من السَّنَدِ، وستَعرِفُ المُتَابَعَةَ[١].

وقيل: الحَسَنُ لغيره ما رواه المستورُ الذي تُوقِّفَ فيه، ثم قامَتْ قَرِينةٌ رَجَّحَتْ جانبَ قبولِهِ، لمجيء مَرْوِيِّهِ من طريقٍ أخرى.

٨ / **فصل: في تفاوُتِ رُتَبِ مُطْلَقِ الصحيح والحَسَن.**

أما الحَسَنُ فالذي صَحَّحَ إسنادَه عِدَّةٌ من الحُفَّاظِ، ونَعَتُوه بأنه من أدنى مراتبِ الإسناد الصحيح.

---

(١) في ص ٦٤.

وإن حسَّنه الأكثرون منهم فهو مُقدَّمٌ على ما لم يُصحِّح إسنادَه أحد.

وما لم يُصحِّح إسنادَه أحد، ولم يُضَعِّف إسنادَهُ بعضُهم، فهو مقدَّمٌ على خِلافِه.

وأما الصحيحُ فالذي أَطلَقَ بعضُ الأئمة على إسنادِهِ أنه أَصَحُّ الأسانيد، وإن كان المعتَمَدُ عدَمَ إطلاق ذلك لترجمةٍ معيَّنةٍ منها، فهو مُقدَّم على خلافِه.

وخِلافُهُ إن كانت فيه صِفاتُ الصحيح كلُّها بلا خلاف، فهو مُقدَّم على ما هي فيه مع الخلاف في وجودِ بعضِها، أو مَعَ الخلافِ في كونِهِ شرطاً للصحةِ بَعْدَ الاتفاقِ على عَدَمِه، نحوُ الاتصالِ بالنسبة إلى من يُصَحِّحُ مُرْسَلَ أهل القرون الثلاثة وهم أصحابُنا الحنفية، ونحوُ الضَّبْطِ بالنسبةِ إلى من يُصحِّحُ ما نَقَلَه عَدْلٌ وإن لم يكن ضابطاً.

١ ــ وأيضاً ما اتفق الشيخان على تخريجه في صحيحيهما، فهو مُقَدَّمٌ على ما انفرد به أحدُهما في صحيحه.

٢ ــ وما انفرد به البخاريُّ في صحيحه.

٣ ــ فهو مُقَدَّم على ما انفرد به مسلم في صحيحه لوجهين.

أحدهما: أنه كان أجلَّ من مُسْلِم في العلوم، وأعرَفَ بصناعةِ الحديث منه، وأنَّ مُسْلِماً تلميذُه وخِرِّيجُه، ولم يَزَل يَستفِيدُ منه ويَتْبَعُ آثارَه.

وثانيهما: أنَّ الصفاتِ التي تَدُورُ عليها الصحةُ في كتاب البخاري أتمُّ منها في كتاب مسلم وأسَدُّ، وشَرْطُهُ فيها أقوى وأشَدُّ.

أمَّا رُجحانُهُ من حيث الاتصالُ، فلاشتراطِهِ ثبوتَ لقاءِ الراوي لمن رَوَى عنه ولو مَرَّةً، بخلافِ مسلم، فإنه اكتَفَى بإمكان اللقاء.

وأما من حيث العدالةُ والضبطُ، فلأنَّ مَنْ تُكُلِّمِ فيهم مِن رجالِ صحيحِهِ أقلُّ، بخلافِ مسلم، فإنَّ مَنْ تُكُلِّم فيهم مِن رجالِ صحيحِهِ أكثَرُ، / ولأنه لم يُكثِر من إخراج حديثِ من تُكُلِّمَ فيهم، بخلافِ مسلم، ولأنَّ أكثَرَ ما انفرد به منهم هم من شُيوخِهِ الذين أخَذَ عنهم ومارَسَ حديثَهم، بخلاف مسلم، ولِمَا عُلِمَ مِن أنه إنما كان يُخْرِجُ حديثَ من كان مُتْقِناً مُلازِماً لمن أخَذَ عنه ملازمةً طويلةً، دون حديثِ من يتلو هذه الطبقةَ فيهما في المتابعات، إلا حيث تَقُومُ القرينةُ لضبطِهِ له، بخلاف مسلم.

وأما من حيث عدَمُ الشذوذِ والتعليلِ، فلأنَّ ما انتُقِدَ عليه من الأحاديث أقلُّ، بخلاف مسلم.

وادَّعَى الزَّينُ قاسمٌ أنَّ النقد المذكورَ غيرُ مُسَلَّم، وأنه ليس كلُّه من الحيثيتين.

ومنهم من قَدَّم صحيحَ مسلم في الصحة على صحيح البخاري، واستَدَلَّ له بقَوْلِ الحافظ أبي عليّ النيسابوري[1]:

---

(١) هو الإمام مُحدِّثُ الإسلام، الحافظ أبو علي الحسين بن علي بن يزيد =

ما تحتَ أدِيم السماءِ أصحُّ من كتابِ مسلم، وقَـوْلِ مَسْلَمةَ بنِ قاسم(١)، حيث ذَكَر صحيحَ مسلم: لم يَضَعْ أحَدٌ مِثْلَه.

ورُدَّ الأولُ بأنه إنما نَفَى وجودَ كتابٍ أصحَّ من كتاب مسلم،

= النيسابوري، أحَدُ جهابذة الحديث، ولد سنة ٢٧٧، وتوفي سنة **٣٤٩** رحمه اللّٰه تعالى. قال الحاكم تلميذُه: هو واحِدُ عصره في الحفظِ والإتقانِ والورعِ والمذاكرةِ والتصنيف. طاف البلدان في طلب الحديث، فدخل خراسان والحجاز والشام والعراق ومصر والجزيرة والجِبال.

كان باقعةً في الحفظ لا تُطاقُ مذاكرتُه، ولا يَفِي بمذاكرتِهِ أحدٌ من حُفَّاظنا، خرج إلى بغداد فأقام بها فترةً، وما بها أحدٌ أحفظ منه إلا أن يكـون أبا بكـر الجِعَابي، فإني سمعتُ أبا علي يقول: ما رأيتُ ببغداد أحفظَ منه. قال الحاكم: فحكيتُ هذا للجِعَابي فقال: يقولُ أبو علي هذا؟ وهو أستاذي على الحقيقة. من «تذكرة الحفاظ» للذهبي **٣ : ٩٠٢**.

(١) هو المحدِّث المؤرِّخ الرحَّال أبو القاسم مَسْلَمة بن قاسم بن إبراهيم، الأندلسي القرطبي، ولد في حدود سنة **٢٩٠**، وتوفي سنة **٣٥٣** رحمه اللّٰه تعالى، رَحَل إلى المشرق وطاف البلدان قبلَ سنـة **٣٢٠**، فسَمِعَ بـالقيروان وطـرابلس والإسكندرية وأُقْرِيْطِش ومِصر والقُلْزُم وجُدَّة ومكة واليَمَن والبصرة وواسط والأُبُلَّة وبغداد والمدائن وبلاد الشام.

وجَمَع علماً كثيراً، فكُفَّ بصرُه، وسُئل عنه القاضي محمد بن أحمد بن مُفرج، فقال: لم يكن كذَّاباً بل كان ضعيفَ العقل. وله تصانيفُ في الفنّ، جَمَع تاريخاً في الرجال، وشَرَطَ فيه أن لا يَذكُرَ إلا من أغفَلَه البخاري في تاريخه. وهو كثير الفوائد، في مجلد واحد. وله: الحِلية، وما رَوَى الكبـارُ عن الصغار. انتهى من «لسان الميزان» لابن حجر **٦ : ٣٥**.

ولم يَنْفِ المُساوَاةَ، ولو سُلِّمَ فمُعَارَضٌ بقولِ شيخِهِ الإمامِ أبي عبدالرحمن النَّسائي: ما في هذه الكُتُبِ أجوَدُ من كتابِ محمد بن إسمعيل، إذْ الظاهرُ أنه أراد الأجْوَدِيَّة في الصِّحَّةِ لا في غيرِها، ولو سُلِّمَ فالقولُ بتقديم صحيح البخاري في الصحة على صحيح مُسْلِم هو قولُ الجمهور.

والقَوْلُ ما قالَتْ حَذَامِ (١)

---

(١) قوله: والقولُ ما قالت حَذَامِ. هذا جزء من شطر بيت من الشعر، وكلٌّ من شطريه جَرَى مَجرى المَثَل، وتمامُ البيت:

إذا قالَتْ حَذَامِ فصدِّقُوها　　فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذَامِ

و (حَذَامِ): اسمُ امرأةٍ، معدولٌ عن (حاذِمَة)، بالذال المعجمة، والحَذْمُ: القطعُ السريعُ للشيء، يقال: حَذَمَهُ يَحذِمُهُ إذا قَطَعَهُ قطعاً سريعاً.

وحَذَامِ: بفتح الحاء وكسر الميم، مبنيٌّ على الكسر في كل حال، أي في موضع الرفع والخفض والنصب، وكذلك كلُّ اسمٍ جاء على (فَعَالِ)، معدولٍ عن (فاعِلَة)، ولا يَدخلُهُ الألفُ واللام، ولا يُجمَعُ، مثل (رَقَاشِ)، و (ظَفَارِ)، و (غَلاَبِ)، و (فَجَارِ)، و (فَسَاقِ)، و (قَطَامِ)، كما في «لسان العرب» ٦: ٣٠٦ في (رقش).

ولتمام فهم البيت المذكور أحكي قِصَّتَهُ واسمَ قائله، فقائلُهُ: (لُجَيْم بن صَعْب)، أو (وَسِيمُ بنُ طارق)، أو (دَيْسَمُ بنُ ظالم الأَعْصُرِي)، وكانت حَذَامِ بنتُ الريَّانِ زوجتَه، وقال هذا البيتَ فيها.

قال الإمام البدر العيني في «المقاصد النَّحْوِيَّة في شرح شواهد الألفية»، المشهور باسم: شرح الشواهد الكبرى ٤: ٣٧٠ «سُمِّيَتْ حَذَامِ، لأنَّ ضَرَّتَها البَرْشَاءَ حَذَمَتْ يدَها بشَفْرَة، وصَبَّتْ عليها حَذَامِ جَمْراً، فَبَرِشَتْ، فسُمِّيَتْ البرشاء. =

ورُدَّ الثاني بأنه إن أراد أنَّ أحَداً لم يَضَعْ مِثْلَه في جَوْدةِ التركيبِ وحُسْنِ التهذيب فمُسَلَّم، لكنه لا يَلْزَمُ منه تقديمُهُ في الصحة على صحيح البخاري، وإن أراد أنَّ أحداً لم يَضَع مِثْلَه في الصحة فممنوع.

٤ ـ وأمَّا ما كان على شرطِهما[١] مما لم يُخرجاه في صحيحيهما.

= وكان عاطسُ بن الجُلاح الحِمْيَري ـ ملِكُ حِمْيَر ـ قد سار إلى الرَّيَّانِ ـ أحَدِ زعماء العرب ـ في جُموعٍ من خَثْعَم وجُعْفَى وهَمْدَان، فلقِيَهم الرَّيانُ في عشرين حَيّاً من أحياء ربيعة ومُضَر، فاقتتلوا، وصَبَرُوا، لا يُولِّي أحدٌ منهم دُبُرَه. ثم إنَّ القَيْلَ ـ المَلِكَ ـ الحِمْيري رَجَع إلى معسكره، وهَرَب الريَّانُ تحتَ ليلتِهِ، فسار ليلتَهُ ومن الغَدِ، ونَزَل الثانية.

فلما أصبح عاطسُ الحِمْيَري ورأى خَلاءَ معسكرِ الريَّان، أتبعَهم جُملةً من سُمَاةِ رجالِه ـ أي فُرْسانِه ـ وأهلِ الغَنَاء منهم، فجَدُّوا في اتّباعِهم ـ ليلاً ـ، فانتَبَه القَطا في إسرائِهم من وَقْعِ دَوابِّهم، فمَرَّتْ القَطا على الريَّانِ وأصحابِهِ عُرْفاً عُرْفاً ـ أي سِرْباً بعدَ سِرْب ـ، فخرجَتْ حَذامِ بنتُ الريَّانِ إلى قومِها فقالت:

ألا يا قومَنا ارتحِلُوا فسِيرُوا ... فلو تُرِكَ القَطا لَيْلاً لَنامَا

فقال دَيْسَمُ بنُ ظالم الأعْصُري:

إذا قالَتْ حَذامِ فصدِّقُوها ... فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذامِ

فارتَحَلُوا حتى لَحِقوا بالجَبَل، ويَئِسَ منهم أصحابُ عاطِس فرجعوا». انتهى. ومعذرةً من هذه الإطالة، فقد أردتُّ شرحَ البيتِ الذي أصبحَ مثلاً من الأمثال.

(١) المعنيُّ بشَرْطِهما، أو شَرْطِ أحدِهما: أن يكون رواتُهُ رُواةَ كتابيهما، =

٥ ــ فمقدَّمٌ على ما كان على شَرْطِ البخاري[١].

٦ ــ وهو مُقدَّمٌ على ما كان على شرطِ مسلم[٢].

٧ ــ وهو مُقدَّمٌ على ما ليس على شرطِهما اجتماعاً، ولا انفِرَاداً.

١٠ ونعني / بشرطهما اجتماعاً أن يكون رُوَاةُ الحديث رُوَاةَ كتابَيْهِما، مع باقي شروط الصحيح، على الصحيح.

لكن ما كان على شَرْطِهما، وليس له عِلَّةٌ، فهو فَوْقَ ما انفرد به البخاريُّ وكذا مُسْلِمٌ في صحيحه على المختار.

وذهب قاضي القُضَاة[٣] إلى أنَّ ما كان على شَرْطِهما فهو دُونَه أو مِثْلُهُ.

قال: وإنما قلتُ: أو مِثْلُهُ لأن لِمَا عند مسلم جِهَةَ ترجيح أيضاً، من حيث إنه في الكتاب المذكور فتعادَلا.

= أو رُواةَ كتابِ أحدِهما، مع باقي شروط الصحيح، كما سيقوله المؤلف هنا قريباً.

ولا يصح أن يُفهَم من هذا: أنَّ كل راوٍ أخرج له الشيخان أو أحدُهما، يَحوزُ حديثُهُ هذه المرتبةَ من القوة دائماً، فكثيراً ما ينتقيان من حديث الشيخ انتقاءً، وخاصةً حديثَ من تُكلِّمَ فيه، ويَدَعانِ ما لا يرضيانِهِ من حديثه، فليس الأمرُ على إطلاقه دائماً، كما نَبَّه إليه الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ١: ٣٤١ ــ ٣٤٢، ونقلتُهُ فيما علقته على «الأجوبة الفاضلة» ص ٨٠، فانظره لزاماً.

(١) أي على ما كان رُواتُه ورِجالُه رجالَ البخاري فقط.

(٢) أي على ما كان رُواتُهُ ورجالُهُ رجالَ مسلم فقط.

(٣) يعني به الحافظَ ابنَ حجر، كما تقدم بيانُه وشرحُه في (التقدمة) ص١٦.

ورَدَّه الزينُ قاسمٌ بأنَّ قُوةَ الحديثِ إنما هي بالنظر إلى رجالِه، لا بالنظر إلى كونه في كتابِ كذا[١].

(١) في حاشيتِهِ على شرح نخبة الفِكَر للحافظ ابن حجر، المسماةِ «القول المبتكر على شرح نخبة الفِكَر». ورَدَّه قَبْلَهُ شيخُهُ الإمامُ الكمالُ بن الهُمَام، في كتابه «فتح القدير» على «الهداية» للمَرْغِيناني الحنفي، في (باب النوافل) ١: ٣١٧، وفي كتابه «التحرير» في أصول الفقه ٣: ٣٠، في (فصل في التعارض).

ورَدَّه أيضاً العلامة المحقق ابنُ أميرحاج الحلبي، تلميذُ الكمال بن الهُمَام في شرح «التحرير» المسمَّى «التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير» ٣: ٣٠. وهؤلاء الثلاثة ــ العلامة الزينُ قاسم، والكمالُ بن الهُمَام، وابن أميرحاج ــ ثلاثتُهم من الأئمة الأجلَّة المحققين، ومن تلامذة الإمام الحافظ ابن حجر، قرأوا عليه الحديث والمصطلح.

ونَقَدَ هذا الترتيبَ أيضاً العلامة الأمير الصنعاني، في «توضيح الأفكار»، كما يتبيَّنُ لك ذلك إذا جمعتَ بين كلامه في ١: ٤٠ ــ ٤٤ و١: ٨٦ ــ ٨٩.

وردَّ هذا الترتيبَ أيضاً شيخُنا العلامة المحقق الكوثري رحمه اللّٰه تعالى، في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي ص ٢٥ و٥٨. ونبَّه إلى رَدّ هذا الترتيبِ أيضاً شيخُنا العلامةُ المتقِنُ الشيخ أحمد شاكر رحمه اللّٰه تعالى، في تعليقه على «مسند الإمام أحمد» رضي اللّٰه عنه، فقال في المقدمة التي كتبها لصحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه، التي ساقها الإمام أحمد في «المسند» ٢: ٣١٢، في (مُسنَد أبي هريرة رضي اللّٰه عنه) بسندِهِ: «حدَّثنا عبدُالرزاق، حدَّثنا مَعْمَر، عن هَمَّام بن مُنبِّه، حدَّثنا أبو هريرة»، قال الشيخ شاكر رحمه اللّٰه تعالى في الجزء ١٦: ١٣ ما يلي:

«فها هي ذي الصحيفةُ الصحيحةُ (صحيفةُ هَمَّامِ بنِ مُنَبِّه)، اتَّفَقَ الشيخانِ على إخراج أحاديث منها، وانفرد البخاريُّ منها بأحاديث، وانفرد مسلم منها بأحاديث أُخَر، وتَرَكا معاً إخراجَ ما بقي منها مما لم يُخرجاه، كما سيظهرُ لك من تخريج أحاديثها إن شاء اللّٰه. وإسنادُها واحدٌ، ودرجةُ أحاديثها في الصحةِ درجةٌ واحدةٌ. =

فهذه سبعةُ أقسام مُتفاوِتَةُ في الصحة عند قاضي القضاة. وأعلى الثلاثةِ الْأُوَلِ أوَّلُها، كما أنَّ أعلى الأربعةِ الأخيرةِ أوَّلُها.

ولو رُجِّحَ قِسمٌ من هذه السبعةِ على ما فَوْقَه بمُرَجِّح، قُدِّم على ما فوقه.

كما لو كان الحديثُ مما انفرَدَ به مسلم، وهو مشهورٌ مُفِيدٌ للظن، فحَفَّتْهُ[1] قَرِينةٌ بها أفاد العلم، فقُدِّمَ على فَرْدٍ مُطْلَقٍ انفرد به البخاري، لبقائِهِ على إفادةِ الظن، دون ذاك.

أو كان مما لم يُخرجاه، ولكن كان من ترجمةٍ وُصِفَتْ بكونِها أصحَّ الأسانيد، فقُدِّمَ على ما انفرَدَ به أحدُهما مثلاً، ولم يكن منهما، لا سيما إذا كان في إسنادِهِ مَنْ فيه مَقَال.

= بل هي تَدُلُّ أيضاً على أنَّ ما اتَّفقا على إخراجِهِ من الأحاديث، لا يكونُ دائماً أعلَى درجةً في الصحةِ مما انفرد به أحدُهما، ولا مما لم يُخرجاه، وإنما العبرةُ في ذلك كلِّه: باستيفاءِ شُروطِ الصحة، أو استيفاءِ شُروطِ أعلى درجاتِها في أي حديثٍ كان، أخرجاه أم لم يخرجاه». انتهى كلام شيخنا أحمد شاكر بزيادة (وإسنادُها. . . درجةٌ واحدةٌ) من شرحه على «ألفية السيوطي» ص ١٧٢.

وصحيفةُ هَمَّامٍ سنَدُها عند البخاريِّ ومسلمٍ كما هو عندَ الإمام أحمد، فسنَدُهُمَا فيها بعدَ شيخَيْهما فيها: (حدَّثنا عبدالرزاق، أخبرنا مَعْمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة). فالعبرةُ إذاً باستيفاءِ شروط الصحة، أو استيفاءِ شروطِ أعلى درجاتها. . .

(١) وقع في الأصل المطبوع: (فخَصَّه قرينة. . .). وهو تحريفٌ عن (فَحَفَّتْهُ).

فصل: إنْ وَصَفَ واصفُ حديثاً واحداً بالصحيح والحسَنِ معاً، من غير عطف، كقول الترمذي وغيرِهِ: حديثُ حَسَنٌ صحيح، فلا إشكال في الجمع بينهما على هذا الوجه.

لأنه إذا كان فَرْداً، فلتردُّدِ المجتهِدِ في ناقلِهِ، هل اجتَمَعَتْ فيه شُروطُ الصحةِ أو الحُسْنِ، لوقوع الخلافِ بين أهلِ الحديثِ فيه، أناقِلُ صَحِيحٍ هو أمْ ناقِلُ حَسَنٍ؟ وعلى هذا فما قيل فيه: حسَنٌ صحيح، فعلى حَذْفِ أو، فهو دُونَ ما قيل فيه: صحيح.

وإن كان غيرَ فَرْدٍ، فباعتبارِ إسنادَينِ يقتضِي أحدُهما صِحَّتَه، والآخَرُ حُسْنَه. وعلى هذا فما قيل فيه: حَسَنٌ صحيح، فعلى حذفِ الواو، فهو فوقَ ما قيل فيه: صحيحٌ إذا كان فَرْداً، هكذا قيل. ١١

وأُورِدَ على الأوَّل: وُقُوعُ الجمع بينهما في فَرْدٍ قد جَمَع شروطَ الصحة بالاتفاق، وعلى الثاني: وُقُوعُهُ فيما كِلَا إسنادَيْهِ على شرطِ الصحيح.

وكذا لا إشكالَ في قول الترمذي في بعض الأحاديث: حسَنٌ غريبٌ لا نَعرِفُهُ إلا من هذا الوجه، مع اشتراطِهِ في تعريفِ الحسَنِ أن يُرْوَى من غيرِ وجه، لأن الحسَنَ الذي اشتَرَط في تعريفِهِ ذلك إنما هو ــ ما ــ يقولُ فيه: حَسَنٌ، وأمَّا ما يقولُ فيه: حسَنٌ، مع ذِكرِ صِفَةٍ أخرى، فهو لم يُعَرِّفْه أصلاً، كما لم يُعَرِّفْ ما يقولُ فيه صحيحٌ أو غريب.

فصل: في زيادةِ راوي الصحيح والحَسَن.

هي مقبولةٌ ما لم تقع مخالفةً لروايةِ من هو أوثَقُ منه.

وإطلاقُ كثيرٍ من الشافعية القولَ بقبولِ زيادةِ الثقةِ، محمولٌ على تقييدِهم الخبرَ المقبولَ بأنْ لا يكونَ شاذاً.

ولَيْسَ نَصُّ إمامِهم ـ حيث قال: ويَكُوْن إذا شَرِكَ أَحَداً من الحُفَّاظِ لم يُخالِفه، فإنْ خالَفَه فوُجِدَ حديثُهُ أنقصَ، كان في ذلك دليلٌ على صِحَّةِ مَخْرَج حديثِه، ومتى خالفَ ما وَصَفْتُ أضَرَّ ذلك بحديثه ـ مُنَافياً لإطلاقهم كما ظُنَّ.

زَعْماً أنه اقتَضَى أنه إذا خالَفَ العَدْلُ أَحَداً من الحُفَّاظِ، فوُجِدَ حديثُهُ أزيدَ أضَرَّ ذلك بحديثِه، فدَلَّ على أنَّ زيادةَ العدلِ عندَه لا يَلْزَمُ قبولُها مطلقاً، وإنما يَلْزَمُ قَبُولُها من العدلِ الحافظِ، لأنَّ العدلَ غيرُ الثقةِ الذي هو العَدْلُ الضابطُ مَعَاً، وكلامُهُ إنما هو في عَـدْلٍ لم يُعرَف ضَبْـطُه. وعلى قياسِ مـا سَبَق: لا تُقبَلُ زيـادةُ الضعيفِ إذا خالَفَتْ روايةَ الثقة.

هذا، وذَهَبَ بعضُ أصحابِ الحديث إلى رَدِّ الزيادةِ مطلقاً، ونُقِلَ عن مُعْظَمِ أصحابِ / أبـي حنيفة رضي اللَّه عنه. ١٢

والمختارُ عند ابنِ الساعاتي(١) وغيرِهِ من الحنفية: أنه إذا انفرد

---

(١) هو الإمام العلامة الكبير، والفاضلُ المحقِّق المدقِّق النِّحْرير، مُظفَّرُالدين أبو العباس أحمد بن علي بن تَغْلِب، الشامي البَعْلَبَكِّيُّ المولد، البغداديُّ المنشأ والوفاة، المعروفُ بابن الساعاتي، الحنفي الفقيـه الأصولي المـاهر، المتكلِّم، النَّحْوِي الأديب، ولد سنة . . .، وتوفي سنة ٦٩٤ رحمه اللَّه تعالى. =

. . . .

= انتقل به والدُهُ الإمامُ نورُالدين علي بن تَغْلِب إلى بغداد، فنشأ بها، وكان والدُهُ مشتهراً بعلم الهيئة والنجوم وعَمَلِ الساعات، وهو الذي عَمِلَ الساعات المشهورة على باب المدرسة المستنصرية في بغداد ـ وهي من أجملِ مدارسِ الإسلام حتى الآن، وذهبَتْ الساعاتُ منها! ـ.

فاشتغل ابنُهُ بالعلم وأخَذَه عن علمائها، وبلَغَ رتبةَ الكمال، وصار إمامَ العصرَ في العلوم الشرعية، وكان ممن يُضرَبُ به المثَلُ في الذكاءِ والفصاحةِ وحُسنِ الخط، ودرَّس في المدرسة المستنصرية، وكان بارعاً في عِدَّةِ فنون.

وكان ثقةً حافظاً، مُتقِناً لمذهبه في الفروع والأصول، أقرَّ له شيوخُ زمانِه، بأنه فارسُ مَيْدانِه، حتى إنَّ شمسَ الدين الأصفهاني الشافعي، شارحَ «المحصول» للفخر الرازي، كان يُثني عليه كثيراً ويُفضِّلُه ويُرَجِّحُهُ على الشيخ جمال الدين ابن الحاجب، ويقول: هو أذْكَى منه.

له: مجمَعُ البحرين وملتَقَى النهرين، في الفقه، جَمَع فيه بين مختَصَرِ القدوري ومنظومة النَّسَفِي في الخلاف، مع زوائد، ورتَّبَهُ فأحسن ترتيبَه، وأبدَعَ في اختصاره إلى الغاية، ورتبه على جُملةٍ يُعرَف منها الخلاف بين الإمام أبـي حنيفة وأصحابه أبـي يوسف ومحمد وزُفَر.

قال صاحبُ «كشف الظنون» فيه ٢: ١٦٠٠ «وكان هذا الكتابُ بخطِّهِ من الكتب الموقوفة بجامع السلطان محمد الفاتح بإصطنبول، وقد ضَرَب في بعض مواضعه وكَشَط، وفَرَغ من تأليفه في ثامن رجب سنة ٦٩٠». انتهى.

هكذا جاء في «كشف الظنون»، وجاء في «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تَغْرِي بَرْدِي ١: ٤٠٢، من طبعة دار الكتب المصرية، في ترجمة ابن الساعاتي: «ورتَّبه على جملةٍ يُعرَفُ منها الخلافُ بين الإمام والصاحبين والأئمةِ الأربعة». انتهى. =

العدلُ بزيادةٍ لا تُخالِفُ، كما لو نُقِلَ أنه صلى اللّه عليه وسلم دَخَل البيتَ، فزاد: وصَلَّى.

فإن اختَلَفَ المجلسُ قُبِلَتْ باتفاق.

وإن اتَّحَد وكان غيرُه قد انتَهَى في العَدَدِ إلى حَدٍّ لا يُتَصوَّرُ غفلتُهم عن مِثلِ ما زاد، لم تُقبَل.

وإن لم يَنْتَهِ فالجمهورُ على القبولِ، خلافاً لبعضِ المُحدِّثين وأحمَدَ في رواية.

وإن جُهِلَ حالُ المجلس، فهو بالقبولِ أولى مما إذا اتَّحَد بذلك الشرط.

= فإن كان هذا صحيحاً فمعناه أنه تعرض فيه لجَمْع أقوال أصحاب المذاهب الأربعة، فيكون قد ألَّفه مُريداً به أن يكون بالمعنى الذي نُعبِّرُ عنه بلفظ (موسوعة المذاهب الأربعة). ومن أجل هذا لتبيُّنِهِ ممن يُحسِنُه ويَهُمُّه توسَّعتُ في الكلام على هذا الكتاب، ليُعرَف شأنُه ويُتقصَّى خبرُ وجودِ نسخةِ المؤلفِ المشارِ إليها. ويُراجعُ «كشف الظنون» في شأن هذا الكتاب وشروحه الكثيرة.

ولابن الساعاتي أيضاً: بديعُ النظام، الجامعُ بين كتابَيْ البَزْدَوِي والإحكام، في أصول الفقه، وأُصول البَزْدَوِي من أصول الحنفية، والإحكام للآمِدِي من أصول الشافعية، و: نهايةُ الوصول إلى علم الأصول، والدُّرُّ المنضود في الردِّ على ابنِ كَمُّونَة فيلسوفِ اليهود.

قال الحافظ القرشي في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» ٢ :٢٧٨ في ترجمة (فاطمة بنت أحمد بن علي ابن الساعاتي): «وفاطمة هذه تفقَّهتْ على أبيها، وأخذت عنه مجمع البحرين في الفقه، رأيتُهُ بخطها وهو تعليق حسن، رحمها اللّه تعالى». انتهى. ومعذرةً من إطالة هذه الترجمة فقد أردت زيادة الفائدة بها.

وأمَّا إذا كانت الزيادةُ مخالِفَةً فالظاهرُ التعارُضُ.

فصل: في الحديثِ المحفوظِ، والشاذِّ، والمعروفِ، والمُنْكَر.

إن خُولِفَ الراوي المقبولُ بأرجَحَ منه لمَزيدِ ضَبْطٍ، أو كثرةِ عَدَدٍ، أو مُرَجِّحٍ سِوَاهما: سُمِّيَ ما رواه الأرجَحُ: بالمحفوظِ، والآخَرُ: بالشاذِّ.

فالشاذُّ ما رواه المقبولُ مُخالِفاً لمن هو أرجَحُ منه.

والمحفوظُ ما رواه المقبولُ مُخالِفاً لمن هو أدنى منه رُجْحاناً.

وإن خُولِفَ الضعيفُ لكونه مجهولَ الحال، أو سيِّئَ الحِفظِ مثلاً، بأخَفَّ منه ضعفاً: سُمِّي ما رواه الأخَفُّ ضَعْفاً: بالمعروف، والآخَرُ: بالمُنْكَر.

فالمُنْكَرُ ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً لمن هو أدنى منه ضَعْفاً.

والمعروفُ ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً لمن هو أعلى منه ضعفاً.

وقد عُلِمَ مما سَبَق أنَّ المحفوظ مُقدَّم على المعروف، وأنَّ الشاذَّ مقدَّمٌ على المُنْكَر، وأنَّ بينهما تَبايُناً لا عُموماً من وجه، كما قال قاضي القضاة[1]، قال: وقد غَفَل من سَوَّى بينهما[2].

---

(١) يعني به الحافظَ ابنَ حجر كما تقدم بيانه في ص ١٦.

(٢) يعني بذلك: ابنَ الصلاح ومن تابَعَه، فقد قال ابن الصلاح في (النوع الثالث عشر: الشاذ: «... وكان من قَبِيلِ الشَّاذِّ المُنكَرِ» فرادَفَ بينهما هنا، وقال في (النوع الرابع عشر: المنكر): «... وعند هذا نقول: المنكَرُ ينقسِمُ قسمين، على ما ذكرناه في الشاذِّ، فإنه بمعناه».

فصل: في معرفةِ الاعتبارِ، والمُتابَعاتِ، والشواهد:

اعلم أنَّ الشاهِدَ حديثٌ يُساوي آخَرَ أو يُشْبِهُهُ في المعنى فقط، والصحابـيُّ غيرُ واحد، وإيرادُهُ يُسمَّى استشهاداً.

والمُتَـابَعَةُ أن يُتَـابِعَ راويـاً ظُنَّ تفرُّدُه ولـو صحابيـاً غيـرُه، ولو صحابياً، في لَفْظِ ما رَوَاهُ أو مَعْنَاهُ، بشرطِ وَحْدَةِ الصحابـي في مُتابَعَةِ غيرِهِ لغيره، ويُسمَّى هذا الغيرُ: المُتَابِعَ بكسر الباء، والتابِعَ أيضاً. / ١٣

وهي تامَّةٌ إنْ حَصَلَتْ للراوي نفسِهِ، وقاصِرةٌ إن حَصَلَتْ لشيخِهِ أو مَنْ فَوْقَهُ مطلقاً.

ومَنْ لم يَذكُر مُتابَعةَ راوي الفَرْدِ المطلَقِ والصحابـي، مقتَصِراً على مُتَابعةِ راوي النِّسْبـي فقد أَخَلّ.

وخَصَّ قومٌ: المُتابَعَةَ بما حَصَل باللفظِ، سَوَاءٌ كان من روايةِ ذلك الصحابـي أم لا، و: الشاهِدَ بما حَصَل بالمعنى كذلك.

وقد تُطلَقُ المُتابَعَةُ على الشاهِدِ وبالعكس، والأمرُ فيه سهل.

وأمَّا الاعتبارُ فتَتَبُّعُ طُرُقِ الحديثِ الذي يُظَنُّ أنه فَرْد، ليُعلَمَ أنَّ له مُتَابِعاً أو شاهداً، أوْ لا هذا ولا ذاك.

ثم آعلَمْ أنه قد يَدْخُل في بابِ المُتابعةِ والاستشهادِ روايةُ مَنْ لا يُحتَجُّ بحديثِه وَحْدَه، بـل يكونُ معـدوداً في الضعفاء، وفي كتابَـيْ البخاري ومسلم جماعةٌ من الضُّعفاءِ، ذَكَرَاهُم في المُتابَعَاتِ والشواهد.

وليس كلُّ ضعيفٍ يَصلُح لذلك، ولهذا يقولُ الدراقطنيُّ وغيرُه في الضعفاء: فلانٌ يُعتبَرُ به، وفلانٌ لا يُعتبَرُ به. وكذا روايةُ عَدْلٍ ليس من شَرْطِ الشيخين، فيُخرجانِ حديثَهُ في المُتابَعَةِ والاستشهادِ دون غيرِهما.

فصل: في تقسيم الحديثِ المقبول، ولكن بالقيـاس إلى مقبولٍ آخَرَ، بحيث يَخرُجُ منه: المُحْكَمُ، ومُخْتَلِفُ الحديث، والناسخُ، والمنسوخُ،

اعلم أنَّ المقبولَ:

إن سَلِمَ من مُعارَضَةِ مقبولٍ آخَرَ ولو ظاهراً، **فهو المُحْكَم**:

وإن لم يَسلم من ذلك، بأن عارَضَه مِثلُه من أصلِ المَقْبُولِ، فإن أمكن الجمعُ بين مدلوليهما بغيرِ تعسُّف، فهُمَا مَعاً **مُخْتلِفُ الحديث**.

وإلا فإن ثَبتَ المتأخِّرُ منهما بالتاريخِ المعلومِ من خارجٍ مُطْلَقاً، أو المعلومِ لا من خارجٍ مطلقاً، فهما **الناسخُ والمنسوخَ**.

١٤ / وليس من الناسخ ما يرويه الصحابيُّ المتأخِّرُ الإسلام مُعارِضاً لمتقدِّم الإسلام، إلا أن يُصرِّحَ بسماعِهِ من النبي صلى اللّه عليه وسلم، وأن يكون لم يتحمَّل عنه صلى اللّه عليه وسلم شيئاً قبل إسلامه، وأن يكون المتقدِّمُ الإسلام قد سَمِعَه قبلَ سماعِه.

وكذا الإجماعُ لا يكون ناسخاً على المختار عند ابنِ الساعاتي من أصحابنا وغيرِهِ، لأنه إن كان عن نَصٍّ فهو الناسخُ،

وإلا فالترجيحُ بوجهٍ من وجوهِهِ المتعلقةِ بالمتن أو بالإسناد إن أمكن، ثم التوقُّف عن العمل بكلِّ واحدٍ منهما إن لم يمكن هذا، والأصحُّ أنَّ مُختَلِفَ الحديث إنما هو الحديثانِ المقبولانِ المُتعارِضانِ في المعنى ظاهِراً مطلقاً، وأنْ يُطلَبَ التاريخُ أوّلاً[١]، فإن لم يُوجَد طُلِبَ الجمع، فإن لم يُمكِن تُرِكَ العَمَلُ بهما.

فصل: في الحديثِ المَرْدُودِ لسَقْطٍ من السَّنَد، وهو قد يُقبَلُ بوجهٍ مَّا.

فمنه: المُعلَّقُ، وهو ما سَقَطَ من أولِ سَنَدِهِ واحِدٌ فأكثر، مع التوالي، من غيرِ تدليس، سواء سَقَط الباقي أم لا.

ومنه: المُرْسَلُ، وهو ما سَقَط من آخِرِ سَنَدِهِ من بَعْدِ التابعيِّ فقط.

فإن عُرِفَ من عادةِ التابعيِّ أنه لا يُرسِلُ إلا عن ثقة، فقال الشافعي: يُقبَلُ إن اعتَضَد بمجيئِهِ من وجهٍ آخَرَ يُبايِنُ الطريقَ الأولى، مُسْنَداً كان أو مُرْسَلاً.

وذهب جمهورُ المُحدِّثين إلى التوقف، وهو أحَدُ قولَيْ أحمد. وثانيهما: وهو قَوْلُ المالكيين والكوفيين: يُقبَلُ، سَوَاءٌ اعتضَدَ بمجيئِهِ من وجهٍ آخَرَ يُبايِنُ الطريقَ الأُولى أم لا، هكذا قيل.

---

(١) يشير بهذه الجملة ـ بعد أن عرَّفَ (مُختلِفَ الحديث) ـ إلى أنَّ المطلوب من الباحث أن يكشِفَ أولاً تاريخَ مَوْرِدَ كل حديث من الحديثين المتعارضين، لتنتفِيَ المعارضةُ إن وُجِدَ التاريخ، ثم إذا لم يُوجَد فالجمعُ إن أمكن.

والمختارُ في التفصيل: قَبُولُ مُرْسَلِ الصحابيِّ إجماعاً، و: مُرْسَلِ أهلِ القَرْنِ الثاني والثالِث عندَنا وعندَ مالكٍ مُطْلَقاً، وعندَ الشافعيِّ بأحَدِ خمسةِ أمور: أن يُسنِدَه غيرُه، أو أنْ يُرسِلَه آخَرُ وشُيوخُهُما مُختلِفة، أو أن يَعْضُدَه قولُ صحابي، أو أن يَعْضُدَه قولُ / أكثر العلماء، أو أن يُعرَفَ أنه لا يُرسِلُ إلا عن عَدْل. ١٥

وأما مُرْسَلُ مَنْ دُونَ هؤلاء من الثقاتِ، فمقبولٌ عندَ بعضِ أصحابنا، مردودٌ عندَ آخَرين، إلا أن يَروِيَ الثقاتُ مُرْسَلَهُ، كما رَوَوْا مُسْنَدَهُ.

فإن كان الراوي يُرسِلُ عن الثقات وغيرِهم فعن أبي بكر الرازي من أصحابنا[1]، وأبي الوليد الباجي من

---

(١) هو الإمام الكبير الشأن الفقيه الأصولي البارع المحدِّث، أبو بكر أحمد بن علي الرازيُّ، ويقال له أيضاً: الجَصَّاص، يُعرَفُ بهذا وبهذا، ولد سنة ٣٠٥ في الرَّيّ، ورَحَل إلى بغداد سنة ٣٢٥، وسكنها إلى آخر حياته ومات فيها رحمه الله تعالى.

وتفقه في بغداد على شيوخها، وكان أبرَزُ شيوخه فيها الإمامَ أبا الحسن الكَرْخي، وتخرَّج به ولازَمَهُ، وخَرَجَ برأيهِ ومَشُوْرَتِهِ إلى نيسابور مع الحاكم النيسابوري، لتلقِّي الحديث فيها، وكانت عُشَّ المحدِّثين، وبقي فيها أكثرَ من خمس سنين، ومات شيخُهُ الكَرْخيُّ سنة ٣٤٠ وهو بنيسابور، وعاد منها إلى بغداد سنة ٣٤٤، واستقرَّ بها.

وإليه انتهَتْ رئاسةُ أصحاب أبي حنيفة في وقته، واستوَتْ له الإمامةُ والتدريسُ ببغداد، ورَوَى الحديثَ عمن أخَذَ عنهم من كبار المحدثين في بغداد =

المالكية[١] : عدَمُ قبولِ مُرْسَلِهِ اتفاقاً.

= وأصبهان ونيسابور وغيرها، فروى عن أبـي العباس الأصمّ النيسابوري، وعبدالله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، وعبدالباقي بن قانع القاضي البغدادي، وسُليمان بن أحمد الطَّبَراني، وأبـي عُمَر الزاهد غلامِ ثعلب البغداديّ، وغيرِهم من شيوخ المحدِّثين.

وكان مشهوراً بالزهد والورع والصيانة، خُوطب أن يلي قضاءَ القُضَاةِ فامتنع، ثم أُعِيدَ عليه الخطابُ فامتنع أيضاً.

وألَّف التصانيفَ الحِسانَ للغاية، منها: أحكامُ القرآن، وشرحُ مختصر شيخه الكَرْخي، وشرحُ مختصر الطحاوي، وشرحُ الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن، والفصولُ في الأصول، وشرحُ الأسماء الحُسْنَى، وأدبُ القَضَاء.

وتوفي ببغداد كما أسلفتُ، وصلَّى عليه صاحبُهُ وتلميذُه وخِرِّيجُه أبو بكر الخُوَارَزْمي مُحمَّدُ بن موسى، البغدادي. ووقع في «الجواهر المُضِيَّة في طبقات الحنفية» للحافظ القرشي ١ :٢٢٣ من الطبعة التي حقَّقها الأستاذ الحُلْو، محرَّفاً ــ تَبَعاً للطبعةِ الهندية ــ إلى (أبـي بكر أحمد بن موسى. . .)، فاقتَضَى التنبيه.

من «تاريخ بغداد» للخطيب ٤ :٣١٤، و «الجواهر المضية» ١ : ٢٢٠، و «الفوائد البهية» للكنوي ص ٢٧.

(١) هو الإمام العلامة ذو الفنون: الفقيه الأصولي، الحافظ المحدِّث، المفسِّر المتكلِّم، النظَّار المِحجاج الرحَّال، المالكي، ولد سنة ٤٠٣ في مدينة باجَة بالأندلس، وتوفي بالمَرِيَّة من الأندلس سنة ٤٧٤ رحمه الله تعالى.

ثم رحل إلى الحجاز سنة ٤٢٦ فمكث ثلاثة أعوام، وأقام في بغداد ثلاثةَ أعوام، وفي الموصل عاماً، وفي دمشق وحلب مدةً، وأَخَذَ عن أئمة علماء تلك البلاد، وعَلَّ ونَهَل، وسَمِعَ الحديثَ الشريف ولقي كبارَ شيوخِه، ورَجَع بأوفرِ نصيب وغُنْمٍ من العلم إلى الأندلس، ووُلِّي القضاءَ في بعض أنحائها، وأَخذ عنه الخطيبُ =

ومنه: **المُعْضَلُ**، وهو ما سَقَط من سندِهِ اثنان فأكثرُ مَعَ التوالي، من أي موضع كان السَّقْطُ.

ومنه: **المنقطِعُ**، وهو ما سَقَط من سندِهِ واحدٌ فأكثَرُ مع عَدَمِ التوالي[1]، من أيِّ موضع كان السَّقْط. فبَيْنَ كلٍّ من المُعْضَلِ والمنقطِع وبين المُعَلَّقِ عُمومٌ من وجه.

ونَقَل السِّراجُ الهنديُّ من أصحابنا[2]، أنَّ المرسَلَ في

= البغداديُّ في المشرق، وابنُ عبدالبر في المغرب، وكان بينه وبين ابن حزم رحمهما اللَّه تعالى مجالسُ ومناظرات قوية.

وألَّف تصانيف كثيرة متميِّزة، منها: المنتَقى في شرح الموطأ، واختلافُ الموطآت، والتعديلُ والتجريح فيمن رَوَى عنه البخاريُّ في الصحيح، وإِحكامُ الفصول في أحكام الأصول، والإِشارةُ في أصول الفقه، وكتابُ الحُدُود، والتسديدُ إلى معرفة التوحيد، وغيرُها من المؤلفات النافعة.

من «وفيات الأعيان» لابن خلكان ٢: ٤٠٨، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي ٣: ١١٧٨.

(١) سَقَط هنا من الأصل المطبوع لفظةُ (عَدَم)، فأثبتُّه.

(٢) هو الإِمام الفقيه الأصولي قاضي القُضاة بالديار المصرية، سِراجُ الدين أبو حفص عُمَر بنُ إسحاق بن أحمد الهِنْدِي الغزنوي، ثم القاهري، الحنفي، ولد سنة ٧٠٤ في ديار الهند، وتوفي سنة ٧٧٣ في القاهرة رحمه اللَّه تعالى.

كان مُفرِطَ الذكاء، عديمَ النظير، واسعَ العلم، عارفاً بالأصلين: التوحيد والأصول، والمنطق والتصوف، تفقَّهَ في الهند على الأئمة الكبار بدِهْلِي، منهم: وجيهُ الدين الدِّهْلَوِي، وسِراجُ الدين الثقفي، وركنُ الدين البَدَاوُني، وغيرُهم من علماء الهند. =

اصطلاح المحدِّثين هو قولُ التابعي: قال رسولُ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، وأنَّ ما سَقَط من رُواتِهِ قَبْلَ التابعي واحدٌ: يُسمَّى منقطِعاً، أو أكثَرُ: يُسمَّى مُعْضَلاً، فلم يَذكُر المُعَلَّقَ عنهم، لا لأنه لم يُسمَع اسمُهُ منهم، بل لأنه إمَّا مُنقطِعٌ أو مُعْضَل. قال: والكلُّ: يُسمَّى مرسَلاً عند الأصوليين. انتهى.

وقد علمتَ حُكْمَ مُرْسَلِ أهلِ القرونِ الثلاثة ومن بَعْدَهم على ما هو المختار عندنا[1]، فهو حُكمُ مُرْسَلِ الأُصوليين مطلقاً.

ومما يَتَّصِلُ بهذا الفَصْل بيانُ تدليس الإِسنادِ والإِرسالِ الخفيّ، فاعلم أنَّ السَّقْطَ من الإِسناد:

= ثم قَدِمَ إلى القاهرة قبلَ سنة ٧٤٠، وهو متأهِّلٌ للعلم فتميَّزَ بها، وسَمِعَ الحديث الشريف من أحمد بن منصور الجوهري وغيرِهِ، وتخرَّجَ بالشمسِ الأصبهاني والمحدِّثِ الناقدِ علاءِالدين ابنِ التُّرْكماني، وغدا إماماً علاَّمةً نظَّاراً فارساً في علومه، كثيرَ الإِقدام والمهابةِ عند الحكام.

وله التصانيف المبسوطة النفيسة في الفقه والأصول وغيرِهما، له في الأصول: شرحُ كتاب بديع النظام لابن الساعاتي، وشرحُ المنار للنسفي، وشرحُ المغني في أصول الفقه للخَبَّازي، واللوامعُ في شرح جمع الجوامع، وفي الفقه: شرحُ الهداية للمَرْغِيناني المسمَّى بالتوشيح، وكتابُ الشامل، وشرحُ الزيادات، وزبدةُ الأحكام في اختلاف الأئمة الأعلام، وعُدَّةُ الناسك في المناسك، وشرحُ عقيدة الطحاوي.

من «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤:١٨٢ و«إنباء الغُمْر» له أيضاً ١:٢٨ و«الفوائد البهية» للكنوي ص ١٤٨.

(١) أي فيما تقدم في ص ٦٧.

قد يكونُ واضحاً، يَشتركُ في معرفتِهِ الكثيرُ ولا يَخفَى عليهم، لكونِ الراوي رَوَى عمن لم يُعاصِره، أو عاصَرَه ولم يَلْقه، وهذا يُدرَكُ بعَدَمِ التلاقي، ومن ثَمَّ احتاج المُحدِّثون إلى معرفةِ تاريخ مَوَاليدِ الرُّوَاةِ ووفَيَاتِهم وسَمَاعِهم وارتحالِهم وغيرِ ذلك من أحوالِهم.

وقد يكونُ خَفِيًّا، يَخْتَصُّ بمعرفتِهِ الأئمةُ الحُذَّاقُ المُطَّلِعون على طُرُقِ الحديثِ وعِلَلِها، وقليلٌ ما هم.

وعلى الثاني:

فإن أَوهَمَ الراوي سَمَاعَهُ / لـذلك الحـديث، ممن عُرِفَ سَماعُهُ منه لغيرِهِ بصيغةٍ تحتمِلُ السماعَ، كعَنْ، وكقالَ، فتدليسُ الإسناد، ويُسمَّى الإسنادُ حينئذ مُدَلَّساً بفتح اللام. ١٦

قال قاضي القضاة: وحُكْمُ من ثَبَتَ عنه هذا التدليسُ إذا كان عَدْلاً: أن لا يُقبَل منه إلا ما صَرَّحَ فيه بالتحديثِ على الأصح.

وقيل: هو جَرْحٌ مطلقاً، وهو الجاري ــ كما قال عبدُالوهاب ــ على أصولِ مالك[1].

---

(١) عبدُالوهابِ هو: الإمامُ العلامةُ الفقيهُ الحافظُ الحجةُ النَّظَّارُ المتفننُ الأديبُ الأريبُ الشاعرُ القاضي أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي، المالكي، ولد سنة **٣٦٢** في بغداد، وتوفي سنة **٤٢٢** في القاهرة رحمه اللّٰه تعالى.

نشأ في بغداد، وتفقه بعلمائها، وسَمِعَ الحديث من محدِّثيها، وحدَّث بشيءٍ يسير، وكتَبَ عنه الحافظُ الخطيبُ البغدادي، وترجَمَ لـه في «تاريخ بغداد» **١١ : ٣١**، وأثنى عليه فقال: «لم نَلْقَ في المالكيين أحداً أفقهَ منه، وكان ثقةً، حسَنَ =

وأمَّا عندَنا فقيل: لمَرْوِيِّه حُكْمُ المُرْسَل، وقد علمتَ حكمه عندنا[١]. وصَحَّح السِّرَاجُ الهندي أنَّ العنعنةَ مطلقاً من قَبِيلِ الإسنادِ المتصل.

وإن أَوهَمَ سماعَهُ إياه ممن عاصَرَه بتلك الصيغة، وعُرِف عدَمُ

= النظر، جيدَ العِبارة، وتولَّى القضاء، وتحوَّلَ في آخر أيامه إلى مصر ـ لإفلاسٍ لَحِقَ به! ـ فمات بها».

وله كتب كثيرة وتواليفُ مفيدة، في المذهب المالكي، والخلافِ، والأصولِ، وغيرِها. له في الفقه: التلقينُ، وهو من أجود المختصرات، وشرحُه، ولم يتم، وشرحُ رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وشرحُ المدوَّنة، ولم يتم، والنُّصرةُ لمذهب إمام دار الهجرة، والمعونةُ لدَرْس مذهب عالِمِ المدينة، وأوائلُ الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء المِلَّة، والإشرافُ على نُكَتِ مسائل الخلاف، والردُّ على المُزَني، والإفادةُ في أصول الفقه، والتلخيصُ فيه أيضاً، وكتابُه الآخَرُ المسمَّى بالمَرْوَزي في أصول الفقه، وغيرُها.

وهو صاحبُ الأبيات السائرة الرفيعة البديعة، التي ينبغي لكل نبيلٍ حِفظُها، وهي نَمُوذَجٌ من شعره الرائع، وسُموِّ نفسِهِ العالية:

متى يَصِلُ العِطاشُ إلى ارتواءٍ ... إذا استقَتْ البِحارُ من الرَّكَايا
ومن يُثْنِي الأصاغرَ عن مُرادٍ ... وقد جَلَس الأكابرُ في الزوايا
وإنَّ تَرفُّعَ الوُضَعَاءِ يوماً ... على الرُّفَعاءِ من إحدى الرزايا
إذا استَوَتْ الأسافِلُ والأعالي ... فقد طابَتْ مُنادَمَةُ المنايا

من «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٧: ٢٢٠، و«الوفَيَات» لابن خَلِّكان ٣: ٢١٩، و«شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» لمحمد مخلوف ص ١٠٣.

(١) أي فيما تقدم في ص ٦٦ ـ ٦٧.

سماعِهِ منه أصلاً: فالإرسالُ الخَفِيّ، ويُسمَّى الحديثُ حينئذ مُرْسَلاً خفيًّا.

ويُعرَفُ هذا الإرسالُ بإخبارِهِ عن نفسِهِ بعدم السماع منه مطلقاً، وبِجَزْمِ إمامٍ مُطَّلعٍ بعَدَمِ التلاقي بينهما، ولورُودِ رَاوٍ بينهما في بعضِ الطرق، وقد أَدْرَك أنه غيرُ زائدٍ إمامٌ مُطَّلِعٌ.

فصل: في الحديثِ المردودِ لطعنٍ في الراوي.

ويكونُ الطَّعْنُ فيه بعشرةِ أشياء، مُرَتَّبَةً على الأشدِّ فالأشَدِّ في مُوْجِب الرَّدّ، على سبيلِ التدلِّي:

١ ـ فمنها: كَذِبُ الراوي على رسولِ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم عَمْداً، **وحديثُهُ يُسمَّى: الموضوع**، سواءٌ عُرِفَ وَضْعُهُ:

بإقراره، أو بقرينةٍ تُـؤخَذُ من حالِ الراوي، كاتِّباعِهِ في الكذِبِ هَوَى بعضِ الرؤساء، أو وقوعِهِ في أثناءِ إسنادٍ وهو كذَّابٌ لا يُعرَفُ ذلك الخبَرُ إلا من جهتِه، ولا يُتابِعُهُ عليه أحَد، وليس له شاهِدٌ.

أو مِن حالِ المَرْويِّ، كركاكةِ ألفاظِهِ ومَعانيه.

أو لمُخالفتِهِ لبعضِ القرآنِ، أو السُّنَّةِ المتواترة، أو الإجماعِ القطعي، أو صَرِيحِ العقل.

وسواءٌ اختَرَع ما وَضَعَه، أو أخَذَه من كلامِ غيـرِهِ، أو كان حديثاً ضعيفَ الإسناد، فركَّبَ له إسناداً / صحيحاً لِيَرُوجَ.

وسَوَاءٌ وَضَعَهُ إضلالاً، أو احتساباً، أو تعصُّباً، أو إغراباً، أو اتِّباعاً لهَوَى بعض الرؤساء.

أو يكونُ الوَضْعُ وَهَماً وغَلَطاً، وقال ابنُ الصلاح: إنه شِبْهُ الوَضْع.

وحُكم روايةِ الموضوع مُطلقاً: تحريمُها على مَنْ عَلِمَ أو ظَنَّ أنه موضوع، إلا مَعَ بيانِ حالِه، فإن جَهِلَ أنه موضوعٌ فرَوَى فلا إثمَ عليه.

٢ ــ ومنها: تهمةُ الكذِب على رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم:

بأن يكونَ حديثُهُ مُخالِفاً للقواعدِ المعلومةِ، غيرَ مَرْوِيٍّ إلا من جهتِه.

أو بأن يكونَ كذِبُهُ في كلام الناس خاصَّةً، ويُعرَفَ به، وهذا دُونَ الأول، وإن اشتركا في اقتضاءِ التُّهمةِ المذكورةِ، **ويُسمَّى حديثُهُ حينئذ: المتروكَ**.

٣ ــ ومنها فُحْشُ غَلَطِه.

٤ ــ ومنها: غَفْلَتُهُ عن الإتقان.

٥ ــ ومنها: فِسقُهُ بغير الكذِب على رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، من فعلٍ، أو قولٍ، مما لا يَبلُغُ الكُفْرَ، **وحديثُ هؤلاء حينئذ يُسمَّى: المنكَر**، على رأي.

٦ ــ ومنهـا: غلَطُهُ من غير فُحْش، وهـو إنْ ٱطُّلِعَ عليـه بالقرائن، كـوَصْلِ مُـرْسَلٍ، أو منقـطِعٍ، أو إدخالِ حـديثٍ في حديث، أو غيرِ ذلك من الأمورِ القادحةِ الخفيَّةِ التي لا يَطَّلِـعُ النـاقـدُ عليها إلا بالقرائنِ، ومنها: جَمْعُ الطُّرُقِ واعتبارُ بعضِها ببعض، **فحديثُ صاحبِهِ هو المُعلَّل**.

٧ ــ ومنها: مُخالَفَتُهُ للثقاتِ، فإن كانت بتغيير سِيَاقِ المتنِ بدَمْج موقوفٍ أو مقطوع بمرفوع، بدون ما يَرفَعُ توهُّمَ أنَّ الجميعَ مرفوع، **فالحديثُ مُدْرَجُ المتن**.

سواءٌ وقَعَ المَدْمُوجُ في أولِ المدموج به، أو أثنائِـه، أو آخِرِهِ وهو الأكثر، وسواءٌ كان الدَّمْجُ بعطفٍ، أو بدونه،

أو بتغييرِ سِيَاقِ الإسنادِ، على وجوهٍ مخصوصةٍ:

منها: أن يكونَ عند جماعةٍ حديثٌ بأسانيدَ، فيَروِيَهُ عنهم راوٍ بأَحَدِها، من غيرِ بيانِ اختلافِها.

ومنها: أن يَسمعَه من شيخِه بلا واسطةٍ إلَّا طرفاً منه فيها، فيَروِيَهُ عنه بكلا طَرَفَيْهِ بدونها.

ومنها: أن يكونَ عند / واحدٍ حديثانِ بإسنادَيْنِ، فيَروِيَهما عنه آخَرُ مَعاً بأَحَدِهما. ١٨

ومنها: أن يَروِيَ حديثاً بإسنادِهِ، ولكنْ يَزيدُ فيه من حديثٍ آخَرَ شيئاً ليس من روايتِه، **فالحديث مُدْرَجُ الإسناد**.

ويُعرَف المُدْرَجُ في المتنِ:

باستحالةِ صُدورِهِ من النبـي صلى اللّه عليه وسلم، أو تصريح الصحابـي في روايةٍ أخرى قويَّةٍ بعدَمِ سماعِهِ من النبـي صلى اللّه عليه وسلم، أو تصريحِ بعضِ الرُّوَاةِ لفَصْلِهِ عن المرفوع.

وفي الإسنادِ: بمجيء روايةٍ مُفَصِّلةٍ للروايةِ المُدْرَجَةِ، مقبولةٍ، باقتصارِ بعضِ الرواة على المُدْرَجِ فيه هذا.

وأما إنْ ساق مُجرَّدَ الإسنادِ، فعَرَضَ له عارضٌ، فذَكَرَ كلاماً من قِبَلِ نَفْسِهِ، فظَنَّ بعضُ من سَمِعَه أنه مَتْنُ ذلك الإسنادِ، فرواه عنه به: فموضوع، على ما مَرَّ[1].

وإن كانت بتقديمٍ أو تأخيرٍ وَهَماً[2]، فإمَّا في الإسنادِ بجَعْلِ اسم الراوي لأبيه، أو اسْمِ أبيه له، ولم يكن أحدٌ يُطلَقُ عليه الحاصِلُ بالقَلْبِ، **فهو: الاسمُ المقلوبُ**.

وإمّا في المتن، وهو قليل، **فهو الحديثُ المقلوبُ**.

---

(١) في ص ٧٤.

(٢) الوَهَمُ هنا بفتح الواو، ومعناه الغَلَطُ. وأما الوَهْمُ بسكون الواو فهو ما يَسبقُ إلى الذهن مع إرادة غيره، وانظر بيان الفرق بينهما بالشرح والأمثلة في آخر كتاب «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للإمام اللكنوي في الطبعة الثالثة ص ٥٤٩ ــ ٥٥٤، فقد أسهبتُ هناك في ضبطِهِ وشرحِهِ وبيانِ التركيب اللغوي للمعنيين.

وإن كانت بزيادةِ راوٍ في إسنادٍ ناقِصٍ[١]، فيه صريحُ السماعِ أو ما في حُكمِه، ومَنْ زاد أيضاً ممن نَقَصَ: **فالمَزِيدُ في متصل الأسانيد**. وقد صنَّف الخطيبُ في هذا النوع كتاباً وسَمَّاه بذلك. قال بعضُ الحفاظ: وفي كثيرٍ مما فيه نَظَر.

وإن كانت بإبدالِ راوٍ بآخَرَ ولو في جميع السند، بأن أَبدَلَ سَنَداً بسند، ولا مُرَجِّحَ لإحدَى الروايتين أو الرواياتِ على غيرِها، أو باضطرابِ لفظِ الحديثِ ومعناه، بأن رُوِيَ بلفظينِ ذَوِي معنيينِ متدافِعَيْنِ تدافُعاً لا يَحتمِلُ التأويل، **فهو الحديثُ المُضْطَرِبُ**. وقد يقع الإبدالُ في جميع السَّنَدِ عَمْداً، لمصلحةٍ، وشَرْطُهُ أن لا يَستَمِرَّ عليه، أو للإغرابِ، وهو حينئذ من الموضوع، كما مَرَّ[٢].

وإن كانت بتغيير بعضِ حروفِ الكلمة مع بقاءِ صُورة الخط، فإن كان بالنسبة إلى النَّقْطِ:

فما هو فيه فهو / المُصَحَّفُ. ١٩

أو الشَّكْلِ والمرادُ به الحركاتُ والسَّكَنات، **فالمُحَرَّفُ**[٣].

---

(١) قولُه: (في إسنادٍ ناقصٍ) أي في إسنادٍ خالٍ من الزيادة. ووقع في الأصل المطبوع: (ناقضٍ)، بنقطِ الحرف الأخير، وهو تحريف.

(٢) في ص ٧٣ ــ ٧٤.

(٣) فرَّق المؤلِّفُ هنا بين التصحيف والتحريف، تَبَعاً للحافظ ابن حجر في «نخبة الفِكَر» وشَرْحِها، وكان المتقدمون من العلماء يُطلقون التصحيفَ أو التحريفَ على وقوعِ الخطأ في بُنْيَةِ الكلمةِ أو في شَكْلِها، فهما ــ على هذا ــ لفظانِ مترادفان عند المتقدمين. =

. . . .

= قال الإمام أبو أحمد العسكري في أول كتابه «شَرْحُ ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ص ١ «شَرَحْتُ في كتابـي هذا: الألفاظَ والأسماءَ المُشْكِلَة، التي تَتَشابَهُ في صورةِ الخط، ويَقَعُ فيها التصحيفُ، ويَدْخُلُها التحريفُ». انتهى. فتَراهُ رادَفَ بين اللفظين في عنوانِ الكتاب، وفي بيانِ ما أَسَّسَ الكتابَ عليه.

وقال الحافظ السيوطي في «المُزْهِر في علوم اللغة» ٢: ٣٥٣ ــ ٣٩٤، «النوعُ الثالثُ والأربعون معرفةُ التصحيف والتحريف»، ثم ساق فيه أخباراً كثيرة، وكلُّها فيها تغييرُ الحرف أو الكلمة، ولم يذكر من تغيير الحركة سوى ثلاثة أمثلة، فذَكَرَ في ص ٣٥٣ خبرَ حَيَّان بن بِشْر قاضي بغـداد، وفي ص ٣٧٧ خَبَر الأصمعي مـع حَمَّاد بن سَلَمة، وفي ص ٣٧٩ خَبَرَ الأصمعي مع ابن الأعرابـي، وسَمَّى هذا النوعَ (معرفة التصحيف والتحريف)، ولم يُفرِّق بينهما.

ونَقَل في ص ٣٥٣ عن المَعَرِّي قولَهُ: «أصلُ التصحيف أن يأخذ الرجلُ اللفظَ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سَمِعَهُ من الرجال، فيُغيِّرَهُ عن الصواب». ثم زاد السيوطي بعده: «وقد وقع فيه جماعةٌ من الأجلَّاء، من أئمةِ اللغةِ وأئمـةِ الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومَنْ يَعْرَى مِن الخطأ والتصحيف؟». انتهى.

فيُلاحَظُ من كلام السيوطي هذا أنه قد سَمَّى كلَّ ما أورده تصحيفاً وتحريفاً، فرادَفَ بينهما، وكذلك يُفيدُه إطلاقُ كلام الإمام أحمد رحمهما اللّٰه تعالى. وكذلك أورد العسكري في كتابه «شَرْحُ ما يقـع فيه التصحيفُ والتحريف» في ص ٢١ خَبَرَ حَيَّان بن بِشر، وفي ص ٩٧ ــ ٩٨ خبرَ الأصمعي مـع حَمَّاد بن سَلَمة، في سياق ما وقـع فيه التصحيف، مع أنَّ الذي فيهما هو تغييرُ الحركة كما سَبَقَ. ولم يذكر العسكريُّ في كتابه الخبرَ الثالثَ خبرَ الأصمعي مـع ابن الأعرابـي.

والعلامةُ علي القاري في «شَرْحِ شَرْحِ النخبة» ص ١٤٤، بعدَ أن شَرَح معنى التصحيف ومعنى التحريف على الوجه الذي مَشَى عليه الحافظ ابن حجر، =

. . . .

= قال: «وابنُ الصلاحِ وغيرُهُ سَمَّى القِسمينِ مُحَرَّفاً ـ كذا ـ، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح». انتهى. والذي في عبارةِ «مقدمةِ ابن الصلاح» كما سيأتي نقلُها: (. . . معرفَةُ المُصَحَّف من أسانيدِ الأحاديث ومتونها).

هذا، ولفظ (التصحيف) في كلام العلماء أشيَعُ من لفظ (التحريف)، ولكن (التحريف) أعرَبُ عربيةً، وأصحُّ لغةً، وأشرَفُ كلمةً، لوروده في القرآن الكريمِ والسُّنَّةِ المطهرةِ بالمعنى الاصطلاحي العام، فلذا أختارُ التعبيرَ بلفظِ (التحريف) و (المحرَّف) على (التصحيف) و (المصحَّف).

أما النصُّ من القرآن الكريم فسيأتي، وأما من السُّنَّةِ المطهرةِ ففي كتاب التفسير من «جامع الترمذي» ٥:٣٦٢، في تفسير سورة سَبَأ، في الحديث الصحيح عن ابن عباس رضي اللّه عنهما، قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ـ في شأن الشياطين ـ «. . . ولكنهم يُحرِّفون ويزيدون». انتهى. ثم إليك نُصوصَ جملةٍ من كتب اللغة في هذا.

جاء في «المصباح المنير» في (حرف): «انحرَفَ عن كذا: مالَ عنه، ويقالُ: المُحَارَفُ ـ أي بفتح الراء ـ الذي حُورِفَ كَسْبُهُ فمِيْلَ به عنه، كتحريفِ الكلامِ يُعدَلُ به عن جهتِهِ. وحَرَفْتُ الشيءَ عن وجهه حَرْفاً من باب قَتَلَ، والتشديدُ مُبالَغَةٌ، غيَّرتُهُ». وجاء في (صحف) منه قولُه أيضاً: «التصحيفُ: تغيير اللفظ حتى يتغيَّر المعنى المرادُ من المَوْضِعِ، وأصلُهُ الخطأ، يقال: صحَّفَه فتصحَّف أي غيَّرَهُ فتغيَّرَ حتى التَبَس». انتهى.

وجاء في «القاموس» وشرحِهِ «التاج» ٦:٦٩، في (حرف): «التحريفُ: التغييرُ والتبديلُ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ثم يُحَرِّفُوْنَهُ﴾، وقولُهُ تعالى أيضاً: ﴿يُحَرِّفُون الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾. والتحريفُ في القرآنِ والكلمةِ: تغييرُ الحرفِ عن معناه والكلمةِ عن معناها وهي قريبةُ الشَّبَهِ، كما كانت اليهودُ تُغَيِّرُ مَعانيَ التوراةِ بالأَشْبَاهِ». انتهى. ونحوُهُ في «لسان العرب». =

. . . .

= وفي «القاموس» وشرحِهِ «التاج» أيضاً ٦ : ١٦١، في (صحف): «الصَّحَفِيُّ محرَّكةً: من يُخطِىءُ في قراءةِ الصَّحِيفَة، وقولُ العامَّةِ: الصُّحُفِيّ بضمتين لَحْنٌ، والتصحيفُ: الخطَأُ في الصَّحِيْفَةِ بأشباهِ الحروف[1]، مُوَلَّدَةٌ، وقد تصحَّفَ عليه لفظُ كذا». انتهى. ونحوُهُ في «لسان العرب» أيضاً.

وجاء في «الصحاح» في (حرف): «وتحريفُ الكلامِ عن مواضعِهِ: تغييرُهُ». وفي (صحف): «والتصحيفُ: الخطأُ في الصحيفة». انتهى.

وفي «أساس البلاغة» في (صَحَف): «وهو صَحَفِيٌّ وصَحَّافٌ، وهو لَحَّانَةٌ مُصَحِّفٌ، وصَحَّفَ الكَلِمَةَ». انتهى. وجاء في كتاب «التعريفات» للسيد الشريف الجُرْجَاني قولُهُ في ص ٥٥ «التحريفُ: تغييرُ اللفظ دون المعنى»، وقولُهُ في ص ٦١ «التصحيفُ: أن يَقرأ الشيءَ على خلافِ ما أراد كاتبُه، أو على ـ خلافِ ـ ما اصطلحوا عليه». انتهى.

فلفظُ (التصحيف): (مُولَّدٌ) ليس بعربي، ومعناه غائِمٌ غامِضٌ على غيرِ العالم، بخلافِ لفظِ (التحريف)، فمعناه واضح، وهو التغييرُ والتبديلُ، وهو عربيٌّ فصيح، جاء في القرآن الكريم كما تقدَّم، وجاء في السنة المطهرةِ أيضاً، كما تقدَّم قريباً في حديث «جامع الترمذي».

فلذا أختارُ التعبيرَ بلفظِ (التحريف)، وأُفضِّلُ استعمالَهُ على لفظِ (التصحيف)، فأستعمِلُ كلمةَ (التحريف) و(مُحَرَّف)، في كلِّ ما وقع فيه تغييرٌ أو تبديلٌ من الكلام، سواءٌ أكان ذلك في بُنْيَةِ الكلمةِ أم في ضَبْطِها وشَكْلِ حُرُوفها، واللّٰهُ وليُّ التوفيق. =

---

(١) وقع في «تاج العروس» ٦ : ١٦١ في السطر ٣١ في (صَحَفَ): «والتصحيف الخطأُ في الصحفية». انتهى. وصوابه: (في الصَّحِيْفَة) بتقديم الياء على الفاء.

. . . .

= وعلى إطلاقِ المتقدِّمين مَشَى الحافظُ ابن الصلاح ــ ومن تابَعَهُ ــ في الأمثلة التي أوردها في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث»، وسَمَّى النوعَ بقوله: (النوعُ الخامسُ والثلاثون معرفةُ المُصَحَّف من أسانيد الأحاديثِ ومُتُونِها).

ولمَّا ألَّف الحافظ ابن حجر «نخبة الفِكَر» وشَرَحَها، جَعَلَ هذا النوعَ اثنين، وخالَفَ بينهما، وتبِعَه السيوطي في «ألفية مصطلح الحديث»، فعنده: إن كان التغيير في مواضع النُّقَطِ مع بقاءِ صُورةِ الكلمة كما هي، مثلُ تغيير (العَوَّام بن مُرَاجِم) بالراءِ والجيم، إلى (العَوَّام بن مُزَاحِم) بالزايِ والحاء، فهو: المُصَحَّف، وإن كان التغييرُ في شَكْلِ الكلمةِ وحركاتِها مع بقاءِ بُنْيَةِ الكلمةِ كما هي، مثلُ تغييرِ (يومَ كُلَاب) بضم الكاف، إلى (يومَ كِلَاب) بكسرها، فهو: المُحَرَّف.

وهذا جاء في حديثِ عَرْفَجَـةَ بنِ أسْعَدَ التَّمِيْمِي، حين أُصِيبَ أَنْفُـهُ في الجاهلية يومَ كُلَاب ــ اسمُ ماءٍ، وقيل: اسمُ موضع بالدَّهْناءِ بين اليَمَامة والبصرة ــ، فاتَّخَذَ أَنْفاً من وَرِقٍ أي فِضَّةٍ فأَنْتَنَ، فأمرَهُ النبـيُّ صلى اللّٰه عليه وسلم أن يَتَّخِذَ أَنْفاً من ذَهَب. كما في ترجمته في «الاستيعاب» لابن عبدالبر و «الإصابة» لابن حجر.

قال شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه االلّٰه تعالى، في شرحه على «ألفية السيوطي في المصطلح» ص٢٠٢، في مبحث (المُصَحَّف والمُحَرَّف): «قَسَم الحافظ ابنُ حجر هذا النوعَ إلى قسمين، فجَعَل ما كان فيه تغييرُ حَرْفٍ أو حُروفٍ بتغييرِ النُّقَط مع بقاءِ صُورةِ الخَطِّ: تصحيفاً، وما كان فيه ذلـك في الشَّكْلِ: تحريفاً. وهو اصطلاحٌ جديد.

وأما المتقدمون فإنَّ عباراتِهم يُفهَمُ منها أنَّ الكُلَّ يُسمَّى بالاسمين، وأنَّ التصحيفَ مأخوذٌ من النَّقْلِ عن الصُّحُف، وهو نفسُهُ تحريف. قال العسكري في أول كتابه: «شَرَحتُ في كتابـي هذا الألفاظَ والأسماءَ المُشْكِلَةَ التي تتشابَهُ في صورة الخط، فَيَقَـعُ فيها التصحيفُ، ويَـدْخُلُها التحـريف». انتهى. وهذا التصحيفُ =

ولا يجوزُ اختصارُ الحديث ــ بأن يكون المذكورُ والمحذوفُ منه بمنزلةِ خبرينِ مُستقلَّينِ في المعنى، أو يَدُلَّ ما ذُكِرَ على ما حُذِفَ، ولا روايةُ بالمعنى بأن يُغيِّرَ لفظَهُ بوجهٍ من الوجوهِ دون معناه ــ إلا لِعالِمٍ بما يُحِيلُ معانيَ الألفاظ على الصحيح في المسألتين.

وقيل: إنما يَجوزُ روايتُهُ بالمعنى في المُفْرَدات دون المُرَكَّبات.

وقيل: إنما يَجوزُ لمن يَستحضِرُ اللفظَ، ليتمكَّنَ من التصرُّف فيه.

وقيل: إنما يجوزُ لمن كان يَحفظُ الحديثَ، فنَسِيَ لفظَه وبَقِيَ معناه مُرْتَسِماً في ذهنه، فله أن يَروِيَهُ بالمعنى لمصلحةِ تحصيلِ الحكم منه.

= والتحريفُ قد يكونُ في الإسنادِ أو في المتن...». انتهى كلامُ شيخنا أحمد شاكر.

قال عبدالفتاح: ولو قلتُ بالتفرقة بين التصحيف والتحريف، كما ذَهَبَ إليه الحافظُ ابنُ حجر رحمه اللّه تعالى، لَعَكَسْتُ الوصفَ، فقلتُ فيما إذا كان التغييرُ في ذاتِ الحرف: تحريف، وفيما إذا كان التغيير في الشَّكْلِ والحركاتِ والسكناتِ: تصحيف، فإنَّ التجانُسَ في هذا الوصفِ بين اللفظِ والمعنى أبيَنُ وأتمُّ، فالتحريفُ للتغيير، والتصحيفُ للخطأ في قراءةِ الكلمة أو ضَبْطِها، مع سلامةِ بُنْيَتِها، وهذا أخَفُّ خَطَراً وأسهَلُ إدراكاً من ذاك، لأن البُنْيَةَ الصحيحةَ يُزالُ الخطأُ عنها في الشَّكْلِ بسهولةٍ للعالم بضبطِها، وأما التحريفُ فيَقَعُ فيه لكبارِ العلماءِ والمحققين المُدْهِشاتُ والعجائبُ!.

والأصحُّ أنَّ الحديث إنْ كان مُشترَكاً، أو مُجْمَلاً، أو مُتشابِهاً، أو مِن جوامِعِ الكَلِم، لم يَجُز نقلُهُ بالمعنى، أو مُحْكَماً جاز للعالِم باللغةِ، أو ظاهِراً يحتَمِلُ الغيرَ، كعامٍّ يَحتمِلُ الخصوصَ، أو حقيقةً يَحتمِلُ المجازَ: جاز للمجتهِدِ فقط.

ثم متى خَفِيَ معناه احتِيجَ في معرفةِ: المعاني الأَفْرَادِيَّةِ إلى الكُتُبِ المصنَّفةِ في شرح الغريب، ونَعنِي به مُفْرَداً يكونُ استعمالُهُ بقِلَّةٍ في زماننا، ومعرفةِ: المعاني التركيبيَّةِ إلى الكُتُبِ المصنَّفةِ في شَرْح معاني الأخبار، ونعني بها المعانيَ التركيبيةَ المُشْكِلَة.

٨ ـ ومنها: الجهالةُ بالراوي.

إما بسببِ كثرةِ ما لَهُ من الأسماءِ، أو الكُنَى، أو الألقاب، أو الصفاتِ، أو الحِرَف، أو الأنساب، وذكرِهِ بغيرِ ما اشتهَرَ به منها لغَرَضٍ مَّا.

وقد صنَّفُوا فيه المُوَضِّحَ لأوهام الجَمْعِ والتفريق.

أو بسبب وَحْدَةِ الأخذِ عنه، لكونه مُقِلًّا من الحديث[١]، وقد صنفوا فيه الوُحْدَانَ، وهم من لم يَرْوِ عن كلٍّ منهم إلا واحِدٌ.

أو بسببِ إبْهامِ الراوي عنه اسْمَهُ لاختصارٍ أو غيرِه، كقوله: أخبَرَني فلانٌ، أو شيخٌ، أو رجلٌ، أو بعضُهم، أو ابنُ فلان، **وهذا**

---

(١) وقع في الأصل المطبوع: (لكونه معللاً من الحديث). وهو تحريف عما أثبتُه.

٢٠ ما أُبهِمَ من الأسماءِ في الإسناد. وقد صَنَّفوا / فيه وفيما أُبهِمَ من الأسماءِ في المتن أيضاً: المُبْهَمات.

وحديثُ المُبْهَم:

قيل: مقبولٌ مطلقاً.

وقيل: لا ولو أُبْهِمَ بلفظِ التعديل، كأن يقولَ الراوي عنه: أخبَرَني الثقةُ، واختاره قاضي القضاة. وقيل: إنْ وصَفَهُ نحوُ الشافعيِّ من أئمةِ الحديث، الراوِي عنه: بالثقة، فالوجهُ قبولُه، واختارَهُ المَحَلِّي[١].

---

(١) هو الإمام العلامة المحقق المدقق الشيخ جلالُ الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد المَحَلِّي، القاهري، الشافعي، ولد سنة ٧٩١ في المَحَلَّةِ الكبرى من الغَرْبِيَّة بمصر، وتوفي سنة ٨٦٤ في القاهرة رحمه الله تعالى.

اشتغل في تحصيل علوم عصره منذ نشأته، وبَرَع في فنون كثيرة: فقهاً وكلاماً وأصولاً ونحواً ومنطقاً وغيرَها، وأخَذَ العلم عن كبار شيوخ عصره، كالبدر محمود الأَقْصُرائي، والشمس البِساطي، والعلاء البخاري، وسَمِعَ الحديثَ وعلومَه من الحافظ العراقي، والشرفِ ابنِ الكُوَيْك، والحافظِ ابن حجر، وغيرِهم، وحدَّثَ وسُمِعَ منه الحديثُ أيضاً.

وكان علامةً، آيةً في الذكاءِ والفهم، يُقالُ فيه: تَفْتَازانيُّ العَرَب، وكان بعضُ أهل عصره يقول فيه: إنَّ ذِهْنَهُ يَثْقُبُ المَاسَ، وكان يقولُ عن نفسِهِ: أنا فَهْمِي لا يَقبَلُ الخطأ، ولم يكن يَقدِرُ على الحفظ، وحَفِظَ كُرَّاساً من بعض الكتب، فامتلأ بدَنُهُ حرارة.

وكان غُرَّةَ العصر في سلوكِ طريقِ السلف، على قَدَمٍ من الصلاح والوَرَع =

وقيل: تعديلُه مع الإبهام مقبولٌ مطلقاً.

وقيل: إن كان عالماً بأسبابِ الجَرْح والتعديل، فهو مُجْزِىء في حق من يُوافِقُهُ في مذهبه.

والذي ينبغي أن يكون مذهَبَنا: قبولُه وإن أُبْهِمَ بغير لفظِ التعديل، ولكنْ بمثلِ الشرطِ الذي اعتبرناه في المرسَل.

وأما حديثُ غيرِ المُبْهَم، فإنْ انفَرَدَ بالروايةِ عنه واحِدٌ، ويُسمَّى مجهولَ العين: فهو عند قاضي القضاة كحديثِ المُبْهَم، إلا أنْ يُوثِّقَه من ينفردُ عنه أو غيرُه، وكلٌّ متأهِّلٌ للتوثيق.

= والأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر، يُواجِهُ بذلك أكابرَ الظَّلَمةِ والحُكَّام، ويأتون إليه فلا يلتفتُ إليهم، ولا يأذَنُ لهم بالدخولِ عليه، وعُرِضَ عليه القضاءُ الأكبَرُ فامتنع، وكان متقشفاً في ملبوسه ومركوبه، يتكسَّبُ بالتجارة.

وألَّف كتباً كثيرة في غاية الاختصار والتحرير والتنقيح وسلامةِ العبارة وحُسنِ المَزْج، وتلقَّاها الناسُ بالقبول، فمنها في الأصول: شرحُ جمع الجوامع، وشرحُ الوَرَقات لإمام الحرمين، وفي التفسير: سورة الفاتحة من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن، وهو القسمُ الثاني من التفسير المعروف بتفسير الجَلاَلين، لأنَّ الجلال السيوطي تلميذَه أتمَّ تفسيرَ القسمِ الأول من أول البقرة إلى آخر سورة الإسراء، وفي الفقه: شرحُ المنهاج، ومختصَرُ التنبيه، وفي النحو: شرحُ القواعد لابن هشام، وشرحُ التسهيل لابن مالك، لم يتم، وغيرُها.

من «حسن المحاضرة» للسيوطي ١ :٤٤٣، و«الضوء اللامع» للسخاوي ٧ :٣٩.

وإن رَوَى عنه اثنانِ فصاعداً، ولم يُوثَّق، قال قاضي القضاة: **فهو مجهولُ الحال، وهو المستور**.

فالتحقيقُ عندَهُ أنَّ رِوَايتَهُ ورِوَايَةَ من جُرِحَ بجَرْحٍ غير مُفَسَّرٍ(١): موقوفةٌ إلى استبانةِ حالِهِ.

وعندنا أنَّ حُكمَ المجهولِ، وهو من لم يُعرَف إلا بحديثٍ أو حديثينِ مطلقاً، سَواءٌ انفرد بالروايةِ عنه واحِدٌ أم رَوَى عنه اثنانِ فصاعداً:

أنه إمَّا أن يَظهر حديثُهُ في القَرْنِ الثاني، أوْ لا، فإن لم يَظهر جاز العَمَلُ به في الثالث لا بعدَهُ، وإن ظَهر، فإن شَهِدَ السلفُ له بصحةِ الحديث، أو سكتوا عن الطَّعْن فيه، قُبِلَ، أو رَدُّوه رُدَّ. أو قَبِلَهُ البعضُ ورَدَّهُ البعضُ مع نقلِ الثقاتِ عنه: فإنْ وافَقَ حديثُهُ قياساً مًّا قُبِلَ، وإلا رُدَّ.

وحُكمُ المعروفِ بالرواية، وهو مَنْ عُرِفَ بأكثَرَ من حديثين مطلقاً:

أنه إن عُرِفَ بالفقهِ قُبِلَ مطلقاً، وإلا فإنْ وافَقَ قياساً مًّا قُبِلَ، وإلا رُدَّ. **وأما المستور** وهو عندنا من كان عَدْلاً في الظاهر، ولم تُعرَف عدالتُهُ في الباطنِ مطلقاً سواءٌ انفرد بالرواية عنه واحدٌ أم رَوَى عنه اثنانِ فصاعداً، / فحكمُ حديثِهِ الانقطاعُ الباطنُ وعدَمُ القبولِ إلا في الصَّدْرِ الأوَّل. ٢١

---

(١) وقع في الأصل المطبوع (بجَرْحٍ غير مفسد). وهو تحريف عما أثبتُه.

٩ ــ ومنها: البِدْعَةُ، وهي:

إن كانت بمكفِّرٍ، فالمعتمَدُ في حقِّ صاحِبِها عند قاضي القضاة[١]:

رَدُّ مَنْ أَنكر أمْراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتَقد ما عُلِمَ بالضرورة أنه ليس من الدين: مِنْهُ.

وقَبُولُ مَنْ لم يكُنْ بهذه الصفة، ولكن كان ضابطاً مع وَرَعِهِ وتقواه.

وإن كانت بمفسِّقٍ، فالمختارُ عندَ قاضي القضاة رَدُّ مَنْ رَوَى ما له تعلُّقٌ ببدعتِهِ وإن كان غير داعية، وقَبُولُ من رَوَى ما لا تعلُّقَ به بها وإن كان داعيةً.

وعندَنا إن أدَّتْ إلى الكُفْر، لم تُقْبَل روايةُ صاحِبِها وِفاقاً لأكثرِ الأصوليين، وإن أدَّت إلى الفِسق، فقِيل: قُبِلَتْ روايةُ صاحِبِها إذا كان عَدْلاً ثقةً غيرَ داعية. وقيل: إذا كان فِسْقُهُ مظنوناً أو مقطوعاً به، ولم يَتديَّنْ الكذِبَ، زاد فخرُ الإسلام[٢] فقال: ولم يَدْعُ إلى بدعتِه،

(١) يعني به: الحافظَ ابنَ حجر، كما تقدَّم بيانُه غيرَ مرة.

(٢) هو الإمام الكبير الفقيه الأصولي المفسر أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين البَزْدَوِي، الحنفي، المعروف بفخر الإسلام، ويقال له أيضاً: أبو العُسْر، ويقال لأخيه القاضي محمد: أبو اليُسْر، وكُنِّي بأبـي العُسْر، لأنَّ تصانيفه دقيقة متعسِّرةُ الفهم على أكثر الناس، وكُنِّي أخوه بأبـي اليُسر لِيُسر تصانيفه، كذا في «مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده ٢ : ١٦٥ و«الفوائد البهية» ص ٢٣٥ للكنوي. =

والمختارُ هو الأول[١].

فصل: في الحديث المرفوع، والموقوفِ، والمقطوع.

اعلم أن الإسنادَ إمَّا أن ينتهيَ إلى النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم، أو إلى الصحابـي، أو إلى التابعي، أو من دونه مطلقاً.

= ولد في حدود سنة ٤٠٠ في بَزْدَة، قُرْبَ مدينة نَسَف، وتوفي سنة ٤٨٢ بجوار سمرقند رحمه اللّٰه تعالى.

كان شيخ الحنفية في عصره، وعالَم ما وراء النهر، إماماً في الفروع وفي الأصول، له التآليف الجليلة الكثيرة، منها في الفقه: المبسوط، أحد عَشَرَ مجلَّداً، وغَنَاءُ الفقهاء، وشرحُ الجامع الكبير، وشرحُ الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن، وكتابٌ في التفسير، يقال: إنه مئة وعشرون جزءاً، كلُّ جزء في ضخامة المصحف، وكتابٌ في أصول الفقه مشهورٌ متداوَل، اشتهر باسم أصول البزدوي، واسمُهُ العَلَمي: «كنْزُ الوصول إلى معرفةِ الأصول» على ما في «إيضاح المكنون» ٢: ٣٨٨ و«هدية العارفين» ١: ٦٩٣ لإسماعيل باشا البغدادي.

من «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي ١٨: ٦٠٢، و«الفوائد البهية» للكنوي ص ١٢٤.

(١) ما ذكره المؤلف هنا ــ تَبَعاً لشرح النخبة للحافظ ابن حجر ــ من أسباب رد الحديث لطعنٍ في الراوي: تِسْعَةٌ، وقدَّم المؤلِّفُ في ص ٧٣ أنها عشرة، وهي هنا تسعةٌ بترتيبها في شرح النخبة، وفاتَهُ ذكرُ العاشر، وهو فيها كما يلي:

١٠ ــ «ثم سُوءُ الحِفظ، وهو السبَبُ العاشر من أسباب الطعن، والمرادُ به من لم يَرجُح جانبُ إصابتِهِ على جانبِ حِفظِه، وهو على قسمين: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاتِهِ **فهو الشَّاذُّ** على رأيِ بعض أهل الحديث، أو كان طارئاً على الراوي **فهو المُخْتلِط**...».

فإن انتَهَى إلى النبي صلى اللَّه عليه وسلم مقتَضِياً لَفْظُهُ ـ إمَّا تصريحاً أو حُكماً ـ أنَّ المنقولَ به من قولِهِ أو فِعلِهِ أو تقريرِهِ، **فالمنقولُ به هو المرفوع**، سواء كان المُضِيفُ له إلى النبي صلى اللَّه عليه وسلم الصحابيَّ، أم التابعيَّ، أم مَنْ بعدَهما.

وإن انتَهَى إلى الصحابيِّ مُقْتَضِياً لفظُهُ ـ إما تصريحاً أو حُكماً ـ أنَّ المنقولَ به من قولِ الصحابي، أو فعلِهِ أو تقريره، **فالمنقولُ به هو الموقوف**.

وإن انتَهَى إلى التابعيِّ كذلك، **فالمنقولُ به هو المقطوع**. ولك فيه أن تقولَ: هو موقوفٌ على فلان.

ثم الصحابيُّ ـ على ما هو الأصحُّ عندَ قاضي القضاة ـ هو من لَقِيَ النبيَّ صلى اللَّه عليه وسلم مُؤمِناً به، ومات على الإسلام، ولو تَخلَّلَتْ / رِدَّةٌ، فخرَجَ من رآه مُؤمِناً بِهِ بين الموتِ والدَّفْن، ومات على الإسلام، لعَدَمِ عَدِّ ذلك لُقِيّاً، ومَنْ لَقِيَه كافراً به، ومَنْ لَقِيَه مؤمناً به ثم ارتَدَّ ومات على الرِّدَّةَ. ٢٢

قال: وقَوْلِي (بِهِ) يُخرِجُ مَنْ لَقِيَهُ مُؤمِناً لكنْ بغيرِهِ من الأنبياء. لكنْ هل يُخْرِجُ مَنْ لَقِيَهُ مُؤمِناً بأنه سَيُبْعَثُ ولم يُدْرِكْ البِعْثَةَ؟[١] فيه نظر. ثم رَجَّحَ إخراجَهُ به قائلاً: إنَّ الصُّحْبَةَ من الأحكام الظاهرة،

---

(١) ضبطه علي القاري في «شرحه على شرح النخبة» ص ١٧٨، وعبداللَّه خاطر في «حاشيته على شرح النخبة» ص ١٠٠ «بكسر الموحَّدة».

فلا تَحصُلُ إلا عند حُصولِ مُقْتَضِيها في الظاهر، وحُصولُهُ فيه يَتوقَّفُ على البِعْثَة.

فلم يَرِدْ على إخراجِ قولِهِ (بِهِ) مَنْ لَقِيَـهُ مؤمناً بغيرِهِ من الأنبياء: أنَّه إن أراد مَنْ لَقِيَهُ مُـؤمناً بأنَّ ذلكَ الغَيرَ نبـيّ دون ما جاء به، فهو لا يقالُ له: مؤمن، أو: مَنْ لَقِيَهُ مؤمناً بما جاء به ذلك الغيرُ، فهو مؤمن به صلى اللّٰه عليه وسلم إن كان لقاؤه إياه بعدَ البعثة، وبأنه سيُبْعَثُ إنْ كان قبلَها.

ودَخَل مَنْ كان أعمَى مِن أوَّلِ الصُّحْبَة، لأنَّ المراد باللقاءِ ما هو أعم من المُجالسةِ والمُماشاةِ ووُصُولِ أحدِهما إلى الآخَر، وإنْ لم يُكالِمْهُ ولم يَرَهُ.

قال: ويَدْخُلُ فيه رُؤيةُ أحدِهما الآخَرَ بنفسِه أو بغيرِه[١]. قيل: عليه ولكنْ لا بُدَّ مِن أن يُسَمَّى هذا لُقِيّاً، ومتخَلِّلُ الرِّدَّةِ[٢]، خلافاً

---

(١) أي بأن يكون صغيراً، فيُحمَلَ إلى النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم. من «الشرح» ص ١٧٧، وانظره.

(٢) أي ويَدخُلُ في مِصداقِ (الصحابـي) مُتَخلِّلُ الرِّدَّة، «فإن اسمَ الصُّحبة باقٍ له، سواءٌ أرجَعَ إلى الإسلام في حياته صلى اللّٰه عليه وسلم أو بعدَه، وسواء لَقِيَهُ ثانياً أم لا في الأصح». انتهى من «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر، وهذا على مذهب الشافعي ومن تَبِعَهُ.

وأشار الحافظ بقوله (في الأصح) إلى خلاف أبـي حنيفة ومالك في المسألة، فإنَّ الردَّة عندهما تُبطِلُ جميعَ الأعمال ولو رَجَع إلى الإسلام، فلو رَجَع إلى الإسلام لم يَعُد له اسمُ الصُّحبة، فإنها بَطَلَتْ بالردة كسائر أعماله، ويجبُ عليه الحجُّ من جديد إذا استطاعه.

لأبـي حنيفة رضي اللّه عنه، إذْ الرِّدَّةُ عنده مُحْبِطَةٌ للعملِ مطلقاً.

وأما التابعيُّ فهو على ما هو الأصحُّ عندَ قاضي القضاة: مَنْ لَقِيَ الصحابـيَّ ولو غيرَ مؤمن بالنبـي صلى اللّه عليه وسلم، ومات على الإسلام، ولو تخلَّلَتْ رِدَّةٌ، خِلافاً لمن شَـرَط أيضاً صِحَّـةَ السماع، أو التمييزَ، أو طُولَ الملازمة، فدَخَل مُتَخَلِّلُ الردةِ، خلافاً لأبـي حنيفة رضي اللّه عنه، كما مَرَّ[١].

وأما المُخَضْرَمُون وهم الذين أَدْرَكُوا الجاهليـةَ والإسلامَ، ولم يـروا النبـيَّ صلى اللّه عليه وسلم، فـالصحيحُ عنـدَهُ: أنهم معدودون في كِبارِ التابعين، سواءٌ عُرِفَ أنَّ الواحِدَ منهم كان مُسْلِماً في زَمَنِ النبـي صلى اللّه عليه وسلم كالنَّجَاشِي، أم لا. / قال: ٢٣ لكنْ إن ثَبَتَ أن النبـي عليه السلام ليلةَ الإسراء كُشِفَ له عن جميع من في الأرض فرآهم، فينبغي أن يُعَدَّ من كان مُؤمِناً به إذ ذاك في الصحابةِ، لحصولِ الرؤيةِ من جانبِهِ صلى اللّه عليه وسلم.

فصل: أما مثالُ المرفوع صريحاً: فمِنَ القولِ: أن يقولَ الصحابـيُّ: سَمِعتُ رسولَ اللّه صلى اللّه عليه وسلم يقولُ كذا، أو حدَّثَنا رسولُ اللّه صلى اللّه عليه وسلم بكذا، أو يقولَ هو أو غيرُه. قال رسولُ اللّه صلى اللّه عليه وسلم كذا، أو عن رسولِ اللّه صلى اللّه عليه وسلم أنه قال كذا، أو نحوَ ذلك.

---

(١) أي قريباً في ص ٩٠.

ومن الفعل: أن يقولَ رأيتُ رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم فَعَل كذا، أو يقولَ هو أو غيرُهُ كان رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم يفعلُ كذا.

ومن التقرير: أن يقولَ فَعَلتُ بحضرة النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم كذا، أو يقولَ هو أو غيرُه فَعَلَ فلانٌ بحضرة النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم ــ كذا ــ، ولا يَذكُرَ إنكارَه لذلك.

وأما مثالُ المرفوع حُكماً: فمن القولِ: أن يقولَ الصحابـيُّ ــ الذي لم يأخذ عن الكُتُبِ القديمة ــ قَوْلاً لا مجالَ للاجتهاد فيه، ولا له تعلُّقٌ ببيانِ لغةٍ أو شَرْحِ غريب، كأَخْبار بَدْءِ الخَلْقِ والأنبياءِ والمَلاحِمِ والفِتَن وأحوالِ يوم القيامة، وكأخبارٍ تضمَّنَتْ الإخبارَ عما يَحصُلُ بفعله ثوابٌ مخصوص، أو عقابٌ مخصوص.

أو يقولَ: أُمِرْنا بكذا، أو نُهِينا عن كذا.

وهما(١) حُجَّةٌ عندنا، خلافاً لجماعة من الأصـوليين منهم الكَرْخِيُّ منا(٢).

---

(١) أي المرفوعُ صريحاً والمرفوعُ حُكْماً.

(٢) هو الإمام الفقيهُ المحدِّثُ الزاهد مفتي العراق شيخ الحنفية أبو الحسن عُبَيداللّٰه بن الحُسَين بن دلَّال الكَرْخي ثم البغدادي، الحنفي، ولد سنة ٢٦٠ في كَرْخ جُدَّان ــ بلدة في آخر ولاية العراق، وهي الحدُّ بين شهرزور والعراق ــ وتوفي سنة ٣٤٠ في بغداد رحمه اللّٰه تعالى.

أخَذَ الفقه عن أبـي سعيد البردعي وهـذه الطبقـة، وسَمِعَ الحـديثَ من إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأحمد بن يحيـى الحلواني، ومحمد بن عبداللّٰه =

أو فَعَل كذا طاعةً للّهِ أو لرسوله، أو معصيةً.

أو يقولَ التابعيُّ عنه يَرْفَعُ الحديث، أو يَرويه، أو يَنْمِيه، أو يَبْلُغُ به، أو رِوايةً، أو رَوَاه، أو قالَ قالَ أي رسولُ اللّه.

ومن الفعل: أن يَنقُلَ الصحابيُّ ما لا مجالَ للاجتهادِ فيه.

ومن التقرير: أن يُخبِرَ الصحابيُّ أنهم كانوا يفعلون في زمنِ النبي صلى اللّه عليه وسلم كذا.

= الحضرمي، وطائفة. وحدَّث عنه أبوعمر بن حَيُّوْيَهْ، وأبوحفص بن شاهين، والقاضي عبدالله بن الأكفاني، والعلامة أبوبكر الرازي الجَصَّاص الحنفي، وأبو القاسم علي بن محمد التنوخي، وآخرون.

انتهت إليه رئاسةُ المذهب، وانتشرت تلامذتُه في البلاد، واشتَهر اسمُه، وبَعُدَ صِيتُه، وكان من العلماء العُبَّاد ذا تهجُّدٍ وأوراد وتألُّه، وصَبْرٍ على الفقرِ والحاجة، وزُهدٍ تام، ووَقْعٍ في النفوس، وله شعر رقيق.

ولما أصابه الفالجُ في آخر عمره، حَضَر أصحابُه وتلامذتُه فقالوا: هذا مرضٌ يَحتاجُ إلى نفقة وعلاج، فكتبوا إلى سيف الدولة بن حمدان، فعَلِمَ بذلك فبكى، وقال: اللهم لا تجعل رزقي إلا من حيث عوَّدتني، فمات قبل أن يُحمَلَ إليه شيء، ثم جاء من سيف الدولة عشرةُ آلاف درهم، فتُصدِّق بها عنه رحمه اللّه تعالى، وكان رأساً في الاعتزال، اللّه يُسامحه.

له مؤلفات منها: المختصرُ في الفقه، وشرحُ الجامع الصغير، وشرحُ الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن، ورسالة في الأصول التي عليها مدارُ فروع الحنفية.

من «تاريخ بغداد» للخطيب ١٠ : ٣٥٣، و «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي ١٥ : ٤٢٦، و «الفوائد البهية» للكنوي ص ١٠٨.

ثم أن / يقولَ: كنا نفعلُ كذا، من غير أن يُضيفَه إلى عهدِهِ ٢٤
صلى اللّه عليه وسلم.

ومختارُ السِّرَاجِ الهندي مِنَّا أنه إن أضافه إليه فهو مرفوعٌ وحُجَّةٌ قطعاً، وإلا فالظاهرُ أن المرادَ بكُنَّا نفعَلُ، أو كانوا يفعلون كذا: التقريرُ، فيكون الظاهر أنه مرفوعٌ وحُجَّةٌ.

وأما قولُ الصحابي: من السنة كذا، ذاكراً قولاً أو فِعلاً، فله حُكمُ الرفع عند الأكثر، وهو مذهبُ عامَّةِ المتقدمين من أصحابنا، ومُختارُ صاحب «البدائع» من متأخِّريهم[١]. قال ابنُ عبدالبر من

---

(١) هو الإمام الكبير مِلِكُ العلماء وشيخ الفقهاء فقيهُ النَّفْس والبَدَن، علاءالدين أبو بكر بنُ مسعود بن أحمد الكاساني، ولد . . .، وتوفي سنة ٥٨٧ بحلب رحمه اللّه تعالى. وكاسان بلد كبير بتُرْكُستان خلف نهر سَيْحُون وراءَ بلدة الشاش.

قَدِمَ إلى حلب، وقرأ على الإمام الفقيه الأصولي علاءِالدين السمرقندي نزيلِ حلب وشيخِ المدرسةِ الحَلاَويَّةِ فيها: مُعظَمَ تصانيفِهِ، مثلِ «تحفةِ الفقهاء» وغيرِها من كتب الأصول، وزوَّجَه شيخُهُ ابنتَه، وتولَّى هو من بعدِهِ تدريسَ المدرسةِ الحلاوية أيضاً، وهي أمام الباب الغربي للجامع الكبير بحلب.

قيل: إنَّ سبب تزويجها أنها كانت من حِسان النساء، وكانت حفِظَتْ «تحفة الفقهاء» لأبيها، وغدَتْ عالمةً فقهية، وطَلَبها جماعةٌ من ملوك بلاد الروم، فامتنع والدُها من تزويجها لهم، فجاء الكاساني إلى حلب، ولازَمَ والدها يتلقَّى العلم عنه، وبَرَع في علم الأصول والفروع، وصنَّف كتابَ «البدائع في ترتيب الشرائع» شَرَح فيه «التحفة»، وعَرَضَهُ على شيخه، فازداد به فرحاً، وزوَّجَهُ ابنتَهُ، وجعَلَ مَهْرَها منه ذلك، فقال الفقهاء: شَرَحَ تحفتَه، وزوَّجَهُ ابنتَه، أو: وتَزَوَّج ابنتَه. =

المالكية[١]: وإذا قالها غيرُ الصحابـي فكذلك، ما لم يُضِفها إلى صاحبها كسُنَّةِ العُمَرَيْنِ.

= وكانت الفتوى تأتي إلى أبيها ــ قبلَ زواجها ــ، فتَخرُجُ وعليها خَطُّها وخطُّ أبيها، فلما تزوَّجَتْ بصاحب «البدائع»، كانت تَخرُجُ وعليها خَطُّها وخطُّ أبيها وخطُّ زَوْجِها، وكانت إذا أخطأ زَوْجُها تردُّه إلى الصواب.

له كتاب «البدائع» العجيبُ الفريدُ الرائع، وكتابُ السلطان المبين في أصول الدين، ويُسمَّى: المعتَمَد في المعتَقَد.

من «الجواهر المضية» للقرشي ٢ : ٢٤٤، و«الفوائد البهية» للكنوي ص ٥٢ و١٥٨.

(١) هو الإمام العلامة الحافظ المحدِّث الجِهبِذ الناقد المقرىء الفقيه الأديب النسَّابة المؤرخ النزيه أبوعُمَر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النَّمَرِي، الأندلسي القرطبـي، المالكي، ولد سنة ٣٦٨ في قرطبة، وتوفي سنة ٤٦٣ في شاطبة، عن ٩٥ سنة رحمه الله تعالى.

قال فيه الحافظ الذهبـي: «هو حافظُ المغرب في زمانه، شيخُ الإسلام، إمامُ عصره، وواحدُ دهره، كان أبوه الإمامُ محمد من فقهاء قرطبة ومحدِّثيها، وفاته السماعُ منه، فإنه مات قديماً سنة ٣٨٠، وابنُهُ أبو عمر طلَبَ العلم بعدَ سنة ٣٩٠، وأدرك الكبارَ وطال عمرُه، وعلا سندُه، وتكاثَرَ عليه الطلبة، وجَمَع وصنَّف، ووثَّق وضعَّف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخَضَع لعلمه علماءُ الزمان، وكان موفَّقاً في التأليف، مُعاناً عليه، ونَفَع الله بتواليفه.

وكان مع تقدمه في علم الأثر، وبصرِهِ بالفقه ومعاني الحديث: له بَسطةٌ كبيرة في علم النَّسَبِ والأخبار، والرجالِ والقراءات، وكان أعلمَ الناس في عصره بالسنن والآثار، واختلافِ علماء الأمصار، قال أبو الوليد الباجي: لم يكن بالأندلس مِثلُ أبـي عمر بن عبدالبر في الحديث، وهو أحفَظُ أهل المغرب. =

. . . .

= قلتُ ــ القائل الذهبي ــ: كان إماماً ديِّناً، ثقةً، مُتقِناً، علامـةً متبحراً، صاحبَ سنة واتباع، وكان أولاً أثرياً ظاهرياً فيما قيل، ثم تحوَّل مالكياً مع مَيْلٍ بيِّنٍ إلى فقهِ الشافعي في مسائل، ولا يُنكَرُ له ذلـك، فإنـه ممن بَلَغ رتبة الأئمـة المجتهدين.

ومن نظر في مصنفاته، بانَ له منزلتُه من سَعَةِ العلم، وقوةِ الفهم، وسَيَلان الذهن. وكلُّ أحَدٍ يُؤخذُ من قولِهِ ويُترَك إلا رسولَ اللّه صلى اللّه عليه وسلم، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسَى محاسِنَه، ونُغطِّيَ معارفَه، بل نستغفرَ له ونعتذر عنه».

وله التصانيفُ الفائقةُ الكثيرةُ نحوُ الثلاثين مصنَّفاً، ويأتي في طليعتها: التمهيدُ لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، طُبِعَ أكثرُهُ، وسيزيدُ على عشرين مجلداً، والاستذكارُ لمذاهب علماء الأمصار، فيما تضمَّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، والاستيعابُ في معرفة الأصحاب، وجامعُ بيان العلم وفضلِه، وما ينبغي في روايته وحمله، والانتقاءُ في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبـي حنيفة، وغيرُها من نفائس التآليف.

وما كان من خِطّتي أن أُترجِمَ لهذا الإمامِ الجليل هنا، فإنه من كبار الأئمة المحدِّثين المشهورين، ولكنَّ المؤلف رحمه اللّه تعالى ذَكَره في الفقهاءِ المالكية، فقَطَفْتُ هذه الكلمات من ترجمته الحافلة في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٨ : ١٥٣ ــ ١٦٣.

وترجمتُ له لغرضٍ يتصل بموضوع هذا الكتاب: (قفو الأثر)، فإن المؤلف تَبِعَ في مقدمتِهِ: الحافظَ ابن حجر رحمه اللّه تعالى، في ذكرِ ما أُلِّفَ في علوم المصطلح، فذَكر فيها ــ تَبَعاً للحافظ ــ: «ما لا يَسعُ المحدِّثَ جهلُه» للمَيَّانِشِيّ رحمه اللّه تعالى، وقد بيَّنتُ منزلةَ هذا الكتابِ أو الرسالةِ الصغيرةِ فيما سَلَف تعليقهُ في ص ٣٦ ــ ٣٩. =

وأما قولُ الصحابي لمن سأله: أصبتَ السُّنَّة، أو سُنَّةَ أبي القاسم، ففي «مَحَاسِن البُلْقِيني» من الشافعية: التنبيهُ على أنه في معنى قولِهِ: من السُّنَّةِ كذا[1].

= وكان من حقِّ العِلم على الحافظ ابن حجر ـ وهو الإمامُ المُطَّلعُ الواسعُ المعرفة ـ أن يَذكُرَ في عِداد المؤلَّفاتِ في علم المصطلح: مقدمةَ «التمهيد» لابن عبدالبر، فإنها مقدمة حافلة جامعة، بلغَتْ ٦٠ صفحةً من الحرف الناعم الصغير، فهي كتابٌ وافٍ في بابه، وقد نَقَل الحافظُ ابنُ الصلاح في «مقدمته» نقولاً كثيرة من كلام ابن عبدالبر، الذي في مقدمة «التمهيد» فهي أولى بالذكر جداً من رسالة المَيَّانِشِي، التي تَبلُغ ١٤٠ سطراً في المصطلح، وابنُ عبدالبر أقدمُ وأحفظُ وأفقَهُ وأعلم، فإغفالُ الحافظ ابن حجر لهذه المقدمة الحافلة في المصطلح غفوةٌ من عالم.

(١) البُلْقِينيُّ هنا: هو الإمام الحافظ المحدِّث فقيه الزمان شيخ الإسلام خاتمة المجتهدين، أعجوبةُ دهره، وأعلمُ أهل عصره، سراج الدين أبو حفص عمر بن رَسْلان بن نصير بن صالح الكِنَاني العسقلانيُّ الأصل، المصريُّ البُلْقِيني، الشافعي، ولد سنة ٧٢٤ في بلدة بُلْقِيْنَة من غربية مصر، وتوفي سنة ٨٠٥ بالقاهرة رحمه اللّه تعالى.

كان باهرَ الذكاءِ، سريعَ الحفظِ على وجهٍ لم يُشاهَد في مِثلِهِ، حَفِظَ في بلده القرآن العظيم وله من العمر سبعُ سنين، وحَفِظَ في الفقه «المحرَّر»، وفي الأصول «مختصر ابن الحاجب»، وفي القراءات «الشاطبية»، وفي النحو «الكافية» لابن مالك، ثم قَدِم إلى القاهرة سنة ٧٣٧، فعَرَض محفوظاته على علماء الوقت، فبهَرهم بذكائه وسرعةِ إدراكه، وأكبَّ على الاشتغال والتحصيل، فصار أحفظَ أهل زمانه لمذهب الشافعي رضي اللّه عنه.

وطَلَبَ الحديثَ وسَمِعَ منه الكثيرَ على مُحدِّثي عصره الذين يطولُ ذكرهم، =

. . . .

= وأجاز له من دمشق عِدَّةٌ من شيوخ الحديث ومنهم الحافظان المِزِّي والذهبي، وقرأ الأصول والمعقولات، وأخذ النحو والتصريف والأدبَ عن الأستاذ أبي حيان الأندلسي، وغدا إماماً فذّاً في جميع علوم عصره، ديِّناً خيِّراً وقوراً حليماً مَهيباً، سريعَ البادرة قريبَ الرجوع، كثير التلطُّف سريعَ البكاء مع الخشوع، لا يَفتُر عن الاشتغال والإشغال أي التعلُّم والتعليم.

اجتهد في آخر عمره واختار، ودارت عليه الفتوى، وكان موفقاً فيها، يَجلِسُ للكتابةِ عليها من بعدِ صلاةِ العصر إلى المغرب، فيكتبها من رأس القلم دون رجوع إلى كتابٍ غالباً. تخرَّج به خلائقُ لا يُحْصَون، وخَضَع له الأئمةُ من المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين والنحويين وتتلمذوا له، وحدَّث بالكثير من مرويَّاته، قال الحافظ ابن حجر تلميذُه: كانت آلَةُ الاجتهاد في الشيخ كاملة، إلا أن غيرَهُ في معرفة الحديث أشهر، وفي تحرير الأدلة أمهر.

من مؤلفاته: قطعةٌ على البخاري، بلغ فيها إلى أثناء كتاب الإيمان، وشرحانِ على الترمذي، أحدُهما صناعة، والآخَرُ فقه، وترتيبُ كتاب الأُمّ للشافعي، وليس فيه كبيرُ أمر، لم يَتعَب عليه، ومَحاسِنُ الاصطلاح وتضمين علوم الحديث لابن الصلاح، وليس هو على قَدْرِ رُتبتِهِ في العلم، والفوائدُ المَحْضَة على الرافعيِّ والرَّوْضَة، لم يوجد منه غيرُ مجلدين، وغيرُها من المصنفات.

قال السخاوي: «ولم يَكْمُل من مصنفاته إلا القليلُ، لأنه كان يَشرعُ في الشيء، فلِسَعةِ عِلمِه يطولُ عليه الأمر، حتى إنه كَتَبَ من شرح البخاري مجلدين على نحو عشرين حديثاً». انتهى.

قال عبدالفتاح: ويكفي في بيان رِفعَةِ مقام إمامتِهِ، ما أقامه الإمامُ الأديب الأريب تلميذُه أبو العباس القَلْقَشَنْدِي، في آخر كتابه العظيم «صُبح الأعشى في كتابة الإنشا»، ١٤ : ٢٠٤ ـــ ٢٣١، من (المُفَاخَرة بين العلوم) أكثَرَ من ٧٠ علماً، =

فصل: من أقسام المرفوع: المُسْنَدُ، وهو كما قال قاضي القضاة: مرفوعُ صحابـيٍّ بإسنادٍ ظاهِرُهُ الاتصال.

قال: فقولي: صَحَابـيٍّ، يُخْرِجُ ما رَفَعه التابعيُّ، فإنه مُرْسَلٌ، أو مَنْ دُونَه فإنه مُعْضَلٌ، أو مُعَلَّق.

وقولي: ظاهِرُهُ الاتصالُ، يُخْرِجُ ما ظاهِرُهُ الانقطاعُ، ويَدخُلُ ما فيه احتمالُ الأمرينِ، وما إسنادُهُ منقطِعٌ انقطاعاً خَفِيًّا، كعنعنةِ مُدَلِّسٍ أو مُعاصِرٍ لم يَثْبُت لُقِيُّهُ، وما تُوجَدُ فيه حقيقةُ الاتصالِ من بابِ أولى. انتهى. وفيه نظر.

فصـل: في الإسناد العـالي والنازل أقسـامُ العُلُوِّ والنزولِ بحسب عَدَدِ الإسناد. متى قَلَّ عَدَدُ رجالِ سَنَدٍ بالنسبة إلى عَدَدِ رجالِ سَنَدٍ آخر يَرِدُ به كالأول حديثٌ واحدٌ، فالأول هو العالي، إمَّا عُلُوّاً مطلقاً، أو نِسْبِيّاً.

فإن انتَهَى الأولُ إلى النبـي صلى اللّه عليه وسلم، فانتهاؤه إليه هو العُلُوُّ المطلق.

= وجَعَل الحَكَمَ بينها: قاضيَ القضاة جلالَ الدين عبدَالرحمن بن عُمَر البُلْقِيني، قائلاً: «مَعَ الإشارةِ إلى فضل والدِهِ شيخ الإسلام بقيةِ المجتهدين أبـي حفصٍ عُمَرَ البُلْقِيني، أمتع اللّه المسلمين ببقائه». وهو المترجَمُ هنا، فقِفْ عليها فإنها من مُتَع العلم النفيسة.

من «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفـاظ» لابن فهد ص ٢٠٦ ـ ٢١٧، و «الضوء اللامع» للسخاوي ٧: ٨٥ ـ ٩٠.

وإن انتَهَى إلى إمامٍ من أئمةِ الحـديث، سَوَاءٌ كـان من أصحـاب الكتبِ الستةِ أم من غيـرِهم / فانتهـاؤه إليـه هـو العُلُوُّ النِّسْبِـي. ٢٥

وجَعَل العراقيُّ العُلُوَّ بالنسبةِ إلى إمامٍ من أئمة الحـديث قِسماً، وبالنسبة إلى روايةِ رُواةِ الكتب الستة آخَرَ، وجَعَل هذا وَحْدَهُ العُلُوَّ النِّسْبِـيَّ. والأوَّلُ القَوِيمُ[1].

وفي العُلوِّ النسبـيِّ دون غيرِه: المُوَافَقَة[2]، وهو الوصول إلى شيخ أحدِ المصنِّفين بطريقٍ أقلَّ عَدَداً من طريق ذلك المصنِّف.

وفيه: البدل، وهو الوصولُ إلى شيخ شيخِهِ بطريقٍ كذلك.

قال ابنُ الصلاح: ولو لم يكن عالياً فهو أيضاً مُوافَقَةٌ وبَدَلٌ، لكن لا يُطلَقُ عليه اسمُهُمَا، لعَدَم الالتفاتِ إليه.

وتعقَّبَه العراقيُّ فقال: قلتُ: وفي كلام غيرِهِ من المُخَرِّجين

---

(١) القَوِيمُ، بالـواو، ومعناه: الصحيـحُ المستقيم. أي التقسيمُ الأول، لا التقسيمُ الذي مَشَى عليه الحافظُ العراقي: هو الصحيح. ووقـع في الأصل المطبوع محرَّفاً إلى (القديم) أي بالدال المهملة، فأشكل على المصحح! وعلَّق عليه بقوله: «كذا بالأصل، وفي العبارة بعضُ تحريف أو سقط». انتهى. وسبَبُ هذا عَدَمُ اهتدائه إلى (القويم) وإلى فهمِ العبارة، واللَّه تعالى أعلم.

(٢) وقع في الأصل المطبوع هكذا: (في العُلُوِّ النسبـيّ...)، فسقط منه حرفُ الواو الذي أثبته، ولذا أشكل على المصحح فقال: «قوله: في العلو النسبـي إلخ ابتداءُ كلام، واللَّه أعلم».

إطلاقُهُ مع عدم العلو، فإنْ عَلاَ قالوا: مُوافَقَةٌ عاليَةٌ، وبَدَلٌ عالٍ[١].

قال: ورأيتُ في كلام الظاهري والذهبـي: فوافَقْناه بنُزُول[٢].

وفي **العُلُوَّيْنِ**: **المُساوَاةُ**، وهي أن يكونَ بين الراوي وبين النبـيِّ صلى اللَّه عليه وسلم من العَدَدِ كما بين أحَدٍ من المصنِّفين

---

(١) جاء في الأصل المطبوع: (. . . وبدلاً عالياً)، أي بالنصب. وكذلك جاء في «شرح الألفية» للحافظ العراقي ٢ : ٢٥٨، المنقول عنه، وفي المخطوطةِ التي عليها خطُّ الحافظ العراقي بقراءتها عليه، والجادَّةُ أن يكون بالرفع، فأثبته بالرفع.

(٢) عبارةُ الحافظِ العراقيِّ في «شرح الألفية» ٢ : ٢٥٨ «فإنْ عَلاَ قالوا: مُوافَقَةٌ عالية أو بدلٌ عـالٍ، كذا رأيتُه في كلام الشيخ جَمَالِ الدين الظاهريِّ وغيرِهِ، ورأيتُ في كلام الظاهريِّ والذهبـيِّ: فوافَقْنَاهُ بنزول، فسَمَّياهُ مع النزولِ: مُوَافَقَةً ولكن مقيَّدةً بالنزول، كما قيَّدَهاغيرُهما بالعلو». انتهى مصححاً.

والظاهريُّ هنا هو الإمامُ الحافظ المحدِّثُ المقرىءُ، جمالُ الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبداللَّه الظاهريُّ الحَلَبـي الحَنَفي، أَحَدُ من عُنِيَ بهذا الشأن، وكَتَب عن ٧٠٠ شيخ، بالشامِ والجزيرةِ ومصر وغيرِها، وُلِدَ بحلب سنة ٦٢٦، وتفقَّه لأبـي حنيفة، وتَلاَ بالسَّبْع. أَخَذ عنه الذهبـيُّ وقالَ في ترجمته: «نزلتُ عليه بزاويته بظاهر القاهرة، وبه افتتحتُ السماعَ في الديار المصرية، وبه اختتمتُ، وبأجزائه انتفعتُ، توفي بزاويته سنة ٦٩٦ رحمه اللَّه تعالى». وأثنى وأطابَ في ترجمته جداً.

ويقال فيه (الظاهريُّ) كما جاء هنا وفي غير كتاب مثلِ «الجواهرِ المضية» ١ : ٢٨٩، و«الوافي بالوفَيَات» ٨ : ٣٦، و«غايةِ النهاية» ١ : ١٢٢. ويقال فيه: (ابنُ الظاهري)، قال ابنُ ناصرالدين: «كان أبوه مَوْلَى الظاهِرِ غازي بن يوسف» صاحِبِ حَلَب، و(بابنِ الظاهري) ترجم له تلميذُهُ الذهبـيُّ في «تذكرة الحفاظ» ٤ : ١٤٧٩ و«العِبَر» ٣ : ٣٨٦، وصاحبُ «الشذرات» فيها ٥ : ٤٣٥.

وبينه صلى اللَّه عليه وسلم، أو يكونَ بين الراوي وبين مَنْ قَبْلَ النبـي صلى اللَّه عليه وسلم ـ سِوَى أَحَدِ المصنِّفِينَ ـ كما بَيْنَ أحدِهم وبينه صلى اللَّه عليه وسلم، فيكونَ سَنَدُهُ الأوَّلُ عالياً بالنسبةِ إلى سندِهِ من طريق أحدِهم إلى النبـي صلى اللَّه عليه وسلم، أو إلى مَنْ قَبْلَه سِوَى أحدِهم.

وفيهما: المُصَافَحةُ، وهي كالمُسـاواة، إلا أنَّ العبرة فيهـا بتلميذِ أَحَدِ المصنِّفِين لا به.

ويُقابِلُ العالِيَ النازلُ، وكلُّ قسمٍ من العُلُوِّ ضِدُّهُ قِسمٌ من النزول[1]، خلافاً لمن زَعَم أنَّ العُلُوَّ قد يقعُ غيرَ تابع للنزول.

واعلم أنَّ العُلُوَّ أمرٌ مرغوبٌ فيه، لكونِهِ أقربَ إلى الصحة، فإن كان في النزولِ مَزِيَّةٌ كأن يكونَ رجالُهُ أوثَقَ، أو أحفَظَ، أو أفقَهَ، أو الاتصـالُ / فيه أظهـرَ، فهو أولى قـطعاً. ولقـد عَظُمَتْ رغبـةُ ٢٦ المتأخرين في العُلُوِّ، حتى غَلَبَ ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهمُّ منه! والمُطْلَقُ منه أعلى من النِّسْبـي، فإن صَحَّ سندُهُ كان الغايةَ القُصْوَى.

فصل: في روايةَ الأقرانِ، والأكابرِ عن الأصاغـر. إذا رَوَى أَحَدُ القَرِينينِ عن الآخَرِ مطلقاً، سواءٌ رَوَى الآخَرُ عنه أم لا، فهي

---

(١) لفظُ (ضِـدُّهُ) لم يكن في الأصل المـطبوع، فـأضفتُه من «مقـدمـة ابن الصلاح» من (النوع ٢٩).

روايةُ الأقران، فروايةُ الشيخ عن تلميذِهِ ليسَتْ منها، إذ القرينانِ هما الراوي وشيخُه المتشارِكانِ في أمرٍ يَتعلَّقُ بروايتِهما مِثلِ السِّنِّ، أو الأخذِ عن المشايخ، على سبيل مَنْـع الخُلُوِّ دون الجمع[١]، والمرادُ التشارُكُ في ذلك على المُقارَنة.

نعم منها المُدَبَّجُ، وغيرُهُ. فالأولُ أن يَروِيَ كلٌّ عن الآخَر. والثاني أن يَروِيَ أحدُهما ولا يَروِيَ الآخَرُ عنه فيما يُعلَم. فروايةُ الأقرانِ أعمُّ من المُدَبَّج، كما أَنَّ المُدَبَّج أعمُّ من أن يَروِيَ كلُّ قرينٍ من الصحابةِ أو التابعين أو أتباعِهم أو أتباعِ أتباعِهم عن الآخَرِ منهم.

وإذا رَوَى الراوي عمن دُونه في السِّنِّ، أو في المقدارِ، على سبيلِ مَنْع الخُلُوِّ دون الجمع، **فهي روايةُ الأكابر عن الأصاغر.**

ومنها رواية الآبـاء عن الأبناء، والصحـابةِ عن التـابعين، والشيخ عن تلميذِه، ونحوُ ذلك. زاد قاضي القضاة فقال: أو في الأخذِ عن الشيوخ. قال: وفي عكسِ روايةِ الآباء عن الأبناءِ كثرةٌ، كروايةِ عبـدِاللَّه بن عمر بن الخـطاب، عن أبيه، وأبـي العُشَـرَاءِ الدَّارِمِيِّ، عن أبيه، وكروايـة من رَوَى عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبـي صلى اللَّه عليه وسلم، سَوَاءٌ عاد ضميرُ جدِّهِ إليه، أو إلى أبيه.

---

(١) يريد: لا بُدَّ من أحَدِ هذين الأمرين، لتحقُّق التشارُكِ في المُقَارَنَة، ولا يُشتَرَطُ وجودُ الوصفين جميعاً.

فصل: في السَّابِق واللاَّحِق. إن اشتَرَك اثنانِ في الروايةِ عن شيخ، وتقدَّمَ موتُ أحدِهما على موتِ الآخَر، فهو النوعُ المسمَّى بالسَّابِقِ واللاَّحِقِ. / وقد عَدَّ العراقيُّ هذا التقدُّمَ من أقسام مُطْلَقِ العُلُوِّ. ٢٧

فصل: في المُهْمَل[١]. إن رَوَى الراوي حديثاً عن أحَدِ اثنين

---

(١) تعرَّضَ الحافظُ ابنُ الصلاح ومَنْ بَعْدَهُ لهذا المبحث، في (النوعُ الرابعُ والخمسون: معرفَةُ المتفِقِ والمفترِقِ من الأسماءِ والأنسابِ ونحوِها)، وقَسَمُوا هذا النوعَ إلى ثمانية أقسام، شرَحَها ابنُ الصلاح، والسخاويُّ في «فتح المغيث»، والسيوطيُّ في «تدريب الراوي» فارجع إليها إذا شئت.

ولم يُوردوا في قِسم (المهمَل) هذا: اسمَ (سفيان) الذي يَرِدُ في كثير من الأسانيد مُهْمَلاً من ذكرِ أبيه، أو كنيتِهِ، أو نِسْبَتِهِ، أو غيرِ ذلك مما يَتميَّزُ به عن المُشارِك له، وأوردوا فيه اسمَ (حَمَّاد)، فإنه يقَعُ في السند (مهمَلاً)، ويَشترِكُ فيه (حمَّادُ بن زيد) و(حمَّادُ بن سَلَمة)، وأوردوا اسمَ (عبداللَّه)، فإنه يقع في السند (مهمَلاً)، ويَشترِكُ فيه العبادلةُ وعبدُاللَّه بن المبارك.

«قال سَلَمة بن سليمان المروزي ورَّاقُ ابنِ المبارك يوماً: أخبرنا عبدُاللَّه، فقيل له: ابنُ مَنْ؟ فقال: يا سبحان اللَّه؟! أما تَرْضَوْنَ في كل حديث حتى أقول: حدثنا عبدُاللَّه بنُ المبارك أبوعبدالرحمن الحنظليُّ، الذي منزلُهُ في سِكَّةِ صُغْد! ثم قال سَلَمةُ بنُ سُلَيمان:

إذا قيل بمكة: عبدُاللَّه، فهو ابنُ الزُّبَيْر، وإذا قيل بالمدينة فهو ابنُ عُمَر، وإذا قيل بالكوفة فهو ابنُ مسعود، وإذا قيل بالبصرة فهو ابنُ عباس، وإذا قيل بخراسان فهو ابنُ المبارك.

=

. . . .

= وقال الخليلي في «الإرشاد»: إذا قَالَهُ المصريُّ فابنُ عَمْرو بنِ العاص، أو المكيُّ فابنُ عباس، أو الكوفيُّ فابنُ مسعـود، أو المدنيُّ فـابنُ عُمَر، وقـال النَّضْر بنُ شُمَيْل: إذا قال الشاميُّ: عبدُاللّه، فابنُ عَمْرِو بن العاص، أو المدنيُّ فابنُ عُمَر، قال الخطيب: وَهذا القولُ صحيـحٌ». انتهى من «تدريب الراوي» ص ٤٨٧ و٢: ٣٢٦، و«فتـح المغيث» ٣: ٢٨١.

قال الحافظ الذهبـي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٧: ٤٦٤ و٤٦٦، في ترجمة (حَمّاد بن زيد)، وقـد وَرَدَ فيها ذكرُ (حَمَّاد بن سَلَمة): «اشتَرَكَ الحمَّادان في الروايةِ عن كثيرٍ من المشايـخ، ورَوَى عنهما جميعاً جماعةٌ من المحدِّثين، فربما رَوَى الرجلُ منهم عن (حَمَّاد)، لم يَنْسُبْه، فلا يُعرَفُ أيُّ الحمَّادَيْنِ هو إلا بقرينة».

ثم ذَكَر الذهبـيُّ شيوخَهما المشتَرِكينَ بينهما، ثم مَنْ حَدَّث عن الحمَّادَينِ جميعاً، ثم المختصِينَ بالإكثار عن حَمَّاد بن سَلَمة، ثم المختصِينَ بحَمَّادِ بنِ زيد، الذين ما لَحِقُوا ابنَ سَلَمة، وقال: هم أكثرُ وأوضَـحُ، فإذا رأيتَ الرجلَ من هـؤلاءِ الطَّبَقَةِ قد رَوَى عن (حَمَّاد) وأَبهَمَهُ، علمتَ أنه (ابنُ زيد)، وأنَّ هذا لم يُدرِك (حمادَ بنَ سَلَمة)، وكذا إذا رَوَى رجلٌ ممن لَقِيَهُما، فقال: حدثنا حَمَّاد، وسَكَتَ، نظرتَ في شيـخ حَمَّاد من هو؟ فإن رأيتَهُ من شيوخهما على الاشتراك، تردَّدتَ، وإن رأيتَهُ من شيوخِ أحدِهما على الاختصاصِ والتفرُّدِ عرفتَهُ بشيوخِهِ المختصِينَ به.

ويَقَـعُ مِثلُ هذا الاشتراكِ سَوَاءً في السُّفْيَانَيْنِ، فأصحابُ سفيانَ الثوريِّ كبارٌ قدماء، وأصحابُ ابنِ عُيَيْنَة صِغار، لم يُدركوا الثوريَّ، وذلك أَبْيَـنُ.

فمتى رأيتَ القديمَ قد رَوَى فقال: حدَّثَنا سفيان، وأَبهَمَ، فهو الثوريُّ، وهُمْ كوكيـع، وابنِ مَهْدِي، والفِريابـي، وأبـي نُعَيْمٍ. فإن رَوَى واحدٌ منهم عن ابن عُيَيْنَةَ بيَّنَهُ، فأمَّا الذي لم يَلحق الثوريَّ، وأَدرَك ابنَ عيينة، فلا يَحتاجُ أن يَنْسُبَهُ لعَدَمِ الإلباس، فعليك بمعرفةِ طبقاتِ الناس». انتهى. =

متفِقَينِ في الاسم فقط، من كنيةٍ أو غيرِها، أو فيه وفي اسمِ الأب، أو فيهما وفي اسم الجد، أو فيهن وفي النِّسْبَةِ، معبِّراً عنه بما فيه الاتفاقُ، من غير أن يَتَمَيَّزَ عن الآخَر، فهو النوعُ المسمَّى بالمُهْمَل.

وحُكمُه أن يَزُولَ إهمالُه بظهورِ اختصاص الراوي بأحدِهما، لعدم روايتِهِ إلا عنه، فإن لم يَظهر ذلك، فإن كانا ثقتينِ لم يَضُرَّ، أو غيرَ ثقتين ضَرَّ، كما هو الصحيح، أو مجهولينِ كان الإهمالُ شديداً، وكان الرجوعُ في زَوَالِهِ إلى القرائنِ والظنِّ الغالب.

فصل: فيمن جَحَد الشيخُ مَرْوِيَّهُ. إن كان جَحَدَه جَزماً، كأن يقول: كَذَب عليَّ، أو ما رَويتُ هذا، أو كذَبْتَ عليَّ، أو ما رَويتُ لك هذا، رُدَّ في اختيار قاضي القضاة، وقُبِلَ في اختيار المَحَلِّي كالسُّبْكي[١].

= وهذه الفائدةُ السانحةُ من السوانحِ الغالياتِ للحافظ الذهبي، ذكرها في ترجمة (حَمَّاد بن زيد)، ولم يذكرها في مظنتها في ترجمةِ أَحَدِ السُّفْيَانَيْنِ. ويَحسُنُ أن تتذكرَ أنَّ سفيانَ بن سعيد الثوري الكوفي، ولد سنة ٩٧، وتوفي بالبصرة سنة ١٦١، وأنَّ سفيان بن عيينة الكوفي ثم المكي، ولد سنة ١٠٧، وتوفي بها سنة ١٩٨ رحمهما اللّه تعالى.

(١) هو النابغُ الإمام المحدِّث الفقيه الأصولي المؤرخ الأديب الأريب تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي المصري السُّبْكي، الشافعي، ولد سنة ٧٢٧ في القاهرة، وتوفي سنة ٧٧١ بدمشق، عن ٤٤ سنة رحمه اللّه تعالى. =

. . . .

= أجاز له ابنُ الشِّحْنَة ويُونس الدَّبُوسي، وأُسْمِعَ في صغره الحديثَ على يحيى ابن المصري، وعبدالمحسن الصابوني، وابن سيد الناس، وصالح بن مختار، وغيرهم كثير.

ثم قَدِمَ إلى دمشق سنة ٧٣٩ مع والده، وله من العمر ثنتا عشرة سنة، فسَمِعَ بها من زينب بنت الكمال، وابن أبي اليُسر، وغيرهما، وقرأ بنفسه على المزي، ولازم الذهبي، وتخرَّج بتقي الدين ابن رافع، وأمعن في طلب الحديث، وكتب الأجزاء والطِّبَاق، مع ملازمة الاشتغال بالفقه والأصول والعربية، حتى مَهَر وهو شاب، وأُذِنَ له بالإفتاء والتدريس وهو دون سِنِّ العشرين.

ودرَّس في غالب مدارس دمشق، وناب عن أبيه في الحكم ــ أي القضاء ــ ثم استقل به، ووَلِيَ دار الحديث الأشرفية بتعيين أبيه، ووَلِيَ خِطابةَ جامع دمشق، وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام، وحصلت له مِحَنٌ بسبب ذلك. وتولَّى التدريسَ أيضاً بمصر حين توجَّه إليها، فدرَّس في مسجد الشافعي والمدرسة الشيخونية والجامع الطولوني، وكان طلق اللسان ذا بلاغة وطلاوة، عارفاً بالأمور، جيد البديهة.

وصنَّف تصانيف كثيرة على صغر سِنَّه، قرئت عليه وانتشرت في حياته وبعد موته، منها في الأصول: شرحُ مختصر ابن الحاجب، شرحُ منهاج البيضاوي، جمعُ الجوامع، شرحُهُ: منعُ الموانع، وفي الفقه: ترشيح التوشيح، والقواعدُ المشتملة على الأشباه والنظائر، وطبقات الشافعية الكبرى، والوسطى، والصغرى، ومُعِيد النِّعَم ومبيد النِّقَم، وغيرها.

من «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر ٣: ٢٣٢ ــ ٢٣٥.

وهو مقتَضَى ظاهر التنقيح في أصولنا[1].

وإن كان جحَدَه احتمالاً، كأن يقول: ما أذكُرُ هذا، أو لا أعرِفُهُ، أو لا أعرِفُ أني رَوَيْتُ هذا، قُبِلَ في الأصح، لما أنه قولُ أكثرِ العلماء، كمالك، والشافعيِّ، وأحمَدَ في أصحِّ الروايتين عنه، ومحمدٍ صاحبِ الإمام الأعظم، والكَرْخِيِّ مِنَّا في روايةٍ عنه.

وفي هذا النوعِ الثاني صَنَّفَ الدَّارَقُطْنِيُّ كتابَ «مَنْ حَدَّث ونَسِيَ».

فصل: في المُسَلْسَل. قال قاضي القضاة: إن اتَّفَق الرُّواةُ في إسنادٍ من الأسانيدِ في صِيَغِ الأداءِ، كسَمِعتُ فلاناً، قال سَمِعتُ فلاناً. أو حَدَّثَنا فلان، قال حَدَّثنا فلان. أو غَيرِها من حالاتِهم القَوْلِيَّةِ، كسَمِعتُ فلاناً يقولُ أشهَدُ باللَّهِ لقد حَدَّثني فلانٌ، إلى آخره. أو الفِعْلِيَّةِ كدَخَلْنا على فلان، فأَطعَمَنا تمْراً، إلى / آخِرِهِ، ٢٨

---

(١) التنقيحُ هنا هو: «تنقيح الأصول» للإمام صدر الشريعة عُبَيدالله بن مسعود المحبوبي البخاري، الحنفي، الأصوليُّ الفقيهُ البلاغيُّ، المولود سنة. . . ، والمتوفى ببُخَارَى سنة ٧٤٧ رحمه الله تعالى، نَقَّحَ فيه كتاب «أصول الفقه» للإمام فخر الإسلام البَزْدَوِي الحنفي، وأضاف إليه زُبدةَ مباحثَ من كتاب «المحصول» للإمام فخرالدين الرازي الشافعي، وأصولِ الإمام ابن الحاجب المالكي «منتَهَى السُّوْل والأَمَل في علمَيْ الأصول والجَدَل». ثم شَرَحَهُ بكتابٍ سَمَّاه: «التوضيح في حَلِّ غوامض التنقيح». ويقع المبحثُ المشارُ إليه هنا، فيه ٢ :١٣، في (فصل في الطعن) من مباحث (الركن الثاني في السنة).

أو كِلْتَيْهما، كحَدَّثَني فلانٌ وهو آخِذٌ بلِحْيتِه، قال: آمَنْتُ بالقَدَرِ إلى آخره.

زاد العراقيُّ فقال: أو مِنْ صِفاتِهم، كالمُسَلْسَل بروايةِ الفقهاء، أو الحُفَّاظ، أو مِن غيرِ ذلك، فهو المُسَلْسَل. قال: وهو من صِفاتِ الإسناد، وقد يقَعُ التَّسَلْسُلُ في مُعْظَمِ الإسناد، كحديثِ المُسَلْسَلِ بالأوَّليَّة.

فصل: في وُجُوهِ التحمُّل[١]:

١ ـ فمنها: السَّماعُ من لَفْظِ الشيخ.

٢ ـ ومنها: القراءةُ عليه، وهي أرفَعُ منه عند أبي حنيفة رَضِي اللَّه عنه، خلافاً للجمهور إذْ عَكَسُوا، ولمالكٍ إذ سَوَّى بينهما في أشهر الروايتين عنه، وهو مختارُ ابنِ الساعاتي مِنَّا. ومنها: السَّمَاعُ عليه بقراءةِ غيرِه.

٣ ـ ومنها: الإجازَةُ الخاصَّةُ المُعَيَّنَةُ، خلافاً لأبي طاهرِ الدَّبَّاس مِنَّا[٢]، إذْ قال بإبطالها. والمختارُ فيها وِفَاقاً لابن الساعاتي أنَّ المُجيزَ إن كان عالماً بما في الكتاب، والمُجَازُ له فَهِماً ضابطاً: جازَتْ

---

(١) عَدُّوا وجوهَ التحمُّلِ ثمانية، ورتَّبها المؤلِّفُ هنا على غير ترتيبها عند ابنِ الصلاح والحافظِ العراقي، أو الحافظِ ابن حجر في «شرح النخبة»، والخَطْبُ في هذا سَهْل.

(٢) هو الإمام الفقيه الحاذق الماهر أبو طاهر محمد بن محمد بن سفيان الدبَّاس ـ نسبة إلى بيع الدِّبْس المأكول ـ، إمامُ أهل الرأي بالعراق، لم تُذكَر سنةُ ولادتِه ولا سنَةُ وفاتِه، وهو من أقران الإمام أبي الحسن الكرخي عُبَيدالله بن الحُسَين، المتوفى سنة ٣٤٠، الذي تقدمت ترجمته في ص ٩٢.

=

الروايةُ بها، ووَقَعَ بهـا الاحتجاجُ، وإلَّا بَـطَلَتْ عند أبـي حنيفـة ومحمد، وصَحَّتْ عند أبـي يوسف. قال: والأحوَطُ ما قالاه. نعم قد قال غيرُه مِنَّا: هِيَ أمرٌ لا يُحتَجُّ به، ولكن يُتبرَّكُ به.

٤ ــ ومنها المُنَاوَلَةُ، بشرطِ اقترانها بالإذنِ للروايةِ، لِتَصِحَّ الروايةُ بها عند من يُجَوِّزُها، وهي بهذا الشرطِ أرفَعُ أنواعِ الإجازة. وصُوْرَتُها: أن يَدفَعَ الشيخُ أصلَه أو ما قامَ مَقامَه من فَرْعٍ مُقابَلٍ به، مُمَلِّكاً أو مُعِيراً، أو يُحضِرَ الطالبُ أصلَ نفسِهِ أو الفَرْعَ المقابَلَ به، فيتأمَّلَهُ الشيخُ، ثم يُناوِلَهُ أيًّا كان منها، قائلاً: هذا روايتي عن فلان، فارْوِهِ عني.

٥ ــ ومنها: المُكاتَبَة، وهي أن يَكتُبَ الشيخُ شيئاً من حديثه بنفسِهِ، أو بغيرِهِ بإذنه، إلى غائب عنه، أو حاضِرٍ عنده. ولا يُشتَرَطُ الإذنُ بالروايةِ فيها على الصحيح.

٦ ــ ومنها: الوِجَادَةُ، وهي أن يَجِدَ بخَطٍّ يَعـرِفُ كاتبَـه:

= تفقه أبو طاهر على القاضي أبـي خَازِم البصري البغدادي المشهورِ عَدْلُه وفضلُه، المتوفى سنة ٢٩٢، وصار إمامَ عصرِه، وتخرَّج به جماعةٌ من الأئمة، وكان من أهل السنة والجماعة، صحيحَ المعتَقد، يُوصَفُ بالحفظ ومعرفةِ الروايات، وولي القضاء بالشام ثم خَرَج منها إلى مكة، فمات بها رحمه اللّٰه تعالى.

وحكى الفقيه ابنُ نجيم الحنفي في مقدمة كتابه «الأشباه والنظائر» له: أن أبا طاهر الدباسَ جَمَع قواعد مذهب أبـي حنيفة فـي سبع عشرة قاعدة ورَدَّه إليها.

من «الجواهر المضية» للقرشي ٣: ٣٢٣ و «الفوائد البهية» ص ١٨٧.

ما لم يَأخُذْهُ عنه بسَمَاعٍ ولا قِراءةٍ، ولا غيرِهما، فيقـولَ: وَجَدْتُ بخَطِّ فلانٍ، / ثم يَسُوقَ الإسنادَ والمتن. ٢٩

٧ ــ ومنها: الوصيةُ بالكتاب، وهي أن يُوصِيَ ــ عند موتِهِ أو سَفَرِهِ ــ لِشخصٍ مُعيَّنٍ بأصلِهِ أو أُصولِهِ.

٨ ــ والإعلامُ، وهو أن يُعْلِمَ أحَدَ الطلبةِ بأني أروِي الكتابَ الفلانيَّ عن فلان.

بشرطِ الإذنِ بالروايةِ فيهما على الأصح، وإلا فلا عبرةَ بهما.

كما لا عبرةَ بالإجازةِ العامة في المُجَازِ له، نحوُ أجَزْتُ لجميع المسلمين، أو لمن أَدْرَكَ حياتي، أو لأهل الإقليم الفُلاَني، أو البلدةِ الفُلاَنيَّة، بخلافِها في المُجازِ به، نحوُ أجزتُ لك جميعَ ما تجُوزُ لي وعني رِوَايتُه.

ولا بالإجازة للمجهولِ من مُبْهَم أو مُهَمَل، ولا بـالإجازةِ للمعدوم، كأجَزْتُ لمن سيُولدُ لفلان، أو لك، ولمن سيولدُ لك؛ ولا بالإجازةِ المعلَّقَةِ بمشيئةِ الغير، لموجودٍ أو غيرِهِ، كأجزتُ لك إن شاء فلان، أو لمن شاءَ فلان على الأصحِّ فيهن.

فصل: في صِيَغِ الأداء. لها على ما اختاره قاضي القضاة ثمانِي مراتبَ:

١ ــ الأُولَى: سمِعْتُ، وحدثني.

٢ ــ ثم أخبَرَني، وقرأتُ عليه.

٣ ــ ثم قُرِىءَ عليه وأنا أسمَعُ.

٤ ــ ثم أنبَأني.

٥ ــ ثم ناوَلني.

٦ ــ ثم شافَهَني.

٧ ــ ثم كَتَبَ إليَّ.

٨ ــ ثم عَنْ ونحوُها مما يَحتمِلُ السماعَ وعدمَهُ، والإِجازَةَ وعدَمَها، كقَالَ، وذَكَر، ورَوَى.

فالأُولَى لمن سَمِعَ وَحْدَهُ من لفظِ الشيخ، فإن أتَى بصيغةِ الجمع كحدَّثَنا فلان، أو سَمِعْنا فلاناً يقولُ، فلِمَنْ سَمِعَ مع غيرِهِ كثيراً، ولمن سَمِعَ وَحْدَهُ قليلاً. وسَمِعتُ لمن سَمِعَ أصرَحُ في السماع من حدَّثَنِي، وأرفَعُ منه مِقداراً في الإِملاء.

والثانيةُ لمن قَرَأ وَحْدَهُ على الشيخ وليس معَهُ غيرُه، فإن أتَى بصيغةِ الجمع كأخبَرَنا، وقَرأنا عليه، فلمَنْ سَمِعَ بقراءةِ غيرِهِ، أو قَرَأ ومعَهُ غيرُه. وقرأتُ لمن قَرَأ أصرَحُ في القراءةِ من أخبَرَني.

وغَلِطَ قومٌ فأطلَقُوا: أخبرَني، لمجرَّدِ الوِجَادة، من غيرِ إذنِ صاحبِ الخَطِّ لصاحِبِها بالروايةِ عنه.

والمختارُ فيمن قَرَأ على الشيخ من غيرِ إنكارٍ ولا ما يُوجِبُ / السكوتَ عنه: جَوازُ أن يقول: حدَّثَنا، وأخبَرَنا، غيرَ مقيَّدَيْن ٣٠ بقوله: قراءةً عليه، وهو ما نقله الحاكم عن الأئمةِ الأربعة، فإن قيَّدَهُما به فالجوازُ بالاتفاق.

والثالثةُ لمن سَمِعَ بقراءةِ غيرِهِ.

والرابعةُ كـأخبَرَني عنـد المتقدمين، وكمن أُجِيـزَ له عنـد المتأخِّرين. وأما الطبقةُ المتوسِّطَةُ بينهما فكانوا لا يَذْكُرون الإِنباءَ إلاَّ مُقَيَّداً بالإِجازة.

والخامسةُ لمن يَروِي بالمُنَاوَلة بشَرْطِها.

والسادسةُ لمن أُجِيزَ له إجازةً مُتلفَّظاً بها.

والسـابعةُ لمن أُجِيـزَ له إجـازةً مكتوبـاً إليه بهـا، إلاَّ عند المتقدِّمين فلمن كُتِبَ إليه بالحديثِ، سواء أُذِنَ له في روايتِهِ أم لا.

وأما الثامنةُ فعَنْ منها في عُرف المتأخرين كأنبأَني فيه.

وعنعنةُ المُعاصِرِ محمولـةٌ على السماع مطلقاً إلا من مُدلِّس، وقيل: يُشترطُ اللقاءُ ولو مرَّةً إلا منه. واختاره قاضي القضاة وصحَّحه السِّرَاجُ الهِنديُّ منا. وأما جميعُ ما كان نحوَ (عن) فالظاهرُ أنَّ حُكمَهُ حُكْمُها عند قاضي القضاة في جميع ما ذُكِرَ.

فصـل: في النوعِ المسمَّى بـالمُتَّفِق والمُفْتَـرِق، والآخَـرِ المسمَّى بالمؤتلِف والمختلِف، والثالثِ المسمَّى بالمتشابِه. اعلَمْ أنه إذا اتَّفَق الاسمُ واسمُ الأب فصاعداً، أو الاسمُ واسمُ الأبِ والنِّسبـةُ، أو النِّسبةُ فقَطْ، خَـطَّاً ونُطْقـاً، سَوَاءٌ كـان الاسمُ كنيةً أو غيرَها، واختَلَفَ الشخصُ سَوَاءٌ كان المسمَّى اثنين أو أكثـر، فهو المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ.

وإن اتَّفق الاسمُ أيَّ اسم كان، ولو لَقَباً أو نَسَباً: خطاً، واختَلَفَ نُطقاً، سواءٌ كان اثنينِ أم أكثَر، فهو المؤتلِفُ والمختَلِفُ.

وإن اتَّفَقَ الاسمُ خَطّاً ونُطقاً، واختلَفَ اسمُ الأبِ نُطْقاً مع الائتلافِ خَطّاً، أو بالعكس، أو اتَّفق الاسمُ واسمُ الأبِ خَطّاً ونُطقاً، واختَلَفَتْ النسبةُ نُطقاً، فهو المُتَشابِه.

قال قاضي القضاة: ويتركَّبُ منه ومما قَبْلَهُ أنواع:

منها: أنْ يَحصُلَ الاتفاقُ / أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ ٣١ مثلاً، إلاَّ في حرفٍ فأكثَرَ من أحَدِهما، أو منهما، سَوَاءٌ كان الاختلافُ بالتغيُّر، مع ثبوتِ عَدَدِ الحروفِ في الجهتين، كمحمدِ بن سِنان، ومحمدِ بن سَيَّار، وكأحمدَ بنِ الحُسَين، وأحْيَدَ بنِ الحُسَيْن، أو مع نُقْصَانِهِ في أحدِهما كعبداللَّه بن نُجَيٍّ، وعبدِاللَّه بن يحيى، وكعبدِاللَّه بن زيد، وعبدِاللَّه بنِ يزيد.

ومنها: أن يَحصُلَ الاتفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ، لكن يَحصُلُ الاختلافُ أو الاشتباهُ بالتقديم والتأخير، إمَّا في جملةِ الاسْمين، كالأسْوَدِ بن يزيد، ويزيدَ بنِ الأسود، ومنه عبدُاللَّه بن يزيد، وزيدُ بنُ عَبْدِاللَّه، أو في بعضِ حروفِ الاسم الواحِدِ من جملةِ الاسمين، كأيُّوبَ بنِ سَيَّار، وأيُّوبَ بن يَسَار.

وفيه نظر، إذْ لا اتفاقَ خَطاً ولا نُطْقاً، بين يَزيدَ وزَيدٍ، كما كان بين عبدِاللَّه وعبدِاللَّه، فكيف يُجعَلُ عبدُاللَّه بن يَزيد، وزَيدُ بنُ عبدِاللَّه من أوَّلِ هذين القسمين الذي فيه اتفاقُ الأسوَدِ والأسودِ

ويزيدَ ويزيدَ خَطًّا ونُطْقاً، كما اتَّفَق في ثانيهما السِّينانِ والياآنِ خَطًّاً ونُطقاً. وأيضاً لو اقتَصَر على حُصولِ الاشتباه، لكان هو الوَجْـهَ بلا اشتِبَاهٍ.

فصل: ومِنَ المُهِمِّ عند المحدِّثين: معرفةُ طبقاتِ الرواة. والطَّبَقَةُ في اصطلاحهم عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخ.

و: معرفَةُ مَوَالِيدِهم، ووَفَيَاتِهم، وبُلْدَانِهم، وأوطانِهم.

فصل: ومِنَ المُهِمِّ: معرفةُ أحوالِ الرواة تعديلاً وتجريحاً وجهالةً.

و: معرفةُ مراتبِ ألفاظِ التعديلِ والتجريحِ بحسَبِ مراتبِ أسبابهما.

فأسْوَأُ ألفاظ التجريح: ما دَلَّ على المُبَالَغَةِ فيه بَصيغَةِ أفعل التفضيل، وهو الأصْرَحُ، كأكْذَبِ الناس، أو بدُونِها كإليهِ المُنْتَهَى في الوَضْع، أو هو رُكنُ الكذِب. / وأسهَلُها: فلانٌ ليِّنٌ، وسَيِّءُ الحِفظ، أو فيه أَدْنَى مَقال. ٣٢

وبينهما مَرَاتبُ.

وأرفَعُ ألفاظِ التعديل: ما دلَّ على المبالغةِ فيه بصيغةِ أفعلِ التفضيل أيضاً، وهـو الأصْرَحُ، كـأوثقِ الناس، أو أثْبَتِ النـاس، أو بدُونِها كإليه المُنْتَهَى في التثبُّت.

وأدناها: ما أشعَرَ بالقُرْبِ من أسْهَلِ التجريح، كشيخ، ويُروَى حديثُه، ويُعتَبَرُ به.

وبينهما مَرَاتبُ.

ثم إنْ خَلاَ عن تعديلٍ قُبِلَ الجَرْحُ ولو مُجْمَلاً، بأن لم يُبيِّن سَبَبُه، ولكن من عارفٍ بأسبابِهِ على المختار.

وإنْ خَلا عن تجريح قُبِلَتْ التزكيةُ من عارفٍ بأسبابها، ولو مِن واحدٍ، وإنْ لم يُقبَل في حقِّ الشاهدِ إلا من عَدَدٍ على الأصح.

وإن اجتَمَع فيه كلاهما قُدِّمَ الجَرْحُ، ولكِنْ إذا صَدَرَ مُفسَّراً غيرَ مُجمَل، بأن يُبيَّنَ سببُه، وكان الجارحُ عارفاً بأسبابه، هذا ما عليه قاضي القضاة.

والمختارُ عندنا وِفاقاً للأكثر: الاكتفاءُ بالواحِدِ في تزكيةِ الراوي كما مَرَّ(١)، وكذا في جَرْحِه، ولكنْ مع القولِ باشتراطِ العَدَدِ في تعديلِ الشاهِدِ وجَرْحِه، ووِفاقاً لفخر الإسلام منا: عَدَمُ القبولِ لِجرحٍ من أئمةِ الحديثِ إلا مُفَسَّراً بسببٍ صالحٍ للجرح، متفَقٍ عليه من غير مُتَعَصِّب.

وليحذَرْ المتكلِّمُ في باب الجَرْح والتعديل من التساهُلِ فيهما.

(١) أي قريباً في هذه الصفحة.

والآفةُ تَدْخُلُ في هذا الباب من خمسةِ وجوه. أحدُها: الهَوَى والغَرَضُ الفاسدُ، وهو شَرُّها.

والثاني: المُخَالَفَةُ في العقائد.

والثالثُ: الاختلافُ بين المتصوِّفةِ وأهلِ الظاهر.

والرابعُ: الجهلُ بمراتبِ علوم الأوائل في الحَقِّيَّةِ والبُطلانِ، وإيجابِ الكفرِ وعَدَمِ إيجابه.

والخامسُ: الأخذُ بالتوهُّم مع عَدَم الوَرَع.

فصل: ومِنَ المُهِمِّ: معرفةُ كُنَى ذَوِي الأسماءِ المشتهِرِين بها، وأسماءِ ذَوِي الكُنَى المشتهِرينَ بها.

و: معرفةُ من اسمُهُ كنيتُهُ، وهم قليل.

٣٣ و: معرفةُ مَنْ / اختُلِفَ في كنيتِهِ، وهم كثير.

و: معرفةُ مَنْ كَثُرَتْ كُنَاه، بأنْ كان له أكثَرُ من كنيةٍ واحدةٍ، أو نُعُوتُه.

و: معرفَةُ من وافقَتْ كُنيَتُهُ اسمَ أبيه، كأبي إسحق إبراهيم بن إسحق المَدَنِي، أو بالعكسِ كإسحق بن أبي إسحق السَّبِيْعِي. أو وافقَتْ كنيتُهُ كنيةَ زوجتِهِ كأبي أيوب الأنصاري وأُمِّ أيوب، أو وافَقَ اسمُ شيخِه اسمَ أبيه كالربيع بن أنس، عن أنس.

و: معرفَةُ من نُسِبَ إلى غيرِ أبيه من الرجالِ أو من النساء، كأُمِّهِ، وجَدَّتِهِ، أو إلى غيرِ ما يَسبِقُ إلى الفَهْم.

فصل: ومِنَ المُهِمِّ: معرفةُ من اتَّفَق اسمُهُ واسمُ أبيه وجَدِّهِ فصاعداً، ومن اتَّفَق اسمُهُ واسمُ شيخِهِ وشيخِ شيخِهِ فصاعداً. وهو من فُروعِ المُسَلْسَل، لا الأوَّلِ. وقد يَتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأب. ثم الاسمُ واسمُ الأبِ فصاعداً تارةً للراوي، وأُخرَى لَهُ ولشيخِهِ.

و: معرفَةُ من اتَّفَقَ اسمُ شيخِهِ والراوِي عنه، وهو نوعٌ لطيف لم يَتعرَّض له ابنُ الصلاح. وفائدتُهُ رَفْعُ اللَّبْسِ عمن يُظَنُّ أنَّ فيه انقلاباً.

فصل: ومِنَ المُهِمِّ: معرفةُ الأسماءِ المجرَّدةِ مطلقاً، من الكُنَى، والألقاب، وغيرِهما. وقد جَمَعها جماعةٌ من الأئمة، فمنهم من جَمَعها بغيرِ قَيْد، ومنهم من أَفرَد الثقات، ومنهم من أَفرَد المجروحين، ومنهم من تقيَّد برجالِ كتابٍ مخصوص، فلم يُخِلَّ بهم في كتابه، سواءٌ ذُكِرَ معهم غيرُهم أم لا. كرجالِ البخاري، ورجالِ مسلم، ورجالِهما معاً، ورجالِ أبي داود، ورجالِ الترمذي، ورجالِ النَّسائي، ورجالِ الكتبِ الستة.

و: معرفَةُ الأسماءِ المُفْرَدةِ مطلقاً.

و: معرفَةُ الكُنَى المجرَّدَةِ، والألقابِ المجرَّدةِ، من حيثُ هُمَا هُمَا.

قال قاضي القضاة: والألقابُ تارةً تكونُ بلفظِ الاسم، وتارةً تكونُ بلفظِ الكنية، فيكونُ اللَّقَبُ عنده ما دَلَّ على رِفْعَةٍ، أو صِفَةٍ،

٣ وإن صُدِّرَ بأبٍ وأم، والكُنْيَةُ ما صُدِّرَ بأحدِهما مِن / غيرِ دلالةٍ على رِفعة، أو صِفَة، والاسمُ غيرُهما.

فصل: ومِنَ المُهِمِّ: معرفَـةُ الأنساب. والنَّسَبُ يقـعُ إلى القبـائل، وإلى الأوطـانِ أعمَّ من أن تكونَ بـلاداً، أو ضِيـاعـاً، أو سِكَكاً، وسواءٌ كان المنسوبُ إليها منها أصالةً، أو منها مُجاوَرَةً، وإلى الصنائع، وإلى الحِرَف. ثم الأنسابُ قد يقعُ فيها الاتفاقُ والاشتباهُ، وقد تقعُ ألقاباً.

ومن المهم: معرفَةُ أسبابِ الألقاب، وأسبابِ الأنساب.

فصـل: ومن المهم: معرفـةُ المَوَالي، ومَـوَالي الموالي، إما بالرِّقِّ الطارىء عليه العِتقُ، أو بالحِلْفِ، أو بالإسلام، كذا قال قـاضي القضاة. ويَلزمُـهُ وقوعُ مِثـالٍ لمَوْلَى المَـوْلَى بـالحِلْفِ، أو بالإسلام، في الرجال، لكني لم أره.

فصل: ومن المهم: معرفَةُ الإخْوَةِ والْأَخَـوَاتِ من ثلاثـةٍ أو ثلاثٍ فأكثر، وقد صَنَّفَ في هذا النوع القُدَماءُ.

فصل: ومن المهم: معرفَةُ أدَبِ الشيخ، والطالب. ويَشتركان في تصحيح النية، وتحسينِ الخُلُقِ، والتطهُّرِ من أغراضِ الدنيا.

وينفردُ الشيخُ بأن يُسمِعَ إذا احتيجَ إليه وتأهَّلَ للإسماع، وأن لا يُحدِّثَ ببلدٍ فيه أولَى منه بالتحديث، بل يُرشِدَ إليه، وأن لا يَترُكَ إسماعَ أحَدٍ لنية فاسدة، وأن يَتطهَّرَ، ويَتطيَّبَ، ويَجلِسَ بوَقَار، وأن لا يُحدِّثَ قائماً، ولا عَجِلاً، ولا في الطريقِ إلا إن اضطُرَّ إلى شيءٍ

من ذلك، وأن يُمسِكَ عَنْ التحديثِ إذا خَشِيَ التغيُّرَ، أو النسيانَ، لمرَضٍ أو هَرَم، وأن يكونَ له إذا اتَّخَذَ مَجْلِساً للإملاءِ مُسْتَمْلٍ يَقِظٌ.

وينفردُ الطالبُ بأن يُوقِّرَ الشيخَ، ولا يُضْجِرَه، ويُرشِدَ غيرَهُ لِمَا سَمِعَهُ[1]، ولا يَدَعَ الاستفادةَ لحياءٍ، أو تكبُّرٍ، ويَكتُبَ ما سَمِعَه تامَّاً، ويَعتنِيَ بالتقييدِ والضبطِ، / ويُذاكِرَ محفوظَهُ. ٣٥

فصل: ومن المهم: معرفَةُ سِنِّ التحمُّلِ، والأداءِ.

والأصَحُّ اعتبارُ سِنَّ التحمُّلِ في السماعِ بالتمييز. وقد جَرَتْ عادَةُ المُحدِّثين بإحضارِهم الأطفالَ مجالسَ الحديث، ويَكتُبُون لهم أنهم حَضَرُوا، ولا بُدَّ في مِثلِ ذلك من إجازةِ المُسْمِعِ.

والأصَحُّ في سِنِّ الطالبِ بنفسِهِ أن يتأهَّلَ لذلك.

وأمَّا الأداءُ فلا اختصاصَ له بشيءٍ مُعيَّن، بل الاعتبارُ فيه للاحتياجِ والتأهُّلِ كما مَرَّ[2]. وهو مختلِفٌ باختلافِ الأشخاص.

ويَصحُّ تحمُّلُ الكافِرِ إذا أدَّاه بعدَ إسلامِه، والفاسِقِ إذا أدَّاه بعد توبتِهِ وعدالتِهِ.

فصل: ومن المهم: معرفَةُ صِفَةِ كتابةِ الحديث، وهي أن يَكتُبَهُ مفسَّراً، ويُشْكلَ المُشْكِلَ منه، ويَنْقُطَهُ، ويَكتُبَ الساقِطَ في الحاشيةِ اليُمْنَى ما دام في السطرِ بقيَّةٌ، وإلا ففي اليُسْرَى.

---

(١) وقع في الأصل المطبوع: (بما سمعه).

(٢) في ص ١١٩.

فصل: ومن المهم: معرفةُ صِفَةِ عَرْضِهِ، وهو مُقابَلَتُهُ مَعَ الشيخ، أو مَعَ ثِقَةٍ غيره، أو مَعَ نفسِهِ شيئاً فشيئاً.

زاد الكمالُ الشُّمُّنيُّ[١]، فقال: بأصلِ شيخِهِ الذي يَروِيه عنه سَماعاً، أو إجازةً، أو بأصلِ أصلِ شيخِهِ المُقابَلِ به أصلُ شيخِهِ، أو بفَرْعٍ مُقابَلٍ بأحدِهما المُقابلةَ المعتبرةَ.

قال: وصِفَةُ ذلك أن يُمسِكَ الطالبُ كتابَهُ، أو ثقةٌ غيرُهُ، والشيخُ كتابَهُ، أو ثقةٌ غيرُهُ، فيُقَابِلَهُ معَهُ في حالةِ السماع منه،

---

(١) هو الإمام البارع المحدِّث الفقيه الأصولي الأديب الشاعر كمال الدين محمد بن محمد بن حسن التميمي الداري الشُّمُنِّيُّ القُسَنْطِيني المغربيُّ الأصل، ثم الإسكندري القاهري، المالكي، ولد سنة ٧٦٦ في الإسكندرية، وتوفي سنة ٨٢١ بالقاهرة رحمه اللّه تعالى.

اشتغل بالعلم في بلده الإسكندرية وسَمِعَ الحديث بها ومهر، ثم قدم إلى القاهرة فسَمِعَ بها الحديث من البهاء الدماميني، والتاج ابن موسى، وأبي محمد القروي، وغيرِهم. وأجاز له خلقٌ باستدعائه.

وتخرَّج ببدرالدين الزركشي، والحافظ زين الدين العراقي، وسَمِعَ الكثير من شيوخ الحافظ ابن حجر ومَنْ قَبْلَهم، وتقدم في الحديث وصنَّف فيه، وبَرَع في الفقه والأصول، وقال الشعر الحسن، واستوطن القاهرة، وعاش في فقر وإملاق، وكان من خيار الناس، وأُصيب بآفة في كتبه وأجزائه، وشَرَح «نخبة الفِكَر» وسمَّى شرحه: «نتيجة النظر في شرح نخبة الفِكَر». ونَظَمها أيضاً، وهو صاحبُ البيتين اللطيفين في التحذير من الأخذ عن الصُّحُفِ وتركِ التلقي بالمشافهة:

من يأخُذِ العِلمَ عن شيخٍ مُشافَهةً ... يَكُنْ من الزَّيفِ والتصحيفِ في حَرَمِ
ومن يكن آخِذاً للعِلْمِ من صُحُفٍ ... فعِلْمُهُ عندَ أهلِ العِلْمِ كالعَدَمِ

من «الضوء اللامع» للسخاوي ٧: ٧٤، و«إنباء الغُمْر» لابن حجر ٧: **٣٣٩**.

أو القراءةِ عليه إن أمكن، أو قَبْلَها، وهو الأَوْلَى، فإن وقَعَ فيه بعضُ سَقْطٍ عَمِلَ بما ذكروه في كيفيةِ تخريجِ الساقط، أو وَقَعَ فيه ما ليس منه عَمِلَ بما ذكروه في كيفيةِ الجمعِ بينهما، أو بَيَّنَهما في نسخةٍ واحدةٍ، انتهى بتلخيص وإيضاح.

فصل: ومن المهم: معرفَةُ صِفَةِ سَمَاعِهِ وإسْماعِهِ[١]، بأن لا يَتشاغَلَ فيهما / بما يُخِلُّ بهما، من نَسْخٍ، أو حديثٍ، أو نُعَاس، ٣٦ وأن يكونَ إسماعُهُ من أصلِهِ الذي سَمِعَ فيه، أو فَرْعٍ قُوبِلَ عليهِ، فإن تَعذَّرَا فلْيَجْبُرْهُ بالإجازةِ لِمَا خالَفَ إن خالَفَ[٢]، وقد علمتَ حُكمَ الإجازةِ عند أبـي حنيفة ومحمد، وأنَّ الأحوطَ ما قالاه[٣].

وأما حكمُ روايتِهِ من كتابه الذي هو أصلُه وبخَطِّهِ عندنا، فهو إن كان مُتَذَكِّراً فحُجَّةٌ اتفاقاً، وإلا فلا عَمَلَ به عندَ أبـي حنيفة مطلقاً. وقال أبو يوسف: يُعمَلُ به إذا كان الخَطُّ معروفاً، لا يُخافُ تَغْيِيرُهُ عادةً، وكان في يَدِ أمينٍ ولو غيرَ أمِينِهِ، وقال محمد: يُعمَلُ به مطلقاً، ولكن إذا تيقَّنَ أنه خَطُّه.

فصل: ومن المهم: معرفَةُ صِفَةِ الرِّحْلَةِ فيه[٤]، حيث يَبتدىءُ بحديثِ أهلِ بلدِهِ فيَستوعِبُه، ثم يَرحَلُ فيُحصِّلُ ما ليس عنده، ويكون اعتناؤه بتكثيرِ المسموع أولَى منه بتكثيرِ الشيوخ.

---

(١) أي سماعه الحديث وإسماعه الحديث.

(٢) وقع في الأصل المطبوع: (فليجزه). وهو تحريف عما أثبَتُّه.

(٣) وتقدم ذكرُ هذا في ص ١١٠.

(٤) أي في الحديث.

فصل: ومن المهم: معرفةُ صِفَةِ تصنيفِهِ، وهذا لمن تأهَّلَ له. وهو يكونُ على المسانيد، بأن يَجمَعَ مُسْنَدَ كلِّ صحابـي على حِدَة، وعلى الأبوابِ الفقهيةِ أو غيرِها، وعلى العِلَل، بأن يَذكُرَ كلَّ حديثٍ وطُرُقَهُ واختلافَ نَقَلَتِهِ مُعَلَّلاً، وعلى الأطراف، بأن يَذكُرَ طَرَفَ الحديثِ الدَّالَّ على بقيتِهِ، ما لم يكن الحديثُ قصيراً فيَذْكُرَه كُلَّه، ثم يَجمَعَ أسانيدَ الحديثِ المذكورِ طَرَفُهُ أو كُلُّهُ[1].

فصل: ومن المهم: معرفَةُ سَبَبِ الحديث. وقد صَنَّفَ فيه بعضُ شيوخ القاضي أبـي يَعْلَى بن الفَرَّاءِ الحنبلي.

وغالبُ هذه الأنواع التي ذكرنا أنها من المُهِمِّ عند المحدثين: قد وقَعَ التصنيفُ فيه. واللَّه الموفِّق والهادِي، لا إلَه إلا هو، عليه توكَّلْتُ وإليه أُنِيب، وحسبُنا اللَّهُ ونِعْمَ الوكيل، نِعْمَ المَوْلَى ونعم النصير. وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم.

* * *

تم كتاب «قفو الأثر في صفو علوم الأثر» لابن الحنبلي

يقول الفقير إلى اللَّه تعالى عبدالفتاح بن محمد بن بشير أبو غدة: فرغتُ من قراءة هذا الكتاب وضبطِه وتفصيلِه، في مدينة الدَّوْحَة من دولة قَطَر، بعد ظهر يوم الثلاثاء **٢١** من رمضان المبارك سنة **١٤٠٧**، ثم نظرتُ فيه ثانيةً في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وفرغتُ منه في **١٦** من شوال سنة **١٤٠٧**، والحمد للَّه رب العالمين، وصلَّى اللَّه وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ والتابعين أجمعين.

---

(١) وقع في الأصل المطبوع: (... أسانيد حديث المذكور...). وهو تحريف، صوابه كما أثبته.

مُحتَوَى كتاب «قَفْو الْأَثَر في صَفْو عُلومِ الْأَثَر»
للإمام رضي الدين الشهير بابن الحنبلي الحنفي الحَلَبِي[١]

	الصفحة
كلمةٌ بين يدَيْ الكتاب: تتضمَّنُ أنَّ المؤلَّفاتِ في علم المصطلح تنوَّعَتْ طُولاً وقِصَراً وتوسُّطاً، ومن خير ما أُلِّف فيه من المتوسِّطات كتابُ «قفو الأثر» لابن الحنبلي، والإشارة إلى براعةِ مؤلِّفِهِ فيه	٥
اعتمادُ هذه الطبعة المحققة على طبعةِ سنةِ ١٣٢٦، وهي طبعة متقنة جيدة	٦
التعليقُ على الكتاب بإيجازٍ بالغ، ليَبقَى لطيفَ الحجم، ويكادُ يكونُ قاصراً على ترجمةِ جملةٍ من العلماء الذين وَرَدَ ذكرُهم فيه	٦
ذكرُ أن العناية بخدمته تضمَّنَتْ ترجمةَ المؤلف، وكلمةً عامةً عن مقدمة ابن الصلاح وشُروحِها وحواشيها، وكلمةً عامةً عن نُخبةِ الفِكَر وشروحِها وحواشيها	٧
ترجمة المؤلف، وفيها تأريخ ولادتِهِ وأنَّ أُسرتَهُ علمية، وذكرُ بعضِ شيوخِه	٨ ــ ٩
تفنُّنُ المؤلف في نحو عشرين علماً وإتقانُهُ معرفتَها، وأشهَرُ تلامذتِهِ	٩ ــ ١٠
أسماءُ مؤلَّفاتِهِ مرتبةً على حروف المعجم وقد بلغَتْ ٧٣ مؤلَّفاً	١١ ــ ١٦
إشارة إلى عبارة: اختار المؤلف التعبيرَ عن (الحافظ ابن حَجَر) بلَقَبِ (قاضي القضاة) تباعداً منه عن لفظ (ابن حَجَر)، ونَقدُ صنيعه، وبيانُ أنَّ لفظَ (الحافظ ابن حَجَر) أصبح عَلَماً مُنِيفاً رفيعاً لا غضاضَةَ فيه. . .	١٦ ــ ١٧

(١) وحرف (ت) في نهاية العبارة يشير إلى أنَّ ما ذُكِرَ قبلَهُ واردٌ في التعليق.

ذكرُ أنَّ بعضَ فاقدي أدبِ العقيدةِ والإسلامِ يَنبِزُون غيرَهم بالألقاب لمرضٍ يُعانونه في نفوسهم...	١٧
كلمةٌ حولَ مقدمةِ ابن الصلاح: تتضمَّنُ ذكرَ أوَّلِ مَنْ دوَّنَ كتاباً مستقلاً في علم المصطلح ومَنْ تلاهُ في ذلك إلى زمن الحافظ ابن الصلاح	١٧ ـ ١٨
كتابُ ابن الصلاح صار المنهلَ الموردَ لكل دارسٍ للمصطلح، لمزاياه...	١٨
مدحُ الحافظ السيوطي لكتاب الإمام ابن الصلاح	١٨ ـ ١٩
ذكرُ شُرَّاحِ كتابِ ابن الصلاح وناظِمِيه ومختصرِيه والمحشين عليه من العلماء، وقد بلَغَتْ المؤلَّفاتُ في خدمته **٣٣** كتاباً	١٩ ـ ٢٤
بقاءُ كتابِ ابن الصلاح المنهلَ الأولَ للمصطلح نحوَ مِئَتَيْ سنة	٢٤
كلمةٌ عن نُخبةِ الفِكَر للحافظ ابن حجر، وعن احتلالِها مع شرحِها نُزهةِ النَّظَر لمؤلِّفها: موقعاً عَلِيّاً سامياً، لاحتوائِها مباحث كتابِ ابن الصلاحِ والزيادَةَ الهامَّةَ عليه	٢٤
ذكرُ شُرَّاح نخبةِ الفِكَر وشُرَّاحِ شَرْحِها وناظِمِيها وشُرَّاحِ نَظْمِها ومُحشِّيها ومُلَخِّصيها ومختصريها، وقد بلغَتْ مؤلفاتهم في خدمتها **٢٦** مؤلَّفاً	٢٤ ـ ٢٦
مزايا كتاب «قفو الأثر» واستخلاصُهُ زُبدةَ ما أُلِّفَ قبلَهُ عَلى النخبة، وصَلاَحِيَتُهُ أن يُختَارَ لأوَّلِ مراحل الدراسة الجامعية للمصطلح	٢٩ ـ ٣٠
مقدمة المؤلف، وفيها إلماعٌ منه إلى مَنْ أَلَّفَ تأليفاً مستقلاً في علم المصطلح: الرَّامَهُرْمُزِيّ والحاكِم وأبي نُعَيم والخطيبِ وعِيَاضٍ والمَيَّانِجِيّ	٣٥ ـ ٣٦
ضبطُ (المَيَّانِجِيّ)، وبيانُ موضع هذه النسبة، وترجمةُ المَيَّانِجِي والتنبيهُ إلى ما وقع في اسمه من تحريفٍ في بعضِ الكتب. ت.	٣٦ ـ ٣٧
نَقْدُ صَنِيع الحافظ ابن حجر في ذكرِهِ جُزْءَ «ما لا يَسعُ المحدِّث	

جهلِه» للمَيَّانِجِي، في عِدادِ المؤلَّفاتِ الأصيلةِ في المصطلح لكبارِ المحدِّثين، وأنه لولا ذكرُهُ له لما ذُكِرَ، ونَقْدُ «الجزءِ» نَفْسِهِ ببيانِ بعضِ ما فيه من خَلَلٍ وعَوَزٍ وخَبْط!. ت.	٣٧ ــ ٤٠
فَضْلُ كتاب ابن الصلاح في هذا الفن وتميُّزه على سِوَاه	٤٠
ذكرُ المُدَّةِ التي أمْلَى ابنُ الصلاح فيها كتابَه، وذكرُ رعايتِهِ لقلوبِ الطلبة في الحِفاظِ على هذا الإملاء دون تغيير، واستدراكُهُ على نفسِهِ. ت.	٤١
فَضْلُ كتابِ ابن حجر «نُخْبَة الفِكَر» وشَرْحِهِ له، واستدراكُ تلميذَيْهِ عليه العلامةِ قاسمٍ الحنفي وكمالِ الدين المقدسي الشافعي	٤٢ ــ ٤٣
ترجمةُ العلامة قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي المحشِّي على شرح النخبة بحاشيتِهِ المسمَّاة: «القول المبتكَر على شَرْحِ نُخْبَةِ الفِكَر». ت.	٤٣
ترجمةُ العلامة كمال الدين المَقْدِسي الشافعيّ المُحَشِّي على شرح النخبة. ت.	٤٣ ــ ٤٤
قراءةُ المؤلف شرحَ النخبة على ابنِ عَرُوس الدَّيْرُوطي المصريِّ بحلب، وكتابتُهُ الحاشيةَ المسمَّاةَ: «النُّغْبَة على شرح النُّخْبَة»، وترجمةُ ابنِ عَرُوس الدَّيْرُوطي المصري	٤٤ ــ ٤٥
ملاحظةُ المؤلِّف أنَّ كُتُبَ المصطلح اعتَنَتْ بذكرِ أقوالِ السادةِ الشافعية في مسائل المصطلح دُونَ أقوال السادة الحنفية، واهتمامُهُ في هذا الكتاب بذكرِ أقوالِهم	٤٥
هذا الكتابُ «قَفْو الأثر في صَفْو عُلُوم الأثر» خُلاصَةُ شرحِ النخبةِ وحواشيها، فكان مَتْناً متيناً، وكتاباً محرَّراً ثميناً	٤٦
الحديثُ المتواتر، وأنه نوعان: ما له طِبَاقٌ، وما لا طِبَاقَ له، وإفادتُهُ العلمَ الضروريَّ، ووجودُهُ وجودَ كثرة	٤٦

الحديثُ المشهور، وأنه لا يُفيدُ العلمَ بمجرَّدِهِ، وإطلاقُهُ على ما اشتَهَر على الألسنة ٤٦

الحديثُ المستفِيض، والحديثُ العزيز ٤٧

الحديثُ الغريب، ومتى يُسمَّى بالفَرْد المُطْلَق، وبالفَرْدِ النِّسْبِـي، ومتى يكون غريبَ الإسنادِ فقط، وقد يكون التفرُّدُ فيه بالنسبةِ لبلدٍ معيَّن. . . ٤٧ ـ ٤٨

الحديث بأنواعه كلِّها يُقْسَمُ إلى قسمين: متواتر، وآحاد، والآحادُ فيه المقبولُ والمردودُ والمتوقَّفُ فيه ٤٨

الحديثُ المقبول، والحديثُ المردود، والحديثُ المتوقَّفُ في قبولِهِ ورَدِّه ٤٨

المؤلِّفُ يُسمِّي دائماً الحافظَ ابنَ حجر: (قاضِيَ القضاة)، بدلاً من لَقَبِهِ الشهير: (الحافظ ابن حجر) ٤٨

بعضُ أخبار الآحاد يُفيدُ العِلمَ النظريَّ، والإشارةُ إلى أنواعها ٤٨ ـ ٤٩

الحديثُ الصحيح لذاته، وشُرُوطُهُ، وشَرْحُها. . . ٤٩

الحديثُ الحَسَن لذاته، والحديثُ الصحيح لغيره، والحديث الحسن لغيره، تفاوُتُ رُتَب الصحيح والحسن، وتقديمُ بعضِها على بعض للقوَّة ٥٠ ـ ٥١

الحنفية يصححون مُرسَل القُرونِ الثلاثة ٥١

تقسيمُ مراتب الحديث الصحيح إلى سَبْع مراتب، وتقديمُ بعضِها على بعض، وذكر المرتبة الأولى والثانية والثالثة ٥١

تقديمُ ما اتفق عليه الشيخانِ أولاً، ثم ما انفرد به البخاري، والإلماعُ إلى سبب تقديم هذا على ما انفرد به مسلم ٥١ ـ ٥٢

تقديم بعضهم لصحيح مسلم على صحيح البخاري، والاستدلالُ لهذا بكلام أبـي علي النيسابوري ومَسْلَمة بن قاسم القرطبـي، وردُّ هذا الاستدلال بتوجيه كلاميهما إلى معنى عدم التقديم. ٥٢ ـ ٥٣

ترجمة الحافظ الإمام أبـي علي النيسابوري. ت.	٥٢
ترجمة الحافظ المحدِّث مَسْلَمة بن قاسم القرطبـي. ت.	٥٣
شرحُ المَثَل القائل: (القولُ ما قالَتْ حَذَامِ)، وبيانُ أصله. ت.	٥٤ ـ ٥٥
المرتبة الرابعة في الصحة ما كان على شرط الشيخين، وبيانُ المراد بشرطيهما... ت.	٥٥
المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة في الصحة بالنسبة إلى صحة الصحيحين، والإشارةُ إلى رَدِّ العلامة قاسم لهذا الترتيب السَّبْعي، وأنَّ العبرةَ باستيفاءِ شروط الصحة	٥٦ ـ ٥٧
ردُّ هذا الترتيب في الأصحية من الشيخ الكمال بن الهُمام وابنِ أمير حاج والأمير الصنعاني والكوثري وأحمد شاكر. ت.	٥٧ ـ ٥٨
الحديث الذي انفرد به مسلم قد يَرجُحُ على ما انفرد به البخاري لقرائن تَحُفُّ به فيُفيد العلم.	٥٨
الحديث الذي لم يخرجاه قد يُقدَّمُ على ما انفرد به أحدُهما إذا كان بسندٍ قيل فيه: (أصحُّ الأسانيد)	٥٨
توجيهُ الجمع بين وصفَيْ الصحةِ والحُسن (حسن صحيح) في الحديثِ الواحد، وما يَرِدُ عليه من سؤال وجواب	٥٩
زيادةُ راوي الصحيح والحَسَن مقبولةٌ ما لم تُخالِف روايةَ الأوثق	٥٩
بعضُ أصحاب الحديث رَدَّ الزيادةَ مطلقاً، ونَقْلُ هذا عن أكثر الحنفية	٥٩ ـ ٦٠
المختارُ عند ابن الساعاتي وغيرِهِ من الحنفية قبولُ زيادة العدلِ على تفصيلٍ في المسألة	٦٠ ـ ٦٣
ترجمة الإمام ابن الساعاتي الحنفي وذكرُ سَبْقِهِ في التأليف الفقهي المذاهبـي. ت.	٦١ ـ ٦٢
الحديثُ الشاذ، الحديثُ المحفوظ، الحديثُ المنكر، الحديثُ المعروف	٦٣

نقدُ الحافظ ابن حجر لمن سَوَّى بين الشاذ والمنكر	٦٣
الاعتبارُ، والمتابعاتُ والشواهدُ، وبيانُ الفرق بينها	٦٤
وجودُ جماعة من الضعفاء في كتابَـيْ البخاري ومسلم ذَكَرَاهم في المتابعات والشواهد	٦٤
الضعيفُ منه ما يَصلُح للاعتبار ومنه ما لا يَصلُح	٦٥
الحديثُ المُحْكَم، مُخْتَلِفُ الحديث، الناسِخُ والمنسوخ	٦٥
مُعارَضَةُ روايةِ الصحابي المتأخرِ الإسلام لروايةِ مُتَقَدِّمِهِ ليس نسخاً على تفصيل يُذكَر، وكذا الإجماعُ لا يكون ناسخاً عند ابن الساعاتي وغيره	٦٥ ـ ٦٦

الحديثُ المردودُ لسَقْطٍ في السَّنَد

الحـديثُ المعلَّق، الحديثُ المهمـل، وتفصيلُ المـذاهب في الأحاديث المراسيل	٦٦ ـ ٦٨
ترجمة الإمام أبـي بكر الرازي الجصاص الحنفي الراحل إلى نيسابور لتلقي الحديث. ت.	٦٧
ترجمة الإمام أبـي الوليد الباجي المالكي الأندلسي المحدِّث الفقيه... ت.	٦٨
الحديثُ المعضَل، الحديثُ المنقطع	٦٩
ترجمة الإمام سِرَاج‌الدين الهندي ثم المصري الفقيه الأصولي الحنفي... ت.	٦٩
قـول السِّراج الهنـدي: الأصوليـون يُسمُّون المعلَّق والمنقـطع والمعضَل مرسلاً	٦٩ ـ ٧٠
تدليسُ الإسناد، والإرسالُ الخفي، والفرقُ بينهمـا، واختلافُ العلماء في حكم التدليس	٧٠ ـ ٧١
ترجمة الإمام الحافظ الفقيه الأديب القاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي... ت.	٧١ ـ ٧٢

أبياتُهُ السائرةُ الرفيعة التي تُحفَظ: متى يَصِلُ العِطَاشُ إلى ارتواءٍ ٧٢
تصحيحُ السِّرَاج الهندي أن العنعنة مطلقاً من قبيل الإسناد المتصل ٧٢
الإرسالُ الخفي، وصورته، وتسميةُ الحديث مُرسَلاً خفياً، وطريقُ معرفته ٧٢ ـ ٧٣

الحديثُ المردودُ لطعنٍ في الراوي

الطعنُ يكون بعشَرَةِ أشياء بعضُها أشدُّ من بعض، فأشدُّها: ٧٣
١ ـ كذِبُ الراوي، ويُسمَّى حديثُه: الموضوعَ، وطريقُ معرفته وحكم روايته ٧٣
٢ ـ تهمةُ الكذب على الرسول ﷺ، وبيانُ معرفة حديثه ٧٤
٣ ـ فُحشُ غلطِهِ ٧٤
٤ ـ غفلتُه عن الإتقان ٧٤
٥ ـ فِسقُهُ بغير الكذب على الرسول ﷺ... ٧٤
حديثُ هؤلاء الأربعة يُسمَّى المنكر ٧٤
٦ ـ غلطُهُ من غير فُحش، وبيانُهُ... وحديثُهُ يُسمَّى المُعَلَّل ٧٥
٧ ـ مُخالَفَتُهُ للثقات: ٧٥
فإن كانت في المتن... فالحديثُ مُدْرَجُ المتن ٧٥
وإن كانت بتغيير سياق الإسناد، فالحديثُ مدرجُ الإسناد ٧٥
طريقُ معرفة المدرج في المتن، والمدرج في الإسناد ٧٦
وإن كانت بتقديم أو تأخير وَهَماً في الإسناد فهو الاسمُ المقلوب ٧٦
الإشارة إلى الفرق بين لفظ الوَهْم والوَهَم وبيان معناهما. ت. ٧٦
وإن كانت بتقديم أو تأخير في المتن فهو الحديث المقلوب ٧٦
وإن كانت بزيادةِ راوٍ في إسنادٍ خالٍ منه فهو المَزِيد في متصل الأسانيد ٧٧

وإن كانت بإبدال راو بآخر في الإسناد أو باضطرابِ لفظِ المتن ومعناه فهو الحديثُ المضطرِب ٧٧

وإن كانت بتغيير بعض الحروف فبالنسبة إلى النقط فهو المُصَحَّف ٧٧

وإن كانت بتغيير الشكل، أي الحركات، فهو المُحَرَّف ٧٧

التعليقُ على هذا بأنَّ هذا التفريق بين المصحَّف والمحرَّف اصطلاحٌ جديد للحافظ ابن حجر، والمتقدمون على الترادف بينهما، ونقلُ كلام اللغويين وبعضِ كبار المُحدِّثين في تأَييد ذلك، والاستدلالُ على ذلك أيضاً من الكتاب والسنة، ومشيُ ابن الصلاح على مذهبهم، وهو اختيارُ شيخنا أحمد شاكر رحمه اللَّه تعالى، وأنَّ الأَولى عكسُ الوصف بينهما عند التفريق. ت. ٧٧ ـ ٨٢

جوازُ اختصار الحديث منوطٌ بشروط هي...، ولا يُحقِّقُها إلا العالمُ بما يُحيلُ معانيَ الألفاظ، وذكرُ الأقوالِ في هذه المسألة ٨٢ ـ ٨٣

ما خفي معناه من الألفاظ المفردة يُرجَع في فهمه إلى كتب شرح الغريب، وما خفي فيه المعاني التركيبية للجملة يُرجَع في فهمه إلى كتب شرح معاني الأخبار... ٨٣

٨ ـ الجهالةُ بالراوي، وبيان سببها، والكتب المؤلفة لكشفها الإبهامُ يكون في الإسناد ويكون في المتن، وصنفوا فيه: المبهمات، وحكم حديث الراوي المبهَم ٨٤

اختيارُ العلامة المَحَلِّي لقبول حديث الراوي المبهَم إذا وصَفَه الشافعي بالثقة، وذكرُ أقوال العلماء في هذه المسألة ٨٤ ـ ٨٥

ترجمة الإمام العلامة جلال الدين المَحَلِّي القاهري الشافعي. ت. ٨٤ ـ ٨٥
حديثُ مجهول العين وهو ما رَوَى عنه واحد، وحكمُ حديثه... ٨٥
حديث مجهول الحال وهو المستور، وحكمُ حديثه عند الحنفية وغيرِهم ٨٦
حديث المعروف بالرواية وهو من عُرِفَ بأكثَرَ من حديثين ٨٦
٩ ـ البدعة، والتفصيلُ في رد حديث المبتدع... ٨٧
حكمُ قبولِ حديثِهِ عند الحنفية ومنهم فخر الإسلام البَزْدَوي ٨٧
ترجمة الإمام فخر الإسلام البزدوي الأصولي الفقيه الحنفي. ت. ٨٧ ـ ٨٨
استدراك السبب العاشر وقد سَهَا عنه المؤلِّف، وهو سُوءُ الحفظ الذي يُرَدُّ الحديثُ بسببه ٨٨

الحديث المرفوع، الموقوف، المقطوع

تعريف الحديث المرفوع تصريحاً، أو حكماً... ٨٩
تعريف الحديث الموقوف تصريحاً، أو حكماً... ٨٩
تعريف الحديث المقطوع تصريحاً، أو حكماً... ٨٩
تعريف الصحابي عند الحافظ ابن حجر، وبيانُ من ينتفي عنه وصفُ الصحبة... ٨٩ ـ ٩١
تعريف التابعي عند الحافظ ابن حجر، وبيانُ من يدخل في هذا الوصف ٩١
تعريف المُخَضْرَم وهو من أدرك الجاهلية والإسلام، والصحيحُ فيه عند الحافظ ابن حجر أنه تابعي كبير، وليس بصحابي ٩١
مثال الحديث المرفوع صريحاً من القول أو الفعل أو التقرير ٩١ ـ ٩٢
مثال الحديث المرفوع حكماً من القول... ٩٢

هذان النوعان من المرفوع حجة عند الحنفية خلافاً للكَرْخي منهم ٩٢

ترجمة الإمام الكرخي الفقيه المحدث شيخ الحنفية في عصره. ت. ٩٢ ـ ٩٣

قولُ التابعي عن الصحابي: يَرفعُ الحديث، يَرويه، يَنْمِيه، يَبْلُغ به، روايةً، رَوَاه، قالَ رسولُ اللَّه: من المرفوع حكماً ٩٣

مثال المرفوع حكماً من الفعل أو التقرير. . . ٩٣ ـ ٩٤

قولُ الصحابي: من السنة كذا. . . له حكمُ الرفع عند الأكثر والحنفية ومنهم صاحبُ «البدائع» ٩٤

ترجمة صاحب «البدائع» الإمام الكاساني ثم الحلبي الفقيه الحنفي. ت. ٩٤ ـ ٩٥

قولُ ابن عبدالبر: من السنة كذا له حكمُ الرفع إذا قالها غيرُ الصحابي ٩٤

ترجمة الإمام ابن عبدالبر القرطبي المحدث الفقيه المالكي المتفنن. ت. ٩٥ ـ ٩٦

تقصيرُ الحافظ ابن حجر بإغفال ابن عبدالبر فيمن أَلَّف في المصطلح ٩٦

قولُ البُلْقِيني: قولُ الصحابي للتابعيِّ: أصبتَ السنة، من المرفوع حكماً ٩٧

ترجمة الإمام سِراج الدين البُلْقِيني الفقيه الشافعي المحدِّث المتفنن. ت. ٩٧ ـ ٩٩

الحديثُ المُسْنَد، من أقسام المرفوع، وتعريفه عند الحافظ ابن حجر ٩٩

الإسنادُ العالي والنازل

العُلوُّ المُطْلَق، والعلو النِّسْبي ٩٩ ـ ١٠٠

المُوافَقَةُ، والبَدَلُ، في الإسناد ١٠٠ ـ ١٠١

قولُ الظاهري والذهبي: فوافقناه بنزول ١٠١

ترجمة الحافظ الظاهري جمال‌الدين أحمد بن محمد الحلبي الحنفي. ت. ١٠١

المُسَاواةُ في الإسناد، وتعريفها... ١٠١

المُصَافَحةُ في الإسناد، والفرق بينها وبين المساواة ١٠٢

الإسنادُ النازل، وأقسامُهُ تُقابِلُ كلَّ أقسام العالي ١٠٢

فضلُ العلو في الإسناد، وقد يَفضُله النزول برجالٍ أوثق... ١٠٢

رغبةُ المتأخرين الجامحة في العلو شَغَلَتْهم عما هو أهم منه! ١٠٢

رواية الأقران والأكابر عن الأصاغر

مثال رواية الأقران، وليس منها رواية الشيخ عن تلميذه ١٠٢ ـ ١٠٣

الإسنادُ المُدَبَّجُ وغيرُهُ من رواية الأقران ١٠٣

رواية الأكابر عن الأصاغر والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه ١٠٣

السَّابقُ واللاحِقُ، المُهْمَلُ، كيف يَزُول عنه الإهمال ١٠٤ ـ ١٠٦

ذكرُ نماذج من (المهمل) تعليقاً يُعرَفُ المرادُ منها بالقرائن، مثلُ (سفيان) هل هو الثوريُّ أم ابنُ عُيَيْنَة؟

ومثلُ (حَمَّاد) هل هو ابنُ زيد أم حَمَّادُ بنُ سَلَمة، وكذلك العبادلة وعبدُ اللّه بنُ المبارك. ت. ١٠٤ ـ ١٠٦

جَحْدُ الشيخ مَرْوِيَّهُ إذا كان على سبيل التكذيب يُرَدُّ به المَرْوِيُّ عند الحافظ ابن حجر ويُقبلُ عند المَحَلِّي والسُّبْكي ١٠٦

ترجمة الإمام تاج‌الدين السبكي المحدث المؤرخ الأصولي الفقيه الشافعي. ت. ١٠٦ ـ ١٠٧

جَحْدُ الشيخ مَرْوِيَّهُ على سبيل نَفْي التذكر لا يُرَدُّ به المرويُّ عنه، ١٠٨
وهو الذي ألَّفُوا فيه (مَنْ حدَّثَ ونَسِي) ١٠٨
الحديثُ المُسَلْسَل، وصورته، وبعض أنواعه ١٠٨
كلمة عن «تنقيح الأصول» للإمام صدر الشريعة الفقيه الحنفي. ت. ١٠٨

وجوهُ التحمُّلِ للحديث

منها السماعُ من لفظ الشيخ ١٠٩
ومنها القراءةُ عليه والسماعُ عليه ١٠٩
ومنها الإجازةُ الخاصَّةُ المعيَّنة خلافاً لأبـي طاهر الدبَّاس الحنفي ١٠٩
ترجمة الإمام أبـي طاهر الدباس محمد بن محمد البغدادي الفقيه الحنفي. ت. ١٠٩ ـ ١١٠
صحةُ الإجازة عند أبـي حنيفة ومحمد إذا كان المُجِيزُ عالماً بما في الكتاب والمُجازُ فَهِماً ضابطاً، وإلا بطلَتْ خلافاً لأبـي يوسف ١٠٩ ـ ١١٠
ومنها المُناوَلَةُ بشرط اقترانها بالإذن بالرواية، وصُورتُها ١١٠
ومنها المُكَاتَبَةُ، وصُورتُها ١١٠
ومنها الوِجَادَةُ، وصُورتُها ١١٠
ومنها الوصيَّةُ بالكتاب، وصُورتُها ١١١
ومنها الإعلامُ، وصُورتُه ١١١
الإجازةُ العامة لجميع المسلمين: لا عبرة بها ١١١
الإجازة العامة في المُجازِ به كأجزتُ لك جميع مروياتي: معتبرة ١١١
الإجازة للمجهول أو المبهَم أو المُهْمَل أو المعدوم: لا عبرة بها ١١١

صِيَغُ الأداء، وهي على ثماني مراتب

الأولى (سمعتُ وحدَّثني) لمن سَمِعَ وحده من لفظ الشيخ . . . ١١١

الثانية (أخبَرَني وقرأتُ عليه) لمن قرأ وحده على الشيخ ١١١

الثالثة (قُرِىء عليه وأنا أسمع) لمن سَمِعَ بقراءة غيره ١١١

الرابعة (أنبَأَني) وهي (كأخبرني) عند المتقدمين، وكالمُجَازِ له عند المتأخرين ١١٢

الخامسة (ناوَلني) لمن يَروي بالمناوَلة بشرطها ١١٢

السادسة (شَافَهَني) لمن أُجيزَ له إجازةً متلفَّظاً بها ١١٢

السابعة (كَتَبَ إليَّ) لمن أُجيزَ له إجازةً مكتوباً بها إليه إلا عند المتقدمين . . . ١١٢

الثامنة (عن) ونحوُها مما يَحتَمِلُ السماعَ وعَدَمَهُ والإجازةَ وعَدَمَها، كقالَ وذَكَر ورَوَى، ومنها (عن) في عرف المتأخرين مثلُ (أنبَأَني) عندهم ١١٢

جوازُ أن يقول الراوي (حدَّثنا وأخبَرَنا) فيما قرأه على الشيخ ١١٢

عنعنةُ المعاصِر محمولة على السماع مطلقاً إلا من مُدَلِّسٍ، وقيل يُشتَرَطُ اللقاءُ ولو مرةً إلا منه، واختاره ابن حجر والسِّراجُ الهندي ١١٣

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ، المُؤْتَلِفُ والمُختَلِفُ، المُتشابِهُ، وشرحُ معناها، وبيان ما يتصل بها، وأمثلة كثيرة للمُشْتَبِهِ أو المتشابِهِ ١١٣ ــ ١١٥

من المُهِمِّ عند المُحَدِّثين

معرفةُ طبقات الرواة، تعريفُ الطبقة في اصطلاحهم ١١٥

ومعرفةُ مواليدهم ووَفَيَاتِهِم وبُلدانِهِم وأوطانهم ١١٥

ومعرفةُ أحوالهم تعديلاً وتجريحاً وجهالةً ١١٥

ومعرفة مراتب ألفاظ التعديل والتجريح بحسب مراتب أسبابها ١١٥

أسوَأُ ألفاظ التجريح . . . وأسهلُها . . . ١١٥

أرفَعُ ألفاظ التعديل . . . وأدناها . . . ١١٥

خلوُّ الراوي عن التعديل يُسوِّغُ قبولَ الجرح المجمل فيه من عارف ١١٦
خلو الراوي عن الجرح يُسوِّغ تزكيتَهُ من واحد ١١٦
اجتماع الجرح والتعديل في الراوي يُقدَّمُ فيه الجرح المفسَّر من عارف ١١٦
المختار عند الحنفية الاكتفاءُ بالواحد في تزكية الراوي وجرحه ١١٦
الآفَةُ التي تَدخُلُ في باب الجرح والتعديل من خمسة وجوه: الهَوَى، والمخالَفَةُ في العقائد، والاختلافُ بين المتصوفة وأهلِ الظاهر، والجهلُ بمراتب علوم الأوائل، والأخذُ بالتوهم مع عدم الورع ١١٧

من المهم عند المُحَدِّثين

معرفةُ كُنَى ذوي الأسماء... وأسماءِ ذوي الكُنَى... ١١٧
ومعرفةُ مَنْ اسمُهُ كنيتُهُ، ومن اختُلِفَ في كنيته ومن كَثُرَتْ كُنَاه ١١٧
ومعرفةُ من وافقت كنيتُهُ اسمَ أبيه، أو بالعكس، أو وافقَتْ كنيتُهُ كنيةَ زوجته، أو وافق اسمُ شيخِهِ اسمَ أبيه، أو نُسِبَ إلى غير أبيه، أو إلى غير ما يَسبِقُ إلى الفهم ١١٧
ومعرفةُ من اتفق اسمُهُ مع اسم غيره من أب أو جد... ١١٨
ومعرفةُ الأسماءِ المجرَّدة مطلقاً، والأسماءِ المفردة مطلقاً ١١٨
ومعرفةُ الكُنَى المجرَّدة، والألقاب المجرَّدة، واللَّقَبُ يكون بلفظ الاسم والكنية... ١١٨
ومعرفةُ الأنساب، والنَّسَبُ يكون للآباء والبلدان والقُرَى والطرق والصنائع والحِرَف ١١٩
ومعرفةُ المَوَالي، ومَوَاليهم، والإخوةِ والأخوات... ١١٩
ومعرفةُ أدَبِ الشيخ والطالب، ويشتركان في آداب، ويَفترقُ كل منهما بآداب... ١١٩ ـ ١٢٠

ومعرفةُ سِنِّ التحمُّلِ والأداء، ويقال في الصغير: أُحضِرَ، وفي الكبير: سَمِعَ ١٢٠

تحمُّلُ الكافرِ أو الفاسِق للحديث، وروايتُهُ له مسلماً أو تائباً مقبولةٌ

ومعرفةُ صفة كتابة الحديث... ١٢٠

ومعرفةُ المقابلةِ بالأصل مع الشيخ أو ثقة غيره أو مع نفسه، بأصل شيخه أو أصل أصلِهِ أو فَرْعٍ مقابَلٍ بأحدِهما... ١٢١ ـ ١٢٢

ترجمةُ الإمام الشُّمُنِّي الإسكندري القاهري المحدِّث الفقيه المالكي. ت. ١٢١

بيتان له في التحذير من الأخذِ عن الصُّحُف وتَرْكِ التلقي من الشيوخ ١٢١

ومعرفةُ صفة السماعِ والإسماع من الأصل، وجَبْرُ نقصهما بالإجازة ١٢٢

سقوطُ رواية الراوي من كتابه وهو أصلُهُ وبخطِّهِ إذا نَسِيَ عند أبي حنيفة، واعتبارُها عند أبي يوسف إذا كان الخط معروفاً، وعند محمد مطلقاً إذا تبيَّنَ أنه خطُّه ١٢٢

ومعرفةُ صِفَةِ الرِّحْلَةِ في طلب الحديث وما ينبغي تقديمُهُ فيها ١٢٢

ومعرفةُ صِفَةِ التصنيف في الحديث للمتأهل له على المسانيد أو الأبواب أو العِلَل أو الأطراف، ومعرفة سبب الحديث ١٢٣

ختـام الكتـاب

بُلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب ﷺ

للإمام الحافظ المحدّث اللغوي محمّد مُرتضى الحسيني الزبيدي

وُلد سنة ١١٤٥ وتُوفي سَنة ١٢٠٥
رَحِمَهُ الله تعالى

اعتنى به

عبد الفتّاح أبو غُدّة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلاميّة بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

الطبعة الأولى في القاهرة سنة ١٣٢٦
الطبعة الثانية في بيروت سنة ١٤٠٨
مفصَّلة مضبوطة محقَّقة معلَّق عليها

قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤ـ٥٩٥٥ ويُطلب منها

كلمةٌ بين يَدَيْ الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للَّهِ السميع العليم، الرحمنِ الرحيم، الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يَعلم، الذي شَرَع لنا الشريعة الغرَّاء، وأكرَمَنا بالسُّنَّةِ السَّمْحَةِ الزهراء، وأيَّدها وحَفِظَها بنُجُوم الهداية الأُمَناء، من الصحابة الكرام والتابعين لهم وتابعيهم من العلماء، فأقاموها على المَحَجَّةِ البيضاء، نقيَّةً صافيةً لا يَزيغُ عنها إلا البُعَداءُ الجُهَلاء.

وبعدُ فإنَّ عِلمَ مصطلح الحديث الشريف: من أهمِّ العلوم التي تَخدِمُ السُّنَّةَ المطهرة، وألْزَمِها للمشتغلين بها، وقد كَثُرَتْ فيه المطوَّلاتُ والمختصرات، وتعدَّدَتْ فيه الرسائلُ والمؤلَّفات، رغبةً في تيسيرِهِ واستظهارِهِ، ولتمتينِ معرِفتِهِ وقَطْفِ ثِمارِهِ، ومن أفضلِ المختصراتِ التي ألَّفها العلماءُ الأفذاذُ في هذا الفنِّ الخَطِير الجَليل: رسالةُ الإمامِ الحافظِ المحدِّثِ الفقيهِ اللغويِّ الأديبِ محمد مرتَضَى الزَّبِيديِّ المصريِّ، المولود بالهند سنة ١١٤٥، والمتوفَّى بمصر سنة ١٢٠٥، رحمه اللَّه تعالى.

وقد ألَّف هذه الرسالة لأحَد محبِّيه ــ كما قال في «معجمه»، في ترجمة (عبد الحليم بن عيسى الذَّرْوَاني الشافعي)[1]: «الشيخُ الفاضِلُ الصالحُ،

(١) قال الحافظ الزبيدي في «تاج العروس»، ١٠:١٣٦، في (ذرو): «وذَرْوَانُ: جَبَلٌ باليَمَنِ في مِخْلَافِ رِيْمَة، وقد صَعِدتُه».

لَقِيتُه في مِخْلاف رِيْمَة ـ المِخْلَافُ في لُغَةِ أهلِ اليَمَنِ: القَرْيَة ـ حين توجَّهتُ لزيارةِ أوليائِها في سنة ١١٦٣، فذاكرتُهُ في الفنون، واستَفدتُ منه الفوائد، وكان ممن يَبَرُّني ويَعتَقِدُ في مَحَبَّتِي، ولأجلِهِ ألَّفتُ رسالةً في أصولِ الحديث». انتهى.

وقد أُثبِتَ هذا الكلامُ على وجهِ الطبعةِ الأولى من هذه الرسالة، المطبوعةِ بالقاهرة سنة ١٣٢٦، فهي من آخِرِ ما ألَّفَه المؤلِّفُ في اليَمَن قبلَ انتقالِهِ عنها، وقد انتقل عنها في سنة ١١٦٣ كما سيأتي في ترجمته.

وقد سَمَّاها المؤلِّفُ، رحمه اللَّه تعالى: «بُلْغَةَ الأَرِيْب في مصطلح آثار الحبيب»، مشيراً بذلك إلى وجهِ اختصارِها، وفَضْلِ نَفْعِها وآثارِها، وهي في مُجْمَلِها مستخلَصَةٌ من كتاب «نُخْبة الفِكَر» للحافظ ابن حجر وشرحِهِ له ـ وإن لم يُفصِح المؤلِّفُ بذلك ـ ومؤسَّسَةٌ على غِرارِهِ وتقسيماتِهِ، وفيها على وَجَازتِها فوائدُ غالية، وفرائدُ عالية، يَقتبِسُ منها الدارسُ الأريب، ويَتذكَّرُ بها العالمُ النجيب، وكان عُمرُ المؤلِّف حين ألَّفَها ١٨ سنة، فهي دالَّةٌ على نُبوغِهِ وزكانته، ومَتانةِ علمِهِ وفطانتِهِ، رحمه اللَّه تعالى.

وكانت هذه الرسالةُ النافعةُ طُبِعَتْ منذ أكثر من سبعين عاماً، بمطبعةِ السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ ـ مع كتاب «قَفْوِ الأَثَر في صَفْوِ علوم الأَثَر» ـ طباعةً حسنةً مُتْقَنَةً قويمة، وصححها الشيخ إسماعيلُ الخطيبُ الإِسْعِرْدِي، كما جاء في حاشية ص ٣٩ من الطبعة المذكورة. ولا أعرف عنه شيئاً، ولكن يبدو من إتقانِهِ التصحيحَ، ومن التعليق منه على مواضع التوقف في المخطوطة: أنه كان دقيقاً متقِناً، رحمه اللَّه تعالى. والطبعةُ سليمةٌ من الأغلاط إلا نادراً جداً، وقد أشرتُ تعليقاً إلى الأخطاء أو التحريفات التي اهتديتُ إليها فيها.

وقد قابلتُ المطبوعةَ بنسخةٍ مخطوطة من الرسالة، محفوظةٍ في مكتبة

(دار العلوم ـ ندوة العلماء) في مدينة لَكْنُو في الهند، برقم ٤٤٩/ ٨٧٠ ن، في ثماني ورقات من القطع الصغير، كلُّها بخط العالم المشهور صِدِّيق حَسَن خان القِنَّوْجي الهندي، المولود سنة ١٢٤٨، المتوفى سنة ١٣٠٧، رحمه اللَّه تعالى.

وجاء في آخرها بخطِّهِ قولُهُ: «أَلَّفَهُ المؤلفُ في شهر رجب سنة ١١٦٣ الهجرية. تَمَّتْ على يَدِ العبد الضعيف خادم الحديثِ وأهلِهِ صِدِّيق بن حسن بن علي القِنَّوْجي، في رجب... خامسَ عَشَرَ منه سنة ١٢٩١ الهجرية، بدار الرئيسةِ العالِيَةِ نَوَّاب شاهجان بيكَم والِيَةِ بهوپال، اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلِّها، وأجِرْنا من خِزي الدنيا والآخِرة، والحمدُ للَّه أولاً وآخراً، وظاهِراً وباطناً». انتهى. ورمزت لها بحرف ن.

وقد استفدت منها تصويبَ كلمتين في النسخة المطبوعة، أشرتُ إليهما في موضعهما، ومع كونها بخط هذا العالم وقع فيها أغلاط قليلة لم أر التنبيه إليها.

ومن الغريب العجيب أن المطبوعة المذكورة والمخطوطة المشار إليها، جاء فيهما اسمُ الكتاب على الوجهِ وفي الداخلِ في مقدِّمةِ الكتاب للمؤلف هكذا: «بُلْغَةُ الغريب في مصطلح آثار الحبيب». ولفظُ (الغريب) هنا غريبُ المقام، فهو لفظٌ أجنبيٌّ عن الموضوع بالمرة، إلا أن يكون المؤلِّفُ هكذا سمَّاها أولاً، ثم عَدَل عن تسميتها إلى «بُلْغَة الأَرِيب»، أو سمَّاها «بُلْغَة الغريب» لأنه أَلَّفَها وهو في (مِخْلافِ رِيْمَة)، بعيداً عن (زَبِيد)، فكان (غريباً)، أو كان المؤلَّفَةُ لَهُ الشيخُ الذَّرْوَانيُّ (غريباً)، فسمَّاها «بُلْغَةَ الغريب»، وكلُّ هذه احتمالات غريبةٌ بعيدة، فاللَّه أعلم.

وقد جاء اسمُ الرسالة كما أثبتُّهُ: «بُلْغَةُ الأَرِيب» في كلِّ المصادر التي

تَـرْجَمَتْ للحافظ الـزبيدي أو تعـرَّضَتْ لذكـرِ مؤلَّفاتِـهِ ــ مـا عـدا «معجَم المطبوعات» لسركيس و«الأعلامَ» للزركلي، فإنهما تابَعَا المطبوعة ــ وهي:

١ ــ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجَبَرْتي تلميذِ الـزَّبيدي ٢: ١١١.

ط ــ ترجمة الزبيدي في آخر تاج العـروس من طبعة مصـر سنة ١٣٠٧، ١٠: ٤٧٠.

٣ ــ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي ١: ١٩٢.

٤ ــ هدية العارفين أسماءَ المصنفين له أيضاً ٢: ٣٤٨.

٥ ــ فـهـرس الـفـهـارس والأثبـات لـشـيـخـنـا الـعـلامـة عبدالحي الكَتَّاني ١: ٥٣٨.

٦ ــ ترجمة الزبيدي في أول تاج العروس من طبعة الكويت سنة ١٣٨٥، ص (ي).

هذا، ووقـع في الترجمة التي كتبها أخونا الفاضل الأستـاذ وهبـي سليمان غاوجي، في أول «عقود الجواهر المنيفة» ١: ٩، تحريفُ اسمِ هذا الكتاب إلى «بُلْغَة الأديب»، أي بالدال، وهو بالراء.

ويَتوقَّفُ الجزمُ بصواب هذا الاسم: «بلغة الأريب» على رؤيته كذلك بخط المؤلف، أو في نسخة مقروءة عليه، أو ورودِهِ في كتبه يسميه به.

وقد اجتهدتُ في تصحيحها وضبطها وإخراجها بأحسن حُلَّة، وترجمتُ لعالمٍ واحدٍ فقط ذُكِرَ فيها، ويَصْعُبُ الاهتداءُ إلى معرفته على الناشئين، وعلَّقتُ عليها تعليقتين فيهما طُول، إحداهما في أواخر الرسالة، رددتُ فيها

(أنَّ مُسْلِماً رَوَى في صحيحه حديثاً واحداً عن شيخِهِ البخاري)، والتعليقةُ الثانيةُ لإِثباتِ صِحَّةِ سلسلةِ (عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه)، جعلتُها (تتمةً) بعدَ نهاية الكتاب لطُولِها واتساعِها، فهي رسالةٌ بآخِرِ الرسالة.

وضبطتُ بالشَّكْلِ: الكثيرَ من الكلمات، وفصَّلتُ الجُمَل، وحدَّدتُ المقاطـع، تيسيراً للانتفاع بها ولِتسهيلِ فَهْمِها، فإنَّ تفصيلَ الجُمَل، وتحديدَ المقاطـع، وخَتْمَ الكلامِ واستئنافَهُ: من أهمِّ ما ينبغي الاعتناءُ به من المعتني بخدمة الكتاب، ويَحتاج إلى دِقَّةٍ بالغة، لأنَّ ذلك ــ إذا جاء صحيحاً دقيقاً ــ سَهَّلَ الفهمَ السليمَ للقارىء، وأعانه على صحةِ القراءة وضبطِ الألفاظِ، وطَبْعِها في مُخَيِّلَتِهِ سليمـةً قويمـةً، وزاد في وضوح المعـاني التي يَدُورُ عليها البحث.

وترجمت للمؤلِّفِ الحافظِ الزبيدي ترجمةً واسعةً جامعة، لأني لم أقف على ترجمةٍ له استوفَتْ بالإجمالِ مـع حُسْنِ التنسيق جوانبَ حياتِهِ، رحمه اللَّه تعالى. واللَّهَ أرجو وأسألُ أن يَنفـعَ بذلك كلِّه، ويكسِبَني دعواتِ المستفيدين، ويَقِيَني شرَّ الحاسدين والحاقدين، إنه نعم المولى ونعم النصير. وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد للَّه رب العالمين.

وكتـبه

في الرياض ٢٨ من المحرَّم سنة ١٤٠٨ عبد الفتاح أبو غُدّة

ترجمة المؤلِّف[1]:

الزَّبِيدي هو الإمام العلامة، العمدة الفهامة، الرُّحْلَة الرَّحَّالَة، الفقيهُ النسَّابة، المحدِّث الأصولي، اللُّغَوِي النَّحْوِي الصُّوفي، الناظمُ الناثر، العَلَمُ الموصوف، ذو المعرفة المعروف، الذي جَابَ في اللغة والحديث كلَّ فَجٍّ، وخاضَ من العلم كلَّ لُجٍّ، المُذلَّلُ له سُبُلُ الكلام، الشاهِدُ له الورَقُ

(١) مصادر هذه الترجمة:

١ ـ تاريخ الجَبَرْتي تلميذِ الحافظ الزَّبِيدي، المسمَّى: «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ٢:١٠٣ ـ ١١٤، من طبعةٍ حديثة دون تاريخ، أصدرتها دارُ الجيل في بيروت في ثلاثة أجزاء. وهي طبعة فيها حَذْف للكثير من الأشعار وغيرها، فهي طبعة ناقصة!

٢ ـ أبجد العلوم لِصِدِّيق حسن خان ٣:١٢ ـ ٢٩، طبع دار الكتب العلمية في بيروت دون تاريخ، في ثلاثة أجزاء، وكُتِبَ على الجزء الأول منه: نشرَتْهُ وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٨. وفي هذا الكتاب مما ليس في تاريخ الجبرتي: بعضُ رسائل الزبيدي المطوَّلة، وفيها إجازاتُهُ الشاملة.

٣ ـ الترجمة للحافظ الزبيدي، التي في آخر الجزء العاشر من «تاج العروس»، من الطبعة المصرية في المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٧، بقلم الواقفين على تصحيحه من كبار المحققين.

٤ ـ هدية العارفين أسماء المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ٢:٣٤٧ ـ ٣٤٨.

٥ ـ فهرس الفهارس والأثبات، لشيخنا العلامة محمد عبدالحي الكتاني ١:٥٢٦ ـ ٥٤٣، من طبعة دار الغَرْب الإسلامي في بيروت سنة ١٤٠٢ بتحقيق الدكتور =

والأقلام: الشيـخ أبو الفَيْض وأبو الجُوْد وأبو الوَقْت السيد محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرزاق، الشهير بمـرتَضَى، الحُسَيني العَلَوي، الواسِـطِي[١] البِلجْرَامِي الهنديُّ المولد والنَّشْأة، الزَّبِيدِيُّ، ثم المِصريُّ القاهريُّ القَرَارِ والدار، الحَنَفِيُّ.

مولدُهُ ونشأتُه ورحلاتُه:

وُلِدَ في أرض الهند في بلدة بِلجْرام، على خمسة فراسخ من قِنَّوج، في سنة ١١٤٥، ونشأ بها وبقي فيها فترةً يسيرةً لم تُحدَّد، ثم ارتحل عن الهند في طلب العلم إلى مدينة زَبِيد باليمن، وأقام بها زمناً طويلاً، حتى نُسِبَ إليها واشتهَرَ باسم (الزَّبِيدي)، ولم يُحدِّد الجَبَرْتيُّ وغيرُهُ ممن ترجموا له: بَدْءَ المدةِ التي استَقَرَّ بها في زَبِيدَ واليَمَنِ ولا آخِرَها، لكنه قد يُستفاد من نسبتِهِ إليها

= إحسان عباس، وفي هذا الكتاب مواضـعُ أخرى فيها شيء عن الحافظ الزبيدي، وذلك عند ذكر بعض مؤلفاته في حروفها.

٦ ــ الترجمـة التي كتبها الأستاذ عبدالستار أحمد فَرَّاج، وقدَّمَ بها للجزء الأول من الطبعة الكويتية من «تاج العروس» سنة ١٣٨٥، في الصفحات أ ــ د ك.

٧ ــ الزبيدي في كتابه تاج العروس للدكتور هاشم طه شلاش. وقفت عليه بعد الفراغ من كتابة هذه الترجمة، فقطفت منه جملة واحدة في تآليفه.

٨ ــ وترجم له الأخ الأستاذ الأديب الكبير فضيلة الشيـخ علي الطنطاوي أمتَـعَ اللّه تعالى به، في كتابه «رجالٌ من التاريـخ» ص ٢٨٣ ــ ٢٨٩ من الطبعة السابعة سنة ١٤٠٦، فأخرجه في صورة مُشَعْوِذ دجَّال، جَعَل المشيخةَ تجارةً، وكان يُنظِّمُ مسرحيات عجيبة. . . ويقدم هدايا لبعض باشوات مصر هي رشوةٌ ظاهرة. . . ، فشَطَّ قلمُهُ الرصينُ في ترجمته، واللّه يغفرُ لي وله وللحافظ الزبيدي ولسائر المسلمين.

(١) نسبة إلى السيد أبـي الفرج الوَاسِطي العراقي، الذي يقال: إنه هاجَرَ إلى الهند بعدَ غزوةِ هولاكو لبغداد.

واشتهارِهِ باسم (الزبيدي): أنها مدةٌ طويلة، لا تقِلُّ عن أربع سنوات إلى عشرِ سنوات أو تزيدُ.

وقد ذكروا أنه سافر إلى الحجاز ــ أي من اليَمَن ــ في سنة ١١٦٣، فكانت سِنُّهُ آنذاك في الثامنَةَ عَشْرَة، كما ذكروا أنه سافر إلى مصر في سنة ١١٦٧، فكان عمرُهُ ٢٢ سنة، وتوطَّنها وبقي بها ٣٨ سنة إلى آخِرِ حياتِهِ، وتوفي فيها سنة ١٢٠٥، رحمه الله تعالى. هذا كلُّ ما عرفتُه عن ارتحالِهِ وانتقالِهِ ثم استقرارِهِ في القاهرة إلى الوفاة.

شيوخه:

عُرِفَ من شيوخِهِ من علماءِ الهند ثلاثة: العلامة محمد فاخر الإِلَه آبادي، الملقَّب بالزائر، والمحدِّث الفقيهُ الشاهُ وليُّ الله الدِّهْلَوي، صاحبُ كتاب «حُجَّة الله البالغة»، والعلامةُ المحدِّثُ نورُ الدين محمد القَبُوليّ ــ نسبة إلى قَبُولَة بالفتح: حِصْنٌ منيعٌ بالهند، لقِيَهما في دِهْلِي، كما جاء في «أبجد العلوم» ٣: ٢٧ ــ ٢٨، و «فهرس الفهارس» ١: ٥٣٤.

ولم يذكروا أين لقي الشيخَ الأولَ من هؤلاء الشيوخ الثلاثة، أما لقاؤه الشيخين: الدِّهْلَوي والقَبُولي، فالظاهرُ أنه لقِيَهما قبلَ مغادرتِهِ الهندَ في أول نشأته، لأنَّ الشاه ولي الله الدهلوي، خرج إلى الحجاز في سنة ١١٤٣، وبقي فيها إلى سنة ولادة الزبيدي سنةِ ١١٤٥، ثم عاد إلى بلده. ولم يُذْكَر أن الزبيديَّ زار الهند بعد استقراره في القاهرة، فما بقي إلا أنه لقِيَهُ ولَقِيَ القَبُوليَّ في أوَّل نشأته، لأنهما من كبار شيوخ الهند، الذين يقصِدُهم العوامُّ والخواصُّ للتبرُّكِ بهم، والتشرُّفِ بمَجالِسِهم والنظرِ إليهم، فيكون لَقِيَهما صغيراً هناك.

أما شيوخُه من غير علماء الهند، فقد قال هو في «معجمه الصغير»: «هذا بَرْنَامَجُ شيوخي الذين لقيتُهم في سِيَاحتي وأسفاري، مرتَّباً لهم على

حروف المعجَم، ثم أُتبِعُهم بشيوخ الإجازة، ثم بما لي من المؤلَّفات، وعلى الله أتوكل، وبه أستعين». كما في «فهرس الفهارس» ١: ٥٣١ ـ ٥٣٣.

ثم ساق أسماءَ شيوخه الذين لقِيَهم، فبلغوا ٩٣ شيخاً، ثم ساق أسماءَ شيوخِهِ بالإجازة، فبلغوا ١٥ شيخاً، وأضاف إليهم شيخُنا الحافظُ عبدُ الحي الكَتَّاني في «فهرس الفهارس» ١٤ شيخاً، ثم ٤٩ شيخاً، فبلغ عدَدُهم ٧٨ شيخاً، فيكون عدَدُ شيوخِ التلقِّي والسَّمَاع مع عَدَدِ شيوخِ الإجازةِ ١٧١ شَيْخ، وهذا العَدَدُ دون ما ذكره شيخنا الكتاني لعَدَدِ شيوخه.

قال شيخنا في «فهرس الفهارس» ١: ٥٢٧، وهو في سياقِ تعداد شيوخه ـ أخذاً من الترجمةِ المكتوبةِ له في آخر «تاج العروس» ١٠: ٤٦٩: «... ثم ارتحل لطلب العلم، فدخل زَبِيدَ، وأقام بها مدةً طويلة، حتى قيل له: الزَّبِيدي، وبها اشتَهَر. وحَجَّ مراراً، وأَخَذَ عن نحوٍ من ثلاثِ مئة شيخ، ذكرهم في معاجمه: الكبير، والصغير، وألفيَّة السَّنَدِ وشَرْحِها، حتى قال عن نفسه في «ألفيته»:

وقلَّ أن تَرَى كتاباً يُعتَمَدْ ... إلا ولي فيه اتصالُ بالسَّنَدْ

أو عالِماً إلا ولي إليهِ ... وسائطٌ تُوقِفُني عليهِ».

ومن أشهر شيوخه الذين أَخَذَ عنهم بزَبِيدَ واليمن: السيد العلامة أحمد بن محمد مقبول الأهدل، والشيخ رضي الدين عبدالخالق بن أبي بكر النمري المِزْجاجي الزبيدي الحنفي، الإمام الفقيه اللغوي، إمام السنة ومقتدى الجماعة، والشيخ محمد بن علاء الدين عبدالباقي المِزجاجي الزبيدي الحنفي الفقيه، وكثيرون سواهم ذَكَرَهم في «معجمه» وبعضِ إجازاتِهِ للمستجيزين.

قال تلميذُهُ المؤرِّخُ الجَبَرْتيُّ في تاريخه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ١: ٣٣٧، في ترجمة الشيخِ (عبدِالخالق المِزجاجي): «وسَمِعَ

عليه شيخُنا السيد محمد مرتَضى: «الصحيحين»، و«سنن النسائي» كلَّه، بقراءته عليه في عَيْنِ الرضا: موضع بالنَّخْل خارجَ زَبِيد، كان يَمْكُثُ فيه أيامَ خِرافِ النَّخْل ـ أي اجتِنَائِهِ وجَنْيِهِ ـ، و«الكنز» في الفقه الحنفي، و«المنار» في الأصول الحنفي، كلاهما للنَّسَفِي، ومُسَلْسَلاتِ شيخِهِ ابن عَقِيلة، وهي خمسةٌ وأربعون مسلسلاً. وسَمِعَ عليه أيضاً المسلسلَ بيوم العِيد، ولازَمَ دروسَهُ العامَّةَ والخاصَّة، وبه تخرَّج».

أما شيوخه في الحرمين الشريفين قبل انتقاله واستقراره بمصر، فعدَدُهم غيرُ قليل، ومن أبرزهم: الشيخُ المحدِّثُ عمر بن أحمد بن عقيل الحُسَيني المكي الشافعي، الشهير بالسَّقَّاف، والسيدُ عبدُالله بن إبراهيم المِيْرغَنِي الحُسَيني المكي الطائفي الحنفي، والشيخُ الإمامُ اللغوي النحرير أبو عبدالله محمد بن محمد الشَّرَفي الفاسي، نزيلُ طيبة المنورة، والشيخُ عبدُالله السِّنْدي، وعبدالله السَّقَّاف، وسليمان بن يحيى، وعبدالرحمن العيدروس.

وقرأ عليه «مختصر السعد» في البلاغة، ولازمه ملازمة كلية، وأجازه بمروياته ومسموعاته، قال الزَّبيدي: وهو الذي شوَّقني إلى دخول مصر، بما وصفه لي من علمائها وأمرائها وأدبائها، وما فيها من المشاهِدِ الكرام، فاشتاقت نفسي لرؤياها، وحَضَرتُ مع الركب، وكان الذي كان، وقرأ عليه طَرَفاً من «الإحياء» وكان ذلك بين سنة ١١٦٣ وسنة ١١٦٦، فإنه ورد إلى مصر في تاسع صفر سنة ١١٦٧.

قال المؤرِّخ الجَبَرْتيُّ تلميذُه في «تاريخه» ١: ٣٢٥ ـ ٣٢٦، في ترجمة الشيخ (عمر بن أحمد بن عقيل): «الشيخُ المسنِدُ عمر بن أحمد بن عقيل الحسيني المكي الشافعي، الشهير بالسَّقَّاف، ابنُ أختِ حافِظِ الحِجَازِ عَبْدِاللَّهِ بن سالم البصري، ولد بمكة سنة ١١٠٢، رَوَى عن خالِهِ المذكور، وعن الشيخين العجمي والنَّخْلِي. . .، وتوفي سنة ١١٧٤، رحمه الله تعالى.

وبه تخرَّجَ شيخنا محمد مرتَضى، وسمعتُ منه أنه اجتمع به في المدينة المنورة عند باب الرحمة، وسَمِعَ منه، وأجازه إجازةً عامَّة، وذلك في سنة ١١٦٣، ولازمه بمكة سنة ١١٦٤، وسَمِعَ منه أوائل الكتب الستة، والمسلسلَ بالعيد، وأباح له كُتُبَ خالِهِ يُراجِعُ فيها ما يَحتاجُ إليه».

وقال الجَبَرْتي أيضاً في «تاريخه» ٢: ١٤٧، في ترجمة (السيد عبدالله بن إبراهيم المِيْرغَني المكي الطائفي): «اجتمَعَ به شيخنا السيد مرتضى بمكة في سنة ١١٦٣، وانتقل السيدُ عبدالله إلى الطائف في سنة ١١٦٦، ومات سنة ١٢٠٧».

وقال الحافظ الزَّبيديُّ نفسُهُ، في مقدمته لكتابه «تاج العروس من جواهر القاموس»، وهو يتحدَّثُ عن مصادره في شرحه، وشيوخِهِ في هذا العلم: «ومن أجمع ما كُتِبَ عليه ــ أي القاموس ــ مما سَمِعتُ ورأيتُ: شرْحُ شيخنا الإمامِ اللغوي أبي عبدالله محمد بن الطيِّب بن محمد الفاسي، المتولِّدِ بفاس سنة ١١١٠، والمتوفَّى بالمدينة المنورة سنة ١١٧٠، وهو عُمْدَتي في هذا الفن، والمُقَلِّدُ جِيْدِي بحُلَى تقريرِه المُسْتَحْسَن، وشَرْحُهُ هذا عندي في مجلَّدين». ثم قال وهو يذكُرُ شيوخَه في الرواية لكتاب «القاموس»:

«أخبرنا شيخُنا المُحدِّثُ الأصوليُّ اللُّغَويُّ نادرةُ العصر، أبو عبدالله محمد بن محمد بن موسى الشَّرَفيُّ الفاسيُّ، نزيلُ طيبة طاب ثَراهُ، فيما قُرِىءَ عليه في مواضع منه وأنا أسمَعُ، ومناوَلَةً للكل سنةَ ١١٦٤، قالَ: قرأْتُهُ ــ أي القاموس ــ على شيخنا الإمام الكبير أبي عبدالله محمد بن أحمد المُنَاوِي، والعلاَّمة...». انتهى.

أما شيوخه في مصر وغيرِها بعد توطنه لها ففيهم كثرةٌ بالغة، فقد وَصَلَ إلى مصر ــ كما تقدم ــ في تاسع صَفَر سنة ١١٦٧، وسكن بخان الصَّاغَة، وأوَّلُ من عاشَرَهُ وأَخذ عنه السيدُ عليُّ المقدسيُّ الحنفي من علماء مصر،

وحَضَر دُرُوسَ أشياخ الوقتِ فيها، كالشيخ أحمد المِلَّوِي، والجوهـري، والحِفْنِي، والبَلِيـدي، والصَّعِيـدي، والمَـدَابغي، وغيـرِهم، وتلقَّى عنهم وأجازوه، وشَهِدُوا بعلمِهِ وفضلِهِ وجَودةِ حِفظِه.

واعتَنَى بشأنه إسماعيل كَتْخُدَا عَزَبَان، وأولاَهُ بِرَّهُ حتى راجَ أمـرُهُ، وتَرَوْنَقَ حالُهُ، واشتَهَرَ ذكرُه عند الخاصِّ والعام، ولَبِسَ الملابسَ الفاخرة، وركِبَ الخيول المُسَوَّمة، وسافر إلى الصعيد ثلاث مرات، واجتمـع بأكابره وأعيانه وعلمائه، وأكرمه شيـخُ العَرَب همام وإسماعيلُ أبو عبدالله وأبو علي وأولادُهُ نصير، وأولادُ وافي، وهادَوْهُ وبَرُّوهُ.

وكذلك ارتحل إلى الجهات البحرية مثل دِمْيَاط، ورَشِيد، والمنصورة، وباقي البَنَادر ــ المَوَانيء للبلدان ــ العظيمة مراراً، حين كانت مُزَيَّنَةً بأهلها، عامرةً بأكابرها، وأكرمَهُ الجميـع، واجتمـع بأكابر النواحي وأربـاب العلم والسلوك، وتلقَّى عنهم وأجازوه وأجازهم، وصنَّف عِدَّةَ رِحْلاتٍ في انتقالاته في البلاد القِبْلِيَّة والبَحْرية ــ أي الجنوبية والشِّمَالية ــ ، تحتوي على لطائف ومحاورات، ومدائـحَ نظماً ونثراً، لو جُمِعَتْ كانت مجلَّداً ضخماً.

قـال شيخنا الكتـاني، رحمه الله تعـالى، في «فهـرس الفهـارس» ١ : ٥٣٦ ــ ٥٣٧ «ومَـعَ كثرةِ شيوخِ المترجَم ــ الزَّبيدي ــ كثرةً هائلةً بالنسبة إلى مَشَايخهِ ومُعَاصِريه: كان غيرَ مكتفٍ بما عنده، بل دائمَ التطلُّبِ والأَخْذِ ومُكاتبةِ مَنْ بالآفاق، حتى إني رأيتُ بخطه في كُنَّاشَةِ ابن عبدالسلام الناصِري ــ أحَدِ مُحَدِّثي المغرب الكبار ــ ، استدعاءً كتبه لمن يلقاهُ ابن عبدالسلام المذكور، ونصُّهُ بحروفه:

«الحمدُ لله على جزيل أَفضالِهِ، وعَمِيم نَوَالِهِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد وصحبِهِ وآلِه، وبعدُ، فالمؤمَّلُ من صَدَقاتِ مَوَالينا الساداتِ العلماءِ الأعلام، أدام الله لهم العِزَّ والاحتشام، وأتمَّ بهم نِظَامَ الإسلام:

الإجازَةَ لهذا العبدِ الفقير إلى مولاه، الكاتِب اسمَهُ أدناه، بما يجوزُ لهم وعنهم روايتُهُ في معقول أو منقول، أو فروع أو أصول، مع ذكرِ مشايخهم على قَدْرِ الإمكان، وذكرِ أسانيدهم إن تيسَّرَ، وكَتَبَ العبدُ إلى الله أبو الفيض محمد مرتَضى بن محمد بن محمد الحُسَيني الواسطي العراقيُّ الأصل، الزبيديُّ، نزيلُ مصر، غَفَر الله له بمَنِّه، يومَ الخميس ١٦ ربيعٍ سَنَةَ ١١٩٧ حامداً مصلياً. . .» إلى آخره. قال شيخنا الكتانيُّ بعد هذا:

وإن تعجَبْ فاعجَبْ لهذه الهِمَّةِ والحِرصِ من هذا الحافظ العظيم الشأن، وعدمِ شِبَعِهِ، وكثرةِ نَهَمِهِ، فإنه عاش بعدَ كَتْبِ هذا الاستدعاءِ نحوَ الثمان سنوات، ومنهومانِ لا يَشبعان: طالبُ علم وطالبُ دُنْيَا.

كما وقفتُ على استدعاءٍ كتبه السيد مرتضى أيضاً، لشيخِهِ مفتي زَبِيد السيد سُلَيمان بن يحيى الأهْدَل، يستجيزُ منهُ فيه لنفسِهِ ولجماعة من أصحابِهِ سمَّاهم، قال: «ومنهم فتايَ بلالُ الحبشي، وزَوْجي زُبَيْدَةُ بنت المرحومِ ذُوْ الفِقَار الدمياطي، وفتاتايَ: سَعَادَةُ، ورحمةُ، الحَبَشِيَّتانِ». انتهى. وقد أثبتَ الاستدعاءَ المذكور صاحبُ «النَّفَس اليماني والرَّوْح الريحاني»[1] ص ٢٤٦ ــ ٢٥٣، وصاحبُ «أبْجَد العلوم» ٣: ٢٠ ــ ٢٧.

وقال شيخنا الحافظ الكتاني في «فهرس الفهارس» ١: ٥٢٧ ــ ٥٣١ و٥٤٣: «واشتَهَرَ أمرُهُ ــ الزَّبِيديِّ ــ، وانتشَر في الدنيا خَبَرُهُ، بعدَ استيطانِهِ بمصر، وكان هذا الرجلُ نادرةَ الدنيا في عصرِهِ ومِصرِه، ولم يأتِ بعدَ الحافظِ ابن حجر وتلاميذِهِ أعظمُ منه اطلاعاً، ولا أوسعُ روايةً وتلماذاً ــ أي تَلامِيذَ ــ، ولا أعظمُ شُهرةً، ولا أكثرُ منه علماً بهذه الصناعة الحديثيَّةِ وما إليها.

---

(١) هو كتابٌ نفيسٌ جداً في إجازةِ القُضَاة بني الشوكاني، تأليفُ الإمام مفتي اليمن عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى بن عُمَر مقبولٍ الأهدل. مطبوع، ولم أقف عليه.

كاتَبَ أهلَ الأقطار البعيدةِ بفاسَ وتَونسَ والشامِ والعراقِ واليمنِ وكاتبوه، وقد كنتُ في صِغَري وقفتُ على أوراقٍ تتضمَّنُ وُرُودَ استدعاءٍ، على الحافظ أبي العلاء العراقي المغربي من المشرق، فلم أشُكَّ أنها للزَّبِيدي المترجَم، حتى ظَفِرتُ بعدَ ذلك بما أيَّد ظني.

فهو خِرِّيْتُ هذه الصِّنَاعَة، ومالكُ زِمامِ تلك البِضاعَة، وكان الناسُ يَرْحلون إليه ويكاتبونه لتحرير أنسابِهم وتصحيحها من المشرق والمغرب، ويَظهَرُ من ترجمتِهِ وآثارِهِ أن هذه الشُّغْلَةَ الضئيلةَ من علوم الرواية، الموجودةَ الآنَ في بلاد الإسلام، إنما هي مقتَبَسةٌ من أبحاثِهِ وسَعْيِه، وتصانيفِه ونَشْرِه، وإليه فيها الفضلُ يَعُود، لأنه الذي نَشَر لها الألوية والبُنُود.

قال تلميذُه الجَبَرْتي في «تاريخه» ٢ : ١٠٦ : «لم يَزَل المترجَمُ يَحرِصُ على جَمْع الفنون التي أغفَلَها المتأخرون، كعلم الأنساب والأسانيدِ وتخاريج الأحاديث واتصالِ طرائِقِ المحدِّثين المتأخرين بالمتقدمين، وألَّفَ في ذلك كتباً ورسائلَ ومنظوماتٍ وأراجيزَ جَمَّة.

وأحيا إملاءَ الحديث على طريقِ السلف، في ذكر الأسانيد والرواةِ والمُخَرِّجين، من حِفظِهِ على طرقٍ مختلِفة، وكلُّ من قَدِمَ عليه يُملي عليه حديثَ الأولية برُواتِهِ ومُخَرِّجيه، ويكتُبُ له سَنَداً بذلك وإجازةً وسَمَاعَ الحاضرين.

وكان إذا دعاه أَحَدُ الأعيانِ من المصريين إلى بيوتهم، يَذهَبُ مع خَواصِّ الطلبةِ والمُقْرِىءِ والمستمِلي وكاتبِ الأسماء، فيَقرأ لهم شيئاً من الأجزاء الحديثية أو بعضَ المسلسلات، بحضور الجماعةِ وصاحبِ المنزلِ وأصحابِهِ وأحبابِهِ وأولادِهِ، وبناتُهُ ونِساؤُهُ من خلف الستائر، وبين أيديهم مَجامِرُ البَخُور بالعَنْبَرِ والعُودِ مُدَّةَ القراءة، ثم يختمون ذلك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، على النَّسَقِ المعتاد، ويَكتُبُ الكاتبُ أسماءَ الحاضرين

والسامعين حتى النساءِ والصبيانِ والبناتِ، واليومَ والتاريخَ، ويكتبُ الشيخُ تحت ذلك: (صحيحٌ ذلك)، وهذه كانت طريقةَ المحدِّثين في الزمانِ السالِف، كما رأيناه في الكتب القديمة». انتهى.

ولِعِظَمِ شُهرتِهِ كاتَبَهُ مُلُوكُ النواحي من التُّرك، والحجاز، والهند، واليمن، والمغرب، والسودان، وفَزَّان، والجزائر، واستجازوه، وممن أَخَذ عنه من ملوك الأرضِ خليفةُ الإسلامِ في وقته: السلطانُ عبدُ الحميد الأوَّلُ ووزيرُهُ الأكبر محمد باشا بالمكاتبة، واستُدعِيَ للآستانة ـ إصطنبول ـ فاعتذر. وذَكَر الجَبَرْتيُّ عن المترجَم أنه كان يَعرِفُ اللغة التركية والفارسية، بل وبعضَ لسانِ الكُرْج[1].

واستشكل الدكتور طَه هاشم شلاش معرفتَهُ لغةَ الكُرْج، قائلاً: كيف عَرَفها الزبيديُّ ولم يَذهب إلى موضعها؟ والجوابُ عندي أنها كانت لغة الجواري الكُرْجيَّات، وكان الناس يستحسنون هذه الجواري لحُسْنِهن وجمالِهن، فيُكثرون من اقتنائهن وتملُّكِهن، فتكونُ معرفتُهُ بها من الجواري الكرجيات التي كانت عنده وفي محيطه، والله تعالى أعلم.

وقال عنه من أعلام المغرب الحافظُ ابنُ عبد السلام الناصريّ، في «رحلته» لمَّا ترجَمَهُ فيها، وقد استغرقَتْ ترجمتُهُ فيها نحوَ عَشْرِ كراريس، بعدَ أن حلَّاه فيها بـ«الحافظِ الجامِعِ البارعِ المانِع»: «ألفيتُه عديمَ النظير في كمالِ الاطلاع على الأحاديث النبوية وتراجم الرجال، وله مع ذلك كمالُ الاطلاع والحفظ للغةِ والأنساب.

---

(١) قال العلامة ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ٤ :٤٤٦ «الكُرْجُ بالضم ثم السكون، وآخِرُهُ جيم، وهو جِيلٌ من الناس نصارى، كانوا يسكنون في جبال القَبْق ـ وهو جَبَلٌ متصل ببابِ الأبواب وبلادِ اللّان، وهو آخِرُ حدود أَرْمِينِيَة ـ لهم ولاية تُنسَبُ إليهم ومُلْكٌ ولُغَةٌ برأسِها». انتهى.

قد طار صِيتُهُ في هذه البلاد المشرقية، حتى بالعراق واليمن والشام والحرمين وإفريقية: المغربِ، تونسَ، طرابُلُسَ، وغيرِها، تأتي إليه الأسئلةُ الحديثيَّةُ وغيرُها من أقطار الأرض، جَمَع الله له من دواوين الحديث والتفسير واللغة وغيرِها من أشتاتِ العلوم، ما لم يَجمَعْهُ أحدٌ فيما شاهدناه من علماء عصرنا شَرْقاً وغَرْباً، ولا شيخُنا الحافظُ إدريسُ العراقي[١].

تراه يَشْتَرِي، ويَنْسَخُ دائماً بالأجرة، يَستعيرُ من الأقطار البعيدة، ويُؤتى إليه بالكتب هديةً، ومع ذلك يُحَبِّسُ ـ أي يَقِفُ ـ ويُعطي، وله اليَدُ الطُّولَى في التأليف، فهو ـ واللّهِ ـ سيوطيُّ زمانه، انخرق له من العوائد فيها ما انخرَقَ لابن شاهين وابنِ حجر والسيوطي، ولو أنهم جُمِعُوا لديه لتيقَّنوا أنَّ الفضيلة لم تكن للأول». انتهى.

وقد كانت سُنَّةُ الإملاء انقطعَتْ بموت الحافظ ابن حجر وتلاميذه كالحافظينِ السخاويِّ والسيوطيِّ، وبهما خُتِمَ الإملاء، فأحياه المترجَمُ بَعْدَ مماتِه، ووَصَلَتْ أماليه إلى نحوِ أربع مئة مجلس، كان يُملي في كل اثنين وخميسٍ فقط، وقد جُمِعَ ذلك في مجلدات، ولكني بعدَ البحثِ لم أظفر بها إلى الآن، وقد قال هو، رحمه الله تعالى، في خطبة «شرحه» على «القاموس»: «حَلَلْتُ بوَضْعِهِ ذِرْوَةَ الحُفَّاظ، وحَلَلْتُ بجَمْعِهِ عُقْدَةَ الألفاظ». انتهى.

وقد عَدَّ الشهابُ المَرْجاني في «وَفِيَّاتِ الأَسْلَاف» وصاحبُ «عَوْن المعبود على سنن أبي داود» ٤: ١٨١ في أول كتاب المَلاحِم: المترجَمَ من

---

(١) قال عبد الفتاح: ومن قرأ أسماءَ مصادره في مقدمة «تاج العروس» وأسماءَ مصادره في أوائل كتب «إحياء علوم الدين» في شرحه عليه: عَلِمَ أن هذا الذي قاله شيخنا الكتاني لا مبالغة فيه.

المُجَدِّدين المُحَدِّثين على رأسِ المِئةِ الثانيةَ عَشْرَةَ. وممن رأيتُهُ وَصَفَهُ بذلك تلميذُه العلامة الأديبُ الشهابُ أحمد بن عبد اللطيف البَرْبِير البَيْرُوتي، في كتابه «عُقُود الجُمَان فيمن اسمُهُ سُلَيْمان»، ولَعَمْري إنه لجديرٌ بذلك، لتوفُّرِ أغلَبِ شُرُوطِ التجديد فيه». انتهى كلامُ شيخنا الكتاني.

ثم قال شيخنا الكتاني، رحمه الله تعالى ٢ : ٥٣٩ ــ ٥٤١ : «ويَروِي عن المترجَمِ أعلامُ كلِّ بَلَدٍ ومِصْرٍ». فسَمَّى من المصريين ١٣ عالِماً وغيرَهم، وسَمَّى من الحجازيين ٤ علماءَ وغيرَهم، ومن الشاميين ٨ علماءَ وغيرَهم، ومن العراقيين ٥ علماءَ وغيرَهم، ومن الجزائريين ٧ علماءَ وغيرَهم، ومن الطَّرَابُلُسِيِّين عالمينِ ٢، ومن التونسيين ٥ علماءَ وغيرهم؛ ومن المغاربة ١٩ عالماً وغيرَهم، ومن اليمنيين عالمينِ ٢ وغيرَهم من الأعلام، فبَلَغَ عدَدُ من سَمَّاه منهم ٦٥ عالماً، وهذا أقَلُّ من القليل من العلماء الذين رَوَوْا عنه، أو استجازوا منه، فهذا العَدَدُ كالنموذج، وليس هو بالاستقصاءِ والاستقراء، ولذا قال وراءَ أسماءِ عُلَماءِ كلِّ بلدٍ: وغيرهم.

قال الجَبَرْتيُّ في «تاريخه» ٢ : ١٠٦ : «ثم إنَّ بعض علماء الأزهر ذهبوا إليه وطلبوا منه إجازة، فقال لهم: لا بد من قراءة أوائل الكتب، واتفقوا على الاجتماع بجامع شَيْخُون بالصَّلِيْبَة الاثنين والخميس، تباعُداً عن الناس، فشرعوا في «صحيح البخاري» بقراءةِ السيد حُسَين الشَّيْخُوني، واجتَمَعَ عليهم بعضُ أهلِ الخِطَّةِ والشيخُ موسى الشَّيخُوني إمامُ المسجد وخازنُ الكتب، وهو رجلٌ كبيرٌ معتبَرٌ عند أهلِ الخِطَّةِ وغيرِها.

وتناقَلَ في الناسِ سَعْيُ علماءِ الأزهر، مثلِ الشيخ أحمد السُّجَاعي، والشيخ مصطفى الطائي، والشيخ سليمان الأكراشي، وغيرِهم، للأخذِ عنه، فازداد شأنُهُ وعَظُمَ قَدْرُه، واجتَمَعَ عليه أهلُ تلك النواحي وغيرِها من العامَّةِ

والأكابرِ والأعيان، والتمسوا منه تبيينَ المعاني، فانتقل من الرواية إلى الدراية، وصار دَرْساً عظيماً، فعند ذلك انقطع عن حضورِهِ أكثَرُ الأزهريَّة[1].

وقد استَغنَى عنهم هو أيضاً، وصار يُملي على الجماعة بعد قراءة شيء من «الصحيح»: حديثاً من المسلسلات أو فضائل الأعمال، ويَسْرُدُ رجالَ سندِهِ ورُواتَهُ من حفظِهِ، ويُتْبِعُه بأبياتٍ من الشعر كذلك، فيتعجَّبون من ذلك، لكونهم لم يعهدوها فيما سَبَق من المُدَرِّسين المصريين.

وافتتح درساً آخر في مسجد الحنفي، وقرأ «الشمائل» في غير الأيام المعهودة، بعدَ العصر، فازدادَتْ شُهرتُه، وأقبلَتْ الناسُ من كل ناحيةٍ لسماعِهِ ومشاهدةِ ذاته، لكونها على خلاف هيئة المصريين وزِيِّهم».

صلتُهُ بالناس وقبولُه عندهم:

قال تلميذه الجَبَرْتي في «تاريخه» ٢ :١٠٧، بعد ما سَبَق ذكرُهُ: «يقولُ الحقيرُ: إني كنتُ مُشَاهِداً وحاضراً في غالب هذه المجالس والدُّروسِ ومَجالِسَ أُخَرَ خاصَّةٍ بمنزلِهِ، وبمسكنِهِ القديم بخان الصاغة، وبمنزلنا بالصنادقية وبولاق، وأماكنَ أُخَر كنا نذهب إليها للنزاهَةِ، مثل غَيْط المَعَدِّيَّة والأزْبَكِيَّة وغير ذلك، فكنا نشغل غالبَ الأوقات بسَرْد الأجزاء الحديثيَّة وغيرِها، وهو كثيرٌ، بثبوت المسموعاتِ على النسخ وفي أوراق كثيرة موجودة إلى الآن.

---

(١) لأنَّ الأزهريين أبقاهم الله تعالى، وأعزَّهم بالعلم والدين، ونَفْعِ المسلمين، وكثَّر سَوَادَهم في الصالحين المخلصين المتقين، يُتقِنُ كبارُهم علومَ الدراية إتقاناً جيداً ممتازاً، وفي رأسها: الفقهُ والأصولُ والتفسيرُ وشرحُ أحاديث الأحكام وما يتصلُ بذلك، وعلوم العربية، فلذا لمَّا انتقَلَ الحافظُ الزبيديُّ إلى علومِ الدراية انقطعوا عنه، وأما علومُ الرواية وخاصةً منها: الحديثَ الشريف وروايتَهُ وتخريجَهُ ورجالَهُ وصِناعَتَهُ الحديثية فهم فيه مُقِلُّون جداً، بعدَ عصرِ الحافظ ابن حجر وأقرانِهِ وتلامذتِهِ وشيوخه.

وانجذب إليه بعض الأمراء الكبار مثلُ مصطفى بك الإسكندراني، وأيوب بك الدفتردار، فسَعَوْا إلى منزله، وترددوا لحضور مجالسِ دروسه، وواصلوه بالهدايا الجزيلة والغِلَال، واشتَرَى الجواري، وعَمِلَ الأطعمة للضيوف، وأكرم الواردين والوافدين من الآفاق البعيدة، وحَضَرَ عبد الرزَّاق أفندي الرئيسُ من الديار الرومية ــ إصطنبول ــ، وسَمِعَ به، فحَضَرَ إليه والتَمَس منه الإجازة وقراءةَ «مقامات الحريري»، فكان يذهب إلى الشيخ بعد فراغه من درس شيخون، ويطالع له ما تيسَّرَ من «المقامات»، ويفهمه معانيَها اللغوية.

ولما حَضَرَ محمد باشا عزت الكبير، رَفَع شأنه عنده، وأصعَدَهُ إليه، وخَلَعَ عليه فَرْوَة سَمُّور، ورتَّبَ له تعييناً من كِلارِهِ ــ أي مخزنه ومطبخه ــ من لحم وسَمْن وأرز وحطب وخبز، ورتَّبَ له عَلُوفَةً ــ أي راتباً ــ جزيلةً بدفتر الحرمين والسائرة، وغِلالاً من الأنبار، وأنهى إلى الدولة شأْنَهُ، فأتاه مرسومٌ بمرتَّب جزيل بالضربخانة، وقَدْرُهُ مئةٌ وخمسون نصفاً فِضَّةً في كل يوم، وذلك في سنة ١١٩١.

فعَظُمَ أمرُهُ وانتشر صيتُه، وطُلِبَ إلى الدولة ــ في إصطنبول ــ في سنة ١١٩٤، فأجاب ثم امتنع، وترادفت عليه المراسلات من أكابر الدولة، وواصلوه بالهدايا والتُّحَف والأمتعة الثمينة في صناديق، وطار ذكره في الآفاق، وكاتبه ملوك النواحي من الترك والحجاز والهند واليمن والشام والبصرة والعراق وملوك المغرب والسودان وفَزَّان والجزائر والبلاد البعيدة.

وكثرت عليه الوفود من كل ناحية، وترادفَتْ عليه منهم الهدايا والصلات والأشياء الغريبة، وأرسلوا إليه من أغنام فَزَّان، وهي عجيبةُ الخِلْقَة، عظيمةُ الجُثَّة، يُشبِهُ رأسُها رأسَ العِجْل، وأرسلها إلى أولاد السلطان عبد الحميد، فوَقَع لهم موقعاً. وكذلك أرسلوا له من طيور البَبَّغَاءِ، والجواري والعبيد

والطواشية، فكان يرسل من طرائف الناحية إلى الناحيةِ المستغـرَب ذلك عندها، ويأتيه في مقابلتها أضعافُها، وأتاه من طرائف الهند وصنعاء اليَمَن وبلادِ سُرْت وغيرِها أشياءُ نفيسة، وماءُ الكادي والمُرَبَّيَات والعُـوْدُ والعنبر والعِطْرشَاهِ بالأرطال.

وصار له عند أهل المغرب شهرةٌ عظيمة ومنزلةٌ كبيرة واعتقادٌ زائد، حتى إنَّ أحدَهم إذا ورد إلى مصر حاجّاً ولم يَزُرْه ولم يَصِله بشيء، لا يكون حَجُّهُ كاملاً، فتراهم في أيامِ طُلُوع الحجّ ونُزُولِهِ مزدحمين على بابه من الصباح إلى الغروب، وكلُّ من دَخَلَ منهم قدَّم بين يدي نجواه شيئاً مّا، فِضَّةً أو تَمْراً أو شَمْعاً، على قَدْرِ فَقْره وغِناه.

وبعضُهم يأتيه بمراسَلات وصلاتٍ من أهل بلاده وعلمائِها وأعيانها، ويلتمسون منه الأجوبة، فمن ظَفِرَ منهم بقطعةِ ورقةٍ ولو بمقدار الأُنمُلَة، فكأنما ظَفِرَ بحُسْنِ الخاتمة! وحَفِظها معه كالتميمة! ويَرى أنه قد قُبِلَ حَجُّه، وإلا فقد بـاء بالخَيْبَةِ والندامة، وتوجَّهَ عليه اللَّوْمُ من أهل بلاده، ودامت حَسْرَتُه إلى يوم مِيعادِه، وقِسْ على ذلك ما لم يُقَل(١).

نعم يُنكَرُ على الزبيديّ أشدَّ الإنكار ــ وهو الفقيهُ المحدِّثُ الحافظُ خادمُ السنة المطهرة ــ إذا صَحَّ ما صَنَعَهُ عندما تُوفِّيَتْ زوجتُهُ! قال الجبرتي:

---

(١) قلت: لا يخلو هذا الكلامُ ــ وما حَذفتُهُ على شاكلتِهِ وأشَدّ ــ من مبالغةٍ فيما يبدو، وعَزَا الشيخُ الكتانيُّ هذا إلى الحَسَدِ في نَفْسِ تلميذه الجَبَرْتي، فإن صَحَّ ما قال فهو السبب في هذه المبالغات، وإن لم يكن فلا يَلحَقُ الزبيديَّ بذلك عابٌ إلا إذا عَلِمَ به ورَضِيَه وأقرَّه، وإلا فـالعَوَامُّ كـالهَوَامّ، لا يُضبَطُ لهم تصـرُّف، ولا يَستقيمُ لهم عقل، ولا يتسنَّى تهذيبُهم وإقامتُهم على الجادَّة إلا بقُوَّةٍ رادعة وتفهيمٍ دائمٍ وزمنٍ طويل، ومن أَجْلِ هذا قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني، رحمه الله تعالى: لو كان العَوَامُّ عبيدي لأعتقتُهم وأسقطتُ وَلَائي عنهم.

«حَزِنَ عليها حُزناً كثيراً، ودَفَنَها عند المشهد المعروف بمَشْهَدِ السيدة رُقَيَّة، وعَمِلَ على قبرها مَقاماً ومقصورة وسُتوراً وقناديلَ، ولازَمَ قبرَها أياماً كثيرة، وتجتمِعُ عنده الناسُ والقُرَّاءُ والمُنْشِدُون، ويَعملُ لهم الأطعمةَ والثريدَ والكسكسو والقهوةَ والشَّرَبَاتِ، وقَصَدَهُ الشعراء بالمراثي، فيَقبلُ منهم ذلك، ويُجيزُهم عليه»!

فأين هذا العملُ من النصوص الصحيحة الصريحة المحرِّمةِ له، ولكن لكلِّ عالم زَلَّة! فالحُبُّ للميت والحُزنُ عليه لا يُسِيغَانِ مخالفةَ الشرع «ولا نَقُولُ إلا ما يُرضِي الرَّبّ».

قال الجَبَرْتي: «ثم تزوَّجَ بعدها بأخرى، وهي التي مات عنها وأحرزَتْ ما جَمَعَهُ من مالٍ وغيرِه».

ولمَّا بَلَغَ ما لا مزيدَ عليه من الشهرة وبُعْدِ الصِّيتِ وعِظَم القَدْرِ والجاهِ عند الخاصِّ والعام، وكَثُرَتْ عليه الوفودُ من سائر الأقطار، وأقبلَتْ عليه الدنيا بحذافيرها من كل ناحية: لَزِمَ دارَه، واحتجَبَ عن أصحابه الذين كان يُلِمُّ بهم قبلَ ذلك، إلا في النادر لغرضٍ من الأغراض، وتَرَكَ الدروسَ والإقراءَ، واعتكَفَ بداخلِ الحريم، وأغلَقَ البابَ، ورَدَّ الهدايا التي تأتيه من أكابر المصريين ظاهِرةً.

وأرسل إليه مرَّةً أيوبُ بك الدفتردار مَعَ نجلِهِ خمسين إرْدَبّاً من البُرِّ، وأحمالاً من الأُرُزّ والسَّمْن والعَسَل والزيت، وخمسَ مئة ريالٍ نقود، وبُقَج كَسَاوِي ــ أي رِزَم أَلْبِسَة ــ أقمشةً هندية، وجُوْخاً، وغيرَ ذلك، فردَّها، وكان ذلك في رمضان[1]، وكذلك مصطفى بك الإسكندراني وغيرُهما، وحَضَرا إليه، فاحتَجَبَ عنهما ولم يَخرج إليهما، ورجَعَا من غير أن يُواجِهاه.

---

(١) الظاهر أنها أُرسِلَتْ إليه ليُفرِّقَها على مَنْ يَرَى، بمناسبةِ رمضان والعيد. وهذا معتادٌ من الأغنياء الكبار مع العلماءِ الكبار.

ولمَّا حَضَرَ حسن باشا إلى مصر ــ أي من جانبِ السلطان في إصطنبول ــ لم يَذهب الشيخُ إليه، بل حَضَر هو لزيارته، وخَلَعَ عليه فَرْوَةً تليقُ به، وقَدَّمَ له حِصاناً مَعْدُوداً مزيناً؟ بسَرْجٍ وعَباءَةٍ، قيمتُهُ أَلْفُ دينار، أعدَّه وهيَّأه قبلَ ذلك. وكانت شفاعتُهُ عنده لا تُرَدُّ، وإن أَرْسَل إليه إرساليةً في شيءٍ، تلقَّاها بالقبولِ والإجلال، وقَبَّلَ الورقةَ قبلَ أن يقرأها ووضَعَها على رأسِه، ونفَّذَ ما فيها في الحال[1].

وأَرسَل مرةً إلى أحمد باشا الجزَّار مكتوباً، وذَكَر له فيه أنه المَهْدي المنتظر، وسيكون له شأن عظيم، فوقع عنده بموقع الصدق، لميل النفوس إلى الأماني، ووَضَع ذلك المكتوبَ في حِجابِه المقلَّدِ به مع الأحراز والتَّمائِم، فكان ــ أي الجزَّارُ ــ يُسِرُّ بذلك إلى بعض من يَرِدُ عليه ممن يَدَّعي المعارفَ في الجُفُور والزَّايِرْجات، ويَعتقدُ صِحَّتَهُ بلا شك[2].

---

(١) قال الشيخ عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» ١ : ٥٣٠ و٥٤٣، بعدَ ذكرِ ثناءاتِ العلماء الكبار من مختلِف الأقطار، على الحافظِ الزَّبيدي: «وقد ترجَمَهُ ترجمةً طَنَّانةً تلميذُهُ الجَبَرْتيُّ في «تاريخه»، لكنه ما سَلِمَ من حَسَدِه، وقد تجرَّد له من متأخري المصريين محمد إبراهيم فني المصري، في جزء صغيرٍ سمَّاه «الجوهر المحسوس في ترجمةِ صاحب شرح القاموس»، وهو عندي بخطِّه.

ولِمَا أُوتِيَهُ المترجمُ من سَعَةِ المدارك، وقُوَّةِ الحافظة، وعظيمِ المشاركة، وبُعْدِ الصِّيت، وكثرةِ التأليف، وعظيمِ التلاميذ: كَثُرَ حَسَدَتُه وأعداؤه إلى الآن. وقد قال السيوطي: ما كان كبيرٌ في عَصْرٍ قطُّ إلا كان له عَدُوٌّ من السَّفِلَة، إذْ الأشراف لم تَزَل تُبتَلَى بالأطراف». انتهى.

وهذا الخَبَرُ الذي ساقه الجبرتيُّ مساق النقد، إذ قَبِلَ الزبيديُّ هديةَ نائب السلطان الأعظم: من الحَسَد! والله أعلم.

(٢) هذا كذبٌ بلا شك، فما الشيخُ الحافظ الزبيدي من بابةِ الكَذَبَةِ الدجَّالين، والمشعوِذين المرتزِقين، فالظاهرُ أنَّ الخيالُ عند الجزَّارِ صاحب «الحِجاب والأحراز والتمائم» هو الذي نَسَجَ له هذه الأسطورة، وهي من الأباطيل المكشوفة.

واتَّفَقَ أن مولاي محمداً سلطان المغرب، رحمه الله تعالى، وَصَلَهُ بصِلاتٍ قبلَ انجماعِهِ الأخير وتزهُّدِهِ، وهو يَقبلُها بالحمدِ والثناءِ والدعاء.

فأَرسَل له في سنة ١٢٠١ صِلةً لها قَدْرٌ، فردَّها وتورَّعَ عن قبولها، وضاعَتْ ولم ترجع إلى السلطان، وعَلِمَ السلطانُ ذلك من جوابه، فأَرسَل إليه مكتوباً قرأتُه، وكان عندي ثم ضاع في الأوراق، ومضمونُهُ العِتابُ والتوبيخُ في رَدِّ الصِّلَة، ويقولُ له: إنك رددتَ الصلةَ التي أرسلناها إليك من بيتِ مالِ المسلمين، وليتك حيث تورَّعتَ عنها، كنتَ فرَّقتَها على الفقراء والمحتاجين، فيكونَ لنا ولك أجْرُ ذلك، إلا أنك رددتَها وضاعَتْ!». انتهى كلامُ الجَبَرْتي.

والرسالةُ التي أشار إليها الجبرتيُّ هنا، وحَكَى بعضَ عباراتها، وضاعَتْ منه، قد حَفِظَها غيرُهُ، فإذا هي من المآثِرِ والمفاخر للحافظ الزَّبيدي، تُثبِتُ وَرَعَهُ ونباهَتَهُ لما يُقدَّمُ إليه من المال، ووَزْنَهُ له بميزانِ الشرع والفِقه، وهذا نصُّها من كتابِ «فهرس الفهارس» ١: ٥٤٢، جاء فيه:

«وفي «تذكرة المحسنين في وفَيَات الأعيانِ وحَوادثِ السنين»: «حدَّثني الفقيهُ العلامة سيدي محمد بن سعد التِّلِمْساني: أنَّ الشيخ المذكور ــ الحافظَ الزبيديَّ ــ لمَّا تُوفِّي قُوِّمَتْ كُتُبُهُ بخمسةٍ وعشرين ألْفـاً، فبَلَغَ الخَبَرُ إلى السلطان التركي، فقال: لقد بخستموها، فجَعَلَ لها خمسةً وسبعين ألفاً، وجَعَلَها حَبْساً ــ أي وَقْفاً ــ على طلبةِ العلم بمصر.

وكان صاحبُ الترجمة ــ الحافظُ الزبيدي ــ بَعَثَ له سلطانُ المغرب ــ يعني سيدي محمد بن عبد الله ــ صِلَةً جزيلةً مع شيخ الحجيج، فلمَّا بلَغَتْهُ الرسالةُ ومكَّنَهُ منها، قال له: إني سائلُك هل علماءُ المغرب يَستوفون حَقَّهم من بيتِ المال؟ قال: نعم: فهل أشرافُهُم وضعفاؤهم ليس بهم خَصَاصة؟ فَسَكَت، فقال ــ الزَّبيديُّ: لا يَحِلُّ لي أخذُ شيء من ذلك، وإني في غير إيالَتِهِ ــ أي في غيرِ أرضِهِ التي يحكُمُها ــ ثم رَجَع بها لمحلِّه.

وبعدَ مدة من شهرٍ أو أكثَرَ، طَلَبَهُ وقال له: ادفع المالَ لرجل عيَّنه، وأمَرَهُ أن يَبنيَ به مسجداً ففعل، ويُعرَفُ بزاويتِهِ إلى الآن، يُقامُ به الذكرُ ونوافلُ الخيرات». انتهى ما في «فهرس الفهارس». فمثلُ هذا الموقفِ الوَرِع الطيِّب، الدالِّ على التورُّعِ والنزاهةِ والبصيرة، يُعابُ به الشيخُ ويُساقُ في النقدِ له؟ حقاً كما قال شيخنا الكتاني في الجَبَرْتي: (ما سَلِمَ الزَّبِيديُّ من حَسَدِه).

واستفدنا من الخبرِ الأول المذكورِ في هذا النص: سِرَّ بقاءِ كتب الحافظ الزبيدي ومكتبتِهِ الهائلةِ الحافلة في مصر، إنها من وقف السلطان العثماني، رحمه الله تعالى، على طلبة العلم بمصر، تقديراً لعِلْمِ الحافظِ الزبيدي ومَقامِهِ.

مؤلَّفــاته:

عُرِفَ الإمامُ الحافظُ الزبيدي بكثرة التـآليف المتنوعـة، في الفنون المختلِفة، تَبَعاً لتنوِّع علومِهِ ومَعارفه، وسَعَةِ محفوظاته ومقروءاته ومَوَاهِبِه، وقد جاوزت آثارُهُ مِئةَ مؤلَّف، وهو لم يُعمَّر عُمراً طويلاً كالشيوخ المعمَّرين، فقد وُلِدَ سنة **١١٤٥**، وتُوفِّي سنة **١٢٠٥**، فعاش ٦٠ سنة، وهي في جَنْبِ ما تَرَك من آثارٍ عِظام ليست بالعمر الطويل، ولكنْ شُعْلَةُ هِمَّتِهِ، ووَقْدَةُ ذكائِهِ وفِطنَتِهِ، ودأَبُهُ المتواصلُ الدائمُ في العلم تحصيلاً وتعليماً، أورَثَهُ هذا التراثَ الكبيرَ، والعلمَ الغزير.

وحَسْبُهُ من هذه المؤلَّفاتِ التي جاوزَتْ المِئة: كتابانِ عظيمان، ضخمان جليلان، هما: «تاجُ العروس من جواهر القاموس» و«إتحافُ السادةِ المتقين بشرح إحياء علوم الدين»، فقد سَجَّلَ فيهما إمامَتَهُ الفذَّة في علوم الشرع واللغة العربية، فللَّه درُّهُ ما أقوى عَزْمَهُ ومَضاءَه، وما أعلى هِمَّتَهُ القَعْسَاء، وما أحضَرَ وأوسَعَ حِفظَهُ المتين، وما أشدَّ حِفـاظَهُ على الأوقـاتِ والليالي

والساعات، فلذا جاء بهذه المكتبةِ الكبيرة، والذخيرة الوفيرة. رحمه الله تعالى وأحسَنَ إليه كِفَاءَ جُهدِهِ واجتهادِهِ في خدمةِ العلمِ واللغةِ والدين.

وأنا أُورِدُ هنا أسماءَ مؤلَّفاتِه، مرتَّبَةً على حروفِ المعجم، كما جاءت في المقدمة التي كتبها الأستاذُ عبدُ الستار أحمد فَرَّاج، لطبعةِ «تاج العروس» الكويتيةِ، وقد وقع فيها ذكرُ بعض الكتب مرتين، نظراً لوجود الاختلافِ في أوَّلِهِ، فذُكِرَ مرّتين في موضعين، وقد أشرتُ بالرقم في أول السطر إلى تعدادها، وبالرقم في آخر الاسم إلى المؤلَّفِ الحديثيِّ ـ أي ما يتَّصلُ بالحديثِ وعلومِهِ ـ منها:

١ ـ الابتهاج بختم صحيح مسلم بن الحجاج (وفي آخر تاج العروس: الابتهاج بذكر أمراء الحاج). (١)

٢ ـ إتحاف الأصفياء بسلاسل الأولياء.

٣ ـ إتحاف الإخوان في حكم الدخان. (وفي الجبرتي: هدية الإخوان في شجرة الدخان).

٤ ـ إتحاف بني الزمن في حكم قهوة اليَمَن.

٥ ـ إتحاف السادة المتقين بشرح أَسرارِ إحياء علوم الدين. (٢)

٦ ـ إتحاف سيد الحي بسلاسِل بني طيّ.

٧ ـ الاحتفال بصوم الست من شوال. (٣)

٨ ـ اختصار مشيخة أبـي عبد الله البَيَاني. (٤)

٩ ـ أربعون حديثاً في الرحمة. (٥)

١٠ ـ أرجوزة في الفقه.

١١ ـ إرشاد الإخوان إلى الأخلاق الحِسان.

١٢ ـ الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة. (٦)

١٣ ـ الإشغاف بالحديث المسلسل بالأشراف (وانظر برقم ٩٨: مقدمة سَمَّاها...). (٧)

١٤ ـ إعلام الأعلام بمناسك حج بيتِ الله الحرام.
١٥ ـ إقرار العين بذكر من نُسِبَ إلى الحَسَنِ والحُسَين.
١٦ ـ إكليل الجواهر الغالية في رواية الأحاديث العالية. (٨)
١٧ ـ ألفية السند ومناقب أصحاب الحديث، في ١٥٠٠ بيت. (٩)
١٨ ـ الأمالي الحَنَفِيَّة. في مجلد.
١٩ ـ الأمالي الشيخونية. في مجلدين.
٢٠ ـ إنالة المُنَى في سِرِّ الكُنَى.
٢١ ـ الانتصار لوالِدَيّ النبيِّ المختار.
٢٢ ـ إنجاز وَعْدِ السائل في شرح حديث أم زرع من الشمائل (في التاج: شرح حديث أم زرع). (١٠)
٢٣ ـ إيضاح المدارك عن نَسَب العَوَاتِك.
٢٤ ـ بذل المجهود في تخريج حديث شيبتني هود (في التاج: تخريج حديث شيبتني هود). (١١)
٢٥ ـ بُلغَةُ الأريب في مصطلح آثار الحبيب. (١٢)
٢٦ ـ تاج العروس من جواهر القاموس.
٢٧ ـ التحبير في الحديث المسلسل بالتكبير. (١٣)
٢٨ ـ تُحفة العِيد (انظر برقم ٣٦: التغريد في . . .). (١٤)
٢٩ ـ تُحفة الودود في ختم سنن أبي داود. (١٥)
٣٠ ـ تخريج أحاديث الأربعين. (١٦)
٣١ ـ تخريج حديث شيبتني هود (انظر: بذل المجهود). (١٧)
٣٢ ـ تخريج حديث نِعْمَ الإدامُ الخل (انظر برقم ٤٣: جزء من حديث نعم الإدامُ الخل). (١٨)
٣٣ ـ ترويح القلوب بذكر ملوك بني أيوب.
٣٤ ـ التعريف بضروري علم التصريف.

٣٥ ــ التعليقة الجلِيلَة على مسلسلات ابن عَقِيلَة. (١٩)

٣٦ ــ التغريد في الحديث المسلسل يوم العيد (انظر: تحفة العيد). (٢٠)

٣٧ ــ التفتيش في معنى لفظ الدرويش.

٣٨ ــ تفسير على سورةِ يونس، على لسان القوم.

٣٩ ــ تكملة على شرح حِزب البكري للفاكهي.

٤٠ ــ تكملة القاموس عما فاته من اللغة.

٤١ ــ تنبيه العارف البصير على أسرار الحِزب الكبير.

٤٢ ــ جزء: طُرُق: اسمَحْ يُسْمَحْ لك.

٤٣ ــ جزء في حديث: نِعم الإدامُ الخَلُّ (انظر برقم ٣٢: تخريج حديث. . .).

٤٤ ــ الجواهر المنيفة في أصول أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة (انظر برقم ٧٣: عِقد الجواهر المنيفة). (٢١)

٤٥ ــ حديقة الصَّفَا في والدَيْ المصطفى.

٤٦ ــ حُسن المحاضرة في آداب البحث والمناظرة.

٤٧ ــ حكمة الإشراق إلى كُتَّاب الآفاق.

٤٨ ــ حلاوة الفانيد في إرسال حلاوة الأسانيد. (٢٢)

٤٩ ــ الدُّرَّة المُضِيَّة في الوصيَّة المَرْضِيَّة. مئتان وعشرون بيتاً.

٥٠ ــ رسالة في أصول الحديث. (٢٣)

٥١ ــ رسالة في أصول المُعَمَّى.

٥٢ ــ رسالة في تحقيق قول أبي الحسن الشاذلي «وليس من الكلام». . . إلخ.

٥٣ ــ رسالة في تحقيق لفظ الإجازة.

٥٤ ــ رسالة في طبقات الحفاظ. (٢٤)

٥٥ ــ رسالة في المناشي والصفين؟

٥٦ ـ رَشْفُ سُلاف الرحيق في نسب حضرة الصِّدِّيق.
٥٧ ـ رشْفة المُدام المختوم البِكري من صفوة زُلال صِيَغ القُطب البَكري.
٥٨ ـ رفع الشَّكْوَى لعالم السِّرِّ والنَّجْوَى.
٥٩ ـ رفع الكَلَل عن العِلَل (أربعون حديثاً انتقاها من الدارقطني). (٢٥)
٦٠ ـ رفعُ نِقاب الخَفَا عمن انتَمَى إلى وَفَا وأبـي الوَفَا.
٦١ ـ الروض المؤتلَف، في تخريج حديث: يَحمِلُ هذا العِلمَ من كلِّ خَلَف. (٢٦)
٦٢ ـ زهـرة الأكمام المُنْشَقّ عن جُيوبِ الإلهـام بشـرح صِيغَـةِ سيـدي عبد السلام.
٦٣ ـ شرح ثلاث صِيَـغ لأبـي الحَسَن البكري.
٦٤ ـ شرح حديث أم زرع (انظر برقم ٢٢: إنجاز وَعْدِ السائل). (٢٧)
٦٥ ـ شرح سَبْع صِيَغ المسمَّى بدلائل القُرب للسيد مصطفى البكري.
٦٦ ـ شرح الصدر في أسماء أهلِ بدر.
٦٧ ـ شرح صِيغَةِ السيد البدوي.
٦٨ ـ شرح صِيغَةِ ابن مَشِّيْش.
٦٩ ـ شرح على خطبة الشيخ محمد البحيري البرهاني على تفسير سورة يونس.
٧٠ ـ العَرُوس المَجْلِيَّة في طُرُقِ حديثِ الأولية. (٢٨)
٧١ ـ العِقد الثمين في حديث اطلبوا العلمَ ولو بالصين. (٢٩)
٧٢ ـ عِقد الجُمَان في أحاديثِ الجانّ. (٣٠)
٧٣ ـ عِقد الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبـي حنيفة (انظر برقم ٤٤: الجواهر المنيفة). (٣١)
٧٤ ـ عِقد الجوهر الثمين في الحديث المسلسل بالمحمَّدِين. (٣٢)
٧٥ ـ العِقد المكلَّل بالجوهَرِ الثمين في طرق الإلباسِ والذكرِ والتلقين.
٧٦ ـ العِقد المنظم في أمهات النبـي صلى الله عليه وسلم.

٧٧ ـ عَقِيلة الأتراب في سَنَدِ الطريقة والأحزاب.

٧٨ ـ الفَجْرُ البابلي في ترجمة البابلي.

٧٩ ـ الفوائد الجَلِيْلَة على مسلسلات ابنِ عَقِيلَة (انظر برقم ٣٥: التعليقة الجَلِيْلَة). (٣٣)

٨٠ ـ الفيوضات العليَّة بما في سورة الرحمن من أسرار الصِّيغة الإلهية (انظر برقم ١٠٠: منح الفيوضات).

٨١ ـ قَلَنْسُوَة التاج في بعض أحاديث صاحب الإسراء والمعراج. (٣٤)

٨٢ ـ قَلَنْسُوَة التاج (رسالة بالعنوان نفسِهِ، ألَّفها باسم الشيخ محمد بن بُدَيْر المقدسي، وذلك لمَّا أكمل شرح القاموس المسمى: تاج العروس، فأَرسلَ إليه كراريس من أوله حين كان بمصر، وذلك في سنة ١١٨٢، لِيُطْلِعَ عليها شيخَهُ عَطِيَّة الأُجْهُوري، ويكتُبَ عليها تقريظاً، ففعل ذلك وكتب إليه يستجيزه، فكَتَبَ إليه أسانيدَه العالية في كراسة، وسمَّاها: قلنسوة التاج). (٣٥)

٨٣ ـ القول الصحيح في مراتب التعديل والتجريح. (٣٦)

٨٤ ـ القول المثبوت في تحقيقِ لفظِ التابوت.

٨٥ ـ كشف الغِطَا عن الصلاة الوُسْطَى. (٣٧)

٨٦ ـ كشف اللثام عن آداب الإيمان والإسلام.

٨٧ ـ كوثر النبع لِفتىً جوهريٍّ الطبع (ذُكِرَ في التاج في (وضأ) و(هندب).

٨٨ ـ لقطُ اللآلىء من الجوهر الغالي (وهي أسانيد الأستاذ الحِفْني، وكتب له إجازته عليها في سنة ١١٦٧، وذلك سنة قدومه إلى مصر). (٣٨)

٨٩ ـ لُقطة العجلان في ليس في الإمكان أبدَعُ مما كان.

٩٠ ـ المربِّـي الكابُلي فيمن رَوَى عن الشمسِ البابلي. (٣٩)

٩١ ـ المِرقاةُ العليَّة بشرح الحديث المسلسل بالأولية. (٤٠)

٩٢ ـ مَعارفُ الأبرار فيما للكُنَى والألقاب من أسرار.

٩٣ـ المعجم الأكبر (قال الكَتَّاني: إنه وَقَفَ على نسخةٍ منه بالمدينة المنورة، في مكتبة شيخ الإسلام، واستنسخه لنفسِه، وإنه يشتمل على نحوِ ست مئةِ ترجمةٍ من مَشايخِهِ والآخذين عنه). هذا، وفي آخر تاج العروس في الترجمة التي للزبيدي: حتى إنه تلقَّى عن نحوٍ من ثلاث مئة شيخ، ذَكَر أسماءَهم في برنامجه. وفيها أيضاً: «وللمترجم تآليفُ غيرُ هذا الشرح، تزيد على مئة كتاب، ذكرها في برنامجه».

٩٤ـ المعجم الصغير. (٤١)

٩٥ـ معجم شيوخ السجادة الوفائية. (٤٢)

٩٦ـ معجم شيوخ العلامة عبد الرحمن الأُجْهُوري شيخ القراء بمصر. (٤٣)

٩٧ـ المقاعد العندية في المشاهد النقشبندية. مئة وخمسون بيتاً.

٩٨ـ مقدمة سمَّاها: إسعاف الأشراف (انظر برقم ١٣: الإشغاف).

٩٩ـ مناقب أصحاب الحديث منظومة في ٢٥٠ بيتاً. (٤٤)

١٠٠ـ مِنَح الفيوضات الوفية فيما في سورة الرحمن من أسرار الصِّفَة الإلهية (انظر برقم ٨٠: الفيوضات العلية).

١٠١ـ المواهب الجليَّة فيما يتعلق بحديث الأولية (وفي كتابٍ: المِنَح الجليَّة). (٤٥)

١٠٢ـ نَشْقُ الغوالي من تخريج العوالي (عوالي شيخه علي بن صالح الشادري). (٤٦)

١٠٣ـ نشوة الارتياح في بيان حقيقة الميسر والقِداح.

١٠٤ـ النفحة القدسية بواسطة البَضْعَة العيدروسية.

١٠٥ـ النوافح المِسكيَّة على الفوائح الكِشْكِيَّة (في كتاب الشيَّال: النوافح المَلَكِيَّة).

١٠٦ـ هديَّة الإخوان في شجرة الدُّخان (انظر برقم ٣: إتحاف الإخوان).

١٠٧ـ الهدية المرتضيَّة في المسلسل بالأوليَّة. (٤٧)

ويستفاد من هذا أن مؤلفاتِ الحافظ الزبيدي، المتصلةَ بعلوم الحديث تَبلُغُ نحو ٤٧ مؤلَّفاً. وذلك قَدْرٌ كبير يدل على اهتمامه البالغ بالحديث الشريف وعلومه.

وعدَّدَ الأستاذ الدكتور هاشم طَه شلاش مؤلفات الحافظ الزبيدي، في كتابه «الزبيدي في كتابه تاج العروس» ص ١٣٣ ـ ١٦٥، فذَكَرَ له في الحديث وعلومه ٣٧ مؤلَّفاً، وفي اللغة ١٣ مؤلَّفاً، وفي التصوف ١٩ مؤلَّفاً، وفي الفقه وأصوله ٨ مؤلفات، وفي العقائد ٣ مؤلفات، وفي التفسير ٢ مؤلفين، وفي رجال السند ٥ مؤلفات، وفي المشيخات ١١ مؤلفاً، وفي التراجم والطبقات ٩ مؤلفات، وفي الأنساب ١٦ مؤلفاً، وفي التربية ٢ مؤلفين، وفي الخط ١ مؤلفاً، وفي الجغرافية ٣ مؤلفات، وفي الأدب ٢ مؤلفين، وفي موضوعات أخرى ٧ مؤلفات، فبلغَتْ ١٤٠ مؤلَّفاً. وأشار الدكتور الفاضل إلى مواطن ذكرها في «تاج العروس» أو غيره، مما يُفيد الباحثَ المعتنيَ بكتب الزبيدي، رحمه الله تعالى.

وجاء في كتاب «الأعلام» للزركلي في ضِمن مؤلفاته: «مختصر العَيْن، اختَصَر به كتاب العَيْن المنسوب للخليل بن أحمد». والمعروفُ أن الذي اختَصَر كتابَ العين هو أبو بكر محمد بن الحَسَن الزُّبَيْدي» بالتصغير، نسبة إلى القبيلة لا إلى البلد زَبِيد التي هي بفتح الزاي. وأبو بكر هذا أندلسي، توفي سنة ٣٧٩ هجرية، أي قبل مؤلِّفِ «تاج العروس» بثمانيةِ قرون، انظر ترجمتَهُ عند ابن خَلِّكَان وغيرِهِ.

كلمةٌ حول كتابَيْهِ: «تاج العروس» و «إتحاف السادة المتقين»:

١ ـ تاج العروس: قال المؤرخ الجبرتي ٢: ١٠٥ في ترجمته: «وشرع شيخنا في شرح القاموس حتى أتمه في عِدَّة سنين، وسماه «تاج العروس من جواهر القاموس»، ولما أكمله أَولَمَ وليمةً حافلة، جَمَع فيها طلاب العلم

وأشياخ الوقت بغَيْط المَعَدِّية، وأطلعهم عليه واغتبطوا به، وشهدوا بفضله وسعة اطلاعه ورسوخه في علم اللغة، وكتبوا عليه تقاريظهم نثراً ونظماً[١].

فممن قرَّظ عليه شيخُ الكل في عصره الشيخُ علي الصعيدي، والشيخ أحمد الدردير، والسيد عبد الرحمن العيدروس، والشيخ محمد الأمير، والشيخ حسن الجُدَّاوي، والشيخ أحمد البِيلي، والشيخ عطية الأُجْهُوري، والشيخ عيسى البراوي، والشيخ محمد الزيات، والشيخ محمد عبادة، والشيخ محمد العوفي، والشيخ حسن الهَوَّاري، والشيخ أبو الأنوار السادات، والشيخ علي القِنَاوي، والشيخ علي خرائِط، والشيخ عبد القادر بن خليل المَدَني، والشيخ محمد المكي، والسيِّد علي القدسي، والشيخ عبد الرحمن مفتي جُرْجَا، والشيخ علي الشاوِريّ، والشيخ محمد الخربتاوي، والشيخ عبد الرحمن المُقْرِي، والشيخُ محمد سعيد البغداديُّ الشهيرُ بالسُّوَيْدي، وهو آخِرُ من قرَّظَ عليه، وكنتُ إذ ذاك حاضراً ــ أي عند تقريظ الشيخ السُّوَيدي في التاريخ المذكور بَعْدُ ــ، وكَتَبَهُ نظماً ارتجالاً، وذلك في منتصف جمادَى الثانِيَةِ سنة ١١٩٤.

ولما أنشأ محمد بك أبو الذهب جامِعَهُ المعروفَ به بالقُرْبِ من الأزهر،

---

(١) قال عبد الفتاح: لا شك أن الزبيدي إمامٌ في اللغةِ وحفظِها، وإتقانِ ضبطِها وروايتِها ونقلِها، فهو أمينٌ في ذلك جِدُّ أمين، وهو مع إمامته في اللغة تقع له بعضُ التعابيرِ الناشزةِ عن المسموع منها، فهو قد يُخطىء في استعمال حروف الجر، فيَذكُرُ حَرْفاً مكانَ حرفٍ آخَرَ منها، كما بَسَطَهُ الدكتور هاشم طَه شلاش في كتابه الماتِع «الزَّبيدي في كتابه تاج العروس» ص ٦٦٤، وقد وقع منه في آخر كتابه هذا «بلغةِ الأريب» قولُهُ: «وسماعُهُ من أصلِ شيخِه، أو فَرْعٍ قُوبِلَ عليه). والصوابُ: «قُوبِلَ بِهِ» كما جاء في كتب اللغة.

فلذا كانت الحُجَّةُ فيما يَنقلُهُ ــ هو وكلُّ عالم لغوي أو نحوي ــ، لا فيما يقولُه من عبارته وإنشائه، فقد وقع لكبار الأئمة السالفين والخالفين اللغويين والنحويين كلماتٌ نَدَّتْ عن جادة اللغة المسموعة التي نقلوها لنا، فاعلم ذلك.

وعَمِلَ فيه خِزانةً للكتب، واشتَرَى جملةً من الكتب ووَضَعَها بها، أنْهَوْا إليه «شرح القاموس» هذا، وعرَّفوه أنه إذا وُضِعَ بالخِزانةِ كَمَلَ نِظامُها وانفردت بذلك دون غيرها، ورغَّبُوه في ذلك، فطَلَبَه وعوَّضَهُ عنه مِئةَ ألفِ درهم فِضَّة، ووضعه فيها». انتهى.

وجاء في المقدمة التي كتبها الأستاذ عبد الستار أحمد فراج، لطبعة «تاج العروس» الكويتية، في الصفحة (ط)، تحت عنوان (تأليف تاج العروس)، ما يلي:

«بدأ الزبيدي في تأليف تاج العروس حوالَيْ سنة ١١٧٤، بعدَ قدومِهِ إلى مصر بسبعة أعوام، وسِنُّهُ إذْ ذاك **٢٩** عاماً، وانتهى من تأليفه في رجب سنة **١١٨٨** ــ فألَّفه في نحو **١٤** عاماً، وانتهى من تأليفه وعمره نحو **٤٣** عاماً ــ واستغرق تأليفُ الجزء الأول ستةَ أعوام وبضعةَ أشهر، وانتهت الأجزاءُ التسعةُ الباقيةُ في سبعةِ أعوام وبضعةِ أشهر.

فالجزءُ الأول يَقرُبُ تأليفُهُ من نصفِ الزمن الذي أَلَّف فيه الكتابَ جميعَه، وما ذلك إلا لأنه بَدْءُ عَمَلٍ جديد، وتَجْمِيعٌ من كل الكتب، حتى ذُلِّلَتْ أمامَه الصِّعابُ، وفُتِحَتْ الأبواب، ووَضَحَ له السبيل، فسلكه بعدَ ذلك دون تأخير، كَتَبَ الزبيدي كلَّ مؤلَّفِهِ بنفسِه، وكان بعدَ ذلك يُسلِّم مُسَوَّداتِهِ إلى تلاميذه ليُبيِّضوها ويُراجِعُوه فيها.

والنسخةُ المبيَّضةُ بخطوطٍ مختلِفة، مُتقارِبَةٍ في الجمالِ والإتقانِ من ناحيةِ الخط. وهذه النسخةُ المبيَّضةُ هي التي أَخَذَها منه محمد بك أبو الذهب، حينما أنشأ جامِعَهُ المعروفَ به بالقرب من الأزهر، وعَمِلَ فيه خزانة للكتب، وعوَّضَهُ عنه مبلغاً من المال. وهذه النسخةُ موجودةُ الآن بدار الكتب بالقاهرة. وفي خزانة المكتبة التيمورية بدار الكتب بالقاهرة جُزْآن من تجزئَتِهِ بخَطِّه، وفي مكتبة الأزهر قطعةٌ من الكتاب بخطِّه أيضاً.

وحينما وَجَدَ «التكمِلَة» للصاغاني بعدَ مدةٍ عـارَضَها عَلَى مـا أَلَّفَهُ، واستفادَ منها، فالجزءُ الثاني من تجزئتِهِ كان انتهاءُ تأليفِهِ سنة ١١٨٢، ثم أضاف إليه بعد تبييضه ما يأتي: «قال مؤلِّفُهُ محمد مرتَضَى: بَلَغَ عِرَاضُهُ ـ أي مُقَابَلَتُهُ ـ على تكمِلَةِ الصَّاغاني ـ كذا عَدَّى الفعلَ بحرف (على)، والصوابُ تَعْدِيَتُهُ بالباء، عبد الفتاح ـ، في مجالِسَ آخِرُها ١٤ جُمادَى سنَةَ ١١٩٢». وعلى مخطوطةِ «التكمِلَةِ» نفسِها توقيعٌ منه بأنه عارَضَها على تاجِ العروس.

ويقول الزبيديُّ في مكتوبٍ له إلى أَحَدِ شيوخِهِ ـ سليمانَ بنِ يحيـى الأهدلِ اليمني، كتبه بعد سنة ١١٩٥ فيما يُظنُّ، مُثْبَتٍ في كتاب «أبجد العلوم» ٣: ٢٣ «ومما مَنَّ الله تعالى عليَّ أني كتبتُ على القاموس شرحاً غريباً، في عشر مجلدات كوامل، جُمْلَتُها خَمْسُ مئةِ كُرَّاس، مَكَثْتُ مشتغِلاً به أربعة عشر عاماً وشهرين، واشتَهَر أمرُهُ جداً، حتى استكتبه مَلِكُ الروم ـ أي السلطانُ العثماني ـ نسخة، وسلطانُ دَافُوْر نسخة، ومِلِكُ المغرب نسخة، ونسخةٌ منها موجودةٌ في وَقْفِ أمير اللواء محمد بيك بمصر، وبَذَلَ في تحصيله ألفَ ريال، ـ كذا، وتقدَّمَ عن الجَبَرْتي بلفظِ مِئَةَ ألفِ درهم ـ وإلى الآن الطلبُ من ملوكِ الأطرافِ غيرُ متناهٍ». انتهى كلام الأستاذ عبد الستار فرَّاج.

٢ ـ شرح الإحياء: «إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين». قال تلميذُهُ المؤرخ الجَبَرْتي ٢: ١٠٩ في ترجمته: «وشَرَع شيخنا في شرح كتاب إحياء علوم الدين للغزالي، وبَيَّضَ منه أجزاء، وأَرسَل منها إلى الروم ـ أي إصطنبول وبلاد العثمانيين ـ والشام، والمغرب، ليشتَهِرَ مثلَ شرح القاموس ويُرغَبَ في طلبه واستنساخه». انتهى.

وهذا الكتابُ الفَذُّ العظيمُ، الغنيُّ بالأبحاثِ الوافرة المحرَّرة، والتوسعِ الباهر في تخـريج الأحـاديث، والتحقيقِ العجيب في صِعاب المسـائل، والجامعُ الحافِلُ بالمصادر النادرة، التي يُقدِّمُها الزَّبيديُّ ـ على الغالب ـ في

فاتحة كل كتاب من كتب الإحياء ــ يتلو في العَظَمةِ والإبداع: شَرْحَهُ لكتاب «القاموس»، وهو بحَجْمِهِ في عشر مجلدات كبار.

شَرَعَ فيه الزبيدي في سنة ١١٩٠، وانتهى منه في سنة ١٢٠١، فاستغرق تأليفُهُ ١١ سنة، قال في ختام الجزء الأول منه: نَجزَ في يوم الجمعة بعد الصلاة، لخمسٍ بقينَ من محرَّم الحرام، افتتاح سنة ١١٩٣، على يد مؤلِّفه أبـي الفيض محمد مرتضى الحُسَيني». وقال في ختام الجزء العاشر: «وكانت مُدَّةُ إملائه مع شواغل الدهر وإبلائه أَحَدَ عشر عاماً إلا أياماً، آخِرُها في الخامسة من نهار الأحد خامسِ جُمادَى الثَّانِيَةِ، من شهور سنة ١٢٠١ من هجرة من له العز والشرف، وذلك بمنزلي في سُوَيْقَةِ لالا، بمدينةِ مصر، حَرَسَها الله تعالى وسائرَ بلاد الإسلام».

وقد طُبعَ أولاً في مدينة فاس بالمغرب الأقصى سنة ١٣٠٢ ــ ١٣٠٤، في ١٣ جزءاً، ثم طُبع بمصر سنة ١٣١١ في ١٠ أجـزاء. وهي الطبعـة المشهورةُ المصوَّرةُ المتداولة.

شيء من شعره:

للحافظ الزبيدي، رحمه الله تعالى نظمٌ وشعر، فمن نظمِهِ العِلْميّ: «ألفيَّةُ السُّنَّةِ ومناقبِ أصحاب الحديث» في ١٥٠٠ بيت[1]، وتقدم في أوائل هذه الترجمة في ص ١٣٥ بيتان منها، وبالوقوف عليها تتبيَّنُ سلاسَةُ نظمِها، وفصاحةُ لفظِها، وله نظم عِلميٌّ غيرُها كثير. وله شعر أيضاً، فيه جزالةٌ وحلاوة، وبلاغةٌ وطَلَاوة، وأذكُرُ هنا بعض المقاطيـع التي وقفتُ عليها منه، كنموذجٍ من شعرِهِ وأدَبِهِ:

جاء في «أبجد العلوم» ٣: ٢٨ «واستجاز منه الملِكُ الأعظمُ أبو الفتح

---

(١) انظر كلمة عنها ونموذجاً من أولها، في «فهرس الفهارس» ١: ١٩٩.

نِظامُ الدين عبدُ الحميد خان ــ الأول ــ سلطانُ الروم ــ أي العثمانيين ــ، لكُتُب الحديث، فكَتَبَ له الإجازةَ وسَنَدَ الحديثِ المُسَلْسَل المأثورِ المشهور: «الراحمون يرحمهم الرحمنُ تبارك وتعالى»، مع غيرِهِ من الإجازات.

أوَّلُها: الحمدُ لله الذي رفع مقام أهل الحديث مكاناً علياً، إلى آخره، وكان ذلك في سنة ١١٩٣، وأَتحَفَ معها إلى السلطانِ قصيدةً نَظَمها في مدحه، أوَّلُها:

سَقَى اللَّهُ رَبْعاً كان لي فيه مَرْبَعَا ... ومَغْنَىً بـه غُصْنُ الشَّبيبـةِ أينَعَـا
وحَيَّـا مَقامـاً كـان لي فيـه جِيـرَةٌ ... بهم كان كَأْسِي بالفضائـل مُتْرَعَـا
أَلَا ورَعـا دَهْـراً تَقَضَّى بـأُنْسِهم ... ولولا الهَوَى ما قُلتُ يوماً له رَعَا
خليليَّ مـا لي كلَّمـا لاحَ بـارِقٌ ... تكـادُ حَصَاةُ القَلْبِ أن تَتَصَـدَّعَـا
وإن نَسَمَتْ ريحُ الصَّبَا من دِيارهم ... بكَتْ أعْيُنِي دَمْعـاً يُساجِـلُ أدْمُعَـا

وكانت له زوجةٌ اسمُها: زُبَيْدَة بنتُ ذُو الفِقَار الدِّمْياطي، يُحبُّها حبّاً شديداً، فتوفيت سنة ١١٩٦، فحَزِنَ عليها حزناً كثيراً، ورثاهـا كثير من الشعراء، فكان يُجيزهم بالمال الوفير، ورثاها هو بقصائد ومقطَّعات، أَوْرَدَ منها الجَبَرْتيُّ في «تاريخه» عدة قصائد، منها[1]:

خليليَّ ما لِلأُنْسِ أَضْحَى مُقَـطَّعَا ... ومـا لِفؤادي لا يَـزالُ مُـرَوَّعَـا
أمِنْ غِيَـرِ الدَّهْـرِ المُشِتِّ وحَادِثٍ ... ألمَّ بـرَحْلِي أم تذكَّـرْتُ مَصْرَعَـا
وإلا فِـراقٌ من أَلِيفَـةِ مُهْجَتِـي ... زُبَيْدَةَ ذاتِ الحُسن والفَضْلِ أجمَعَا
مَضَتْ فمَضَتْ عني بها كلُّ لَـذَّةٍ ... تَقَـرُّ بهـا عينـايَ فـانقَطَعَـا مَعَـا

(١) هذا الشعر المشار إليه موجود في الطبعة الأولى المصرية والطبعة الثانية المصرية المحققة من «تاريخ الجَبَرْتي»، وحُذِفَ هو وأمثالُه من الكتاب في طبعة دار الجيل المطبوعة في بيروت! دون إشارة أو تنبيه، وذلك إخلالٌ بالأمانةِ وخيانةٌ في نشر العلم!

لقـد شَرِبَتْ كـأساً سَنَشْـرَبُ كلُّنا ... كما شَرِبَتْ لم يُجْدِ عن ذاك مَدْفَعا
فمَنْ مُبْلِغٌ صَحْبِي بـمكَّـةَ أنـني ... بكَيْتُ فلم أَتْـرُكْ لِعينَيَّ مَـدْمَعَـا

ومنهـا:

زُبَيْـدَةُ شُـدَّتْ للرَّحِيـلِ مَـطِيُّهـا ... غَداةَ الثُّلاثـا في غَلائِلِهـا الخُضْرِ
وطافَتْ بها الأملاكُ من كلِّ وجهةٍ ... ودُقَّ لهـا طَبْلُ السَّمـاءِ بـلا نُكْـرِ
تَمِيسُ كما ماسَتْ عَـرُوسٌ بدَلِّهـا ... وتَخْـطُرُ تِيْهاً في البَـرانِسِ والأُزْرِ
سأبكي عليها مـا حَيِيْتُ وإن أَمُتْ ... ستبكي عِظامِي والأضالِعُ في القَبْرِ
ولستُ بهـا مُسْتَبْقِيـاً فَيْضَ عَبْـرةٍ ... ولا طـالِباً بـالصَّبْرِ عـاقبـةَ الصَّبْـرِ
يقـولـون لا تَبْـكِ زُبَيْـدَةَ واتَّئِـدْ ... وسَلِّ هُمومَ النَّفْسِ بالذِّكْرِ والصَّبْرِ
فتأتِي ليَ الأشجانُ من كل وِجهةٍ ... بمُخْتلِفِ الأحـزانِ بـالهَمِّ والفِكْـرِ

ومنهـا:

أعـاذِلُ من يُرْزَأْ كـرُزْئِيَ لا يَـزَلْ ... كَئِيبـاً ويَزهَـدْ بعـدَهُ في العَـوَاقِب

ومن شعره قولُه رحمه الله تعالى:

توكَّلْ على مـولاكَ واخْشَ عِقابَـهُ ... ودُمْ على التَّقْوَى وحِفظِ الجوارحِ
وقَـدِّمْ من البِـرِّ الـذي تَسْتَـطِيعُـهُ ... ومِن عَمَلٍ يَرْضَاهُ مولاكَ صَالـحِ
وأَقْبِلْ على فِعلِ الجميلِ وبَذْلِـهِ ... إلى أهلِهِ ما اسْطَعْتَ غيرَ مُكالِحِ
ولا تَسمعِ الأقوالَ من كلِّ جانبٍ ... فـلا بُـدَّ من مُثْنٍ عليـكَ وقـادِحِ

وقولُـهُ:

كافُ الكِيَاسَةِ مع كِيْسٍ إذا اجتَمَعا ... يوماً لمَرْءٍ غدا في العَصْرِ سُلطانا
بـالكِيس يُصبحُ مَقْضِيّاً حَـوَائجُـهُ ... وبـالكِيَاسَـةِ يُـولي الكِيْسَ أحيـانـا
والكِيْسُ منفـرداً مُغْنٍ لصـاحِبِـهِ ... والكَيْسُ منفـرداً يـوليـه مَجَّـانـا

وكان نقش خاتم الحافظ المرتَضَى الزبيدي، الذي كان يَطبَعُ به إجازاتِهِ ومكاتيبَهُ بَيْتَ شعر، هذا نصُّهُ:

مُحمَّدُ المرتَضَى يَرْجُو الأَمَانَ غَداً ... بجَدِّهِ وهْوَ أَوْفَى الخَلْقِ بالذِّمَمِ

صِفَتُهُ وحِلْيَتُه:

قال تلميذُهُ الجَبَرْتي في «تاريخه» ٢:١١٤، في آخر ترجمته: «وكان صِفَتُهُ رَبْعَةً، نحيفَ البَدَن، ذهبيَّ اللون، متناسِبَ الأعضاء، معتدِلَ اللحية، قد وَخَطَهُ الشيبُ في أكثرها، مترفِّهاً في مَلْبَسِه، ويَعتَمُّ مثلَ أهلِ مكة عِمامةً منحرفةً بشَاشٍ أبيض، ولها عَذَبَةٌ مَرْخِيَّةٌ على قَفَاه، ولها حَبْكَةٌ وشَرَارِيبُ حَرِيرٍ طولُها قريبٌ من فِتْر، وطَرَفُها الآخَرُ داخِلَ طيِّ العِمامة وبعضُ أطرافِهِ ظاهِر.

وكان لطيفَ الذات، حَسَنَ الصفات، بَشُوشاً بَسُوماً، وَقُوراً محتَشِماً، مُستَحضِراً للنوادرِ والمناسبات، ذكياً لَوْذَعياً، فَطِناً أَلْمَعِيّاً، رَوْضُ فضلِهِ نَضِير، وما لَهُ في سَعَةِ الحِفظِ نظير، جعل الله مَثْواهُ قُصورَ الجِنان، وضريحَهُ مَطَافَ وُفودِ الرحمةِ والغُفران».

وفاته:

وقال الجَبَرْتي: «وماتت زوجتُهُ في سنة ١١٩٦، فحزِنَ عليها حُزْناً كثيراً، . . . ثم تزوَّجَ بعدَها بأخرى، وهي التي مات عنها، وأَحرزَتْ ما جَمَعَهُ من مالٍ وغيره. وأُصيب بالطاعون في شهرِ شعبان من سنة ١٢٠٥، وذلك أنه صلى الجمعة في مسجد الكُرْدِي المواجه لداره، فطُعِنَ بعدما فَرَغَ من الصلاة، ودَخَل إلى البيت واعتُقِلَ لسانُه تلك الليلة، وتُوفِّي يوم الأحد، فأخفَتْ زوجتُهُ وأقاربُها موتَه، حتى نقلوا الأشياءَ النفيسة والمالَ والذخائرَ والأمتعةَ والكتبَ المُكَلِّفَة.

ثم أشاعوا موتَه يوم الاثنيـن، فحَضَر عثمان بك طَبْل الإسماعيلي، ورضوان كَتْخُدَا المجنون، وادَّعى أن المتوفَّى أقامه وصياً مختاراً، وعثمان بك ناظراً، بسببِ أن زوج أختِ الزوجة: من أتباع المجنون، يقال له: حُسَين آغا، فلما حضروا وصُحبَتُهما مصطفى أفندي صادق، أخذوا ما أحبُّوه وانتقَوْه من المجلس الخارج، وخرجوا بجنازتِهِ وصلَّوْا عليه، ودُفِنَ بقَبْرٍ أعدَّه لنفسِهِ بجانب زوجتِهِ بالمشهد المعروفِ بالسيدةِ رُقَيَّة، ولم يَعلم بموته أهل الأزهر ذلك اليوم، لاشتغال الناس بأمر الطاعون، وبُعْدِ الخِطَّةِ، ومن عَلِمَ منهم وذهب لم يدرك الجنازة.

ومات رضوان كتخدا في إثر ذلك، واشتغل عثمان بك بالإمارة لموت سيدِهِ أيضاً، وأُهمِلَ أمرُ تَرِكتِهِ، فأَحْرَزَتْ زوجتُهُ وأقاربُها متروكاتِهِ، ونقلوا الأشياءَ الثمينة والنفيسةَ إلى دارهم.

ونُسِيَ أمرُهُ شهوراً حتى تغيَّرَتْ الدولة، وتملَّكَ الأمراءُ المصريون الذين كانوا بالجهة القِبلية، وتزوَّجَتْ زوجتُه برجلٍ من الأجناد من أتباعِهم، فعند ذلك فتحوا التركةَ بوَصَاية الزوجةِ من طَرَفِ القاضي، خوفاً من ظهورِ وارث، وأظهروا ما انتقَوْه مما انتقَوْهُ من الثياب وبعضِ الأمتعةِ والكتبِ والدَّشْتَات، وباعوها بحضرة الجَمْع، فبلغَتْ نَيِّفاً ومئةَ ألفِ نِصفٍ فضة، فأَخَذَ منها بيتُ المالِ شيئاً، وأُحْرِزَ الباقي مع الأوَّل، وكانت مخلَّفاتُهُ شيئاً كثيراً.

أخبرني المرحومُ حسن الحريري، وكان من خاصَّتِهِ، وممن يَسعى في خدمتِهِ ومُهِمَّاتِهِ، أنه حَضَرَ إليه في يوم السبت، وطَلَب الدخولَ لِعيادتِهِ، فأدخلوه إليه، فوجده راقداً معتقَلَ اللسان، وزوجتُهُ وأصهارُهُ في كَبْكَبَةٍ واجتهادٍ في إخراج ما في داخل الخَبَايا والصناديق إلى اللِّيْوَان، ورأيتُ كَوْماً عظيماً من الأقمشة الهندية والمقصَّبات والكشميري والفِرَاء، من غيـر تفصيلٍ نحـوَ الحِمْلَين، وأشياءَ في ظُروفٍ وأكياس، لا أعلمُ ما فيها.

قال: ورأيتُ عدداً كثيراً من ساعاتِ العُبِّ الثمينة مبدَّداً على بِساطِ القاعة، وهي بغلافاتِ بلادِها، قال: فجلستُ عند رأسِهِ حِصَّةً، وأمسكتُ يدَهُ ففَتَحَ عينيه ونَظَرَ إليَّ، وأشار كالمستفهمِ عما هم فيه، ثم غمَّض عينيه وذهب في غُطُوطه، فقمتُ عنه.

قال: ورأيتُ في الفُسْحَة التي أمام القاعدة قَدْراً كثيراً من شَمْعِ العَسَل الكبير والصغير، والكافوريِّ المصنوع والخام، وغيرَ ذلك مما لم أره ولم ألتفِتْ إليه. ولم يَترك ابناً ولا ابنةً، ولم يَرْثِهِ أحدٌ من الشعراء». انتهى كلامُ الجبرتي.

قال عبد الفتاح: صحيحٌ أنه لم يَترك ابناً ولا بنتاً، ولكنه تَرَكَ تآليفَ نافعة، وآثاراً باقيةً، شاهدةً بعلمه وفضله، فجزاه الله عن الدين والعلم وأهلِهِ خيرَ الجزاء، وغفر لي وله ولسائر المسلمين.

وبعدَ فراغي من كتابة هذه الترجمة، وتوجُّهِي لتقديمها إلى المطبعة، وقفتُ على كتاب ضخم فخم، حَوَى دراسةً وافيةً عن الحافظ الإمام الزبيدي، قام بها الدكتور هاشم طَه شلاش، العراقي، ونال بها درجة (الدكتوراه)، بعنوان «الزَّبِيدي في كتابه تاج العروس»، وطُبِعَتْ في دار الكتاب للطباعة في بغداد سنة ١٤٠١.

وقد دَرَسَ فيه (الزبيديَّ) دراسةً جامعةً مستوفاة، وخَصَّ كتابَه «تاج العروس» بالعناية الأوفى، فقرأَهُ كلَّه في سَنَةٍ كاملة، وصَبَرَ على ذلك صبرَ العلماءِ الأبطالِ الأُمَناء، واستَخْرَجَ منه كلَّ ما يتصل بهذا الإمام، فكان كتابُهُ إماماً عن إمام، وجاء في ٧٢٠ صفحة، جزاه الله عن العلم خيراً.

وذَكَرَ فيه في ص ٤٢ أن الزبيدي قال في «تاج العروس» ٦: ٢٣٦ من طبعة الكويت ــ ووقع في الكتاب: من طبعةِ المطبعة الخيرية خطأً، في مادة (نَرَجَ):

«النَّارَنْجُ ثَمَرٌ معروف، فارسي، معرَّبُ نارَنْك، وأنشدنا شيخنا نورُ الدين محمد القَبُوْلي، المتوفى سنة ١١٥٩». وقال فيه أيضاً ٨: ٧٤ من طبعة الخيرية في مادة (قَبَلَ):

«وقَبُولَة بالفتح: حِصْنٌ مَنِيعٌ بالهند، وإليه يُنسَبُ شيخُنا العلامة المحدِّث نور الدين محمد القَبُولي، المتوفى بدِهْلِي سنة ١١٦٠». انتهى.

ثم عَقَّب الدكتور بعد هذين النصين بقوله:

«وهذان النصان مهمان جداً، إذ يُفهَمُ منهما أن السيد محمد مرتضى كان عمرُهُ أربعَةَ عشر عاماً أو خَمسَةَ عشر عاماً، عندما توفي شيخُهُ القَبُولي، ولا شك أن ذلك كان بالهند، إذ ليست هناك أيَّةُ إشارةٍ إلى انتقال القبولي إلى اليَمَن أو إلى أيِّ مكان آخر، حتى يلتقيَ به السيدُ محمد مرتضى.

ثم إن الزبيديَّ نفسَهُ يُشير إلى أقدم تاريخ لوجوده في اليمن، وهو سنة ١١٦٢، الذي هو تاريخُ سماعِهِ الدروسَ الفقهية والحديثيةَ على شيخه سليمان بن يحيى بن عمر الأهدل، في مسجد الشَّمَّاخ في اليمن، وهذا يُقوِّي ما نَذهَبُ إليه، من أن الفترة التي عاش فيها قبلَ هذا التاريخ كانت في الهند». انتهى.

وقال في ص ٤٦: «فإذا علمنا أنه انتقل إلى مصر سنة ١١٦٧، فمعنى ذلك أنه بقي في اليمن في حدود خمس سنوات». انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور، من أن الزبيديَّ كان في الهند سَنَة وَفاةِ شيخِهِ القبولي: غيرُ واضح، إذ لا تُفيدُ عبارةُ الزبيديّ ذلك.

وكذا قولُه: إنه كان عمرُهُ ١٤ عاماً أو ١٥ عاماً، وبقي في اليمن ٥ سنوات، فيه بُعدٌ عندي بعضَ الشيء، لأن الزبيدي ولد سنة ١١٤٥، فيكون ــ على رأي الدكتور ــ دَخَلَ اليَمَنَ بعد سنة ١١٦١، وخَرَجَ منها في

أول سنة ١١٦٧، فأقام بها نحو خمس سنوات، وهذا في تقديري أَقَلُّ من مُقَامِهِ الذي أُقدِّرُهُ بعَشْر سنوات أو اثنَتَيْ عشرة سنة، فأقدِّرُ أنه رَحَل إلى اليمن وعُمرُهُ عَشْرُ سنين أو دُونَها، في حدودِ سنة ١١٥٥.

وبقي فيها نحو عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة، فلهذا نُسِبَ إليها واشتَهَرَ فيها نبوغُهُ وإمامتُهُ المبكِّرة، وقد أَلَّف رسالَتُه (بلوغ الأريب) في سنة ١١٦٣، وكان عمره ١٨ سنة، وهي من صميم العِلم الثقيل الدقيق.

ولو كان أقام بالهند حتى بلغ ١٥ سنة، لكان لَهُ من الأساتذة **الهنود**: الكثيرون جداً، لا تسعةُ شيوخ فقط كما ذكرهم الدكتور في ص ٨١ ــ ٨٣، لأننا وجدناه ــ في اليمن ومصر والحجاز والشام ــ في شبابه وفي كهولته وفي شيخوخته: دائمَ الدوران على الشيوخ والعلماء حضوراً وتلقياً وقراءةً واستجازةً ومكاتبةً ومُشافهةً.

فمثلُ هذه الشخصية الفذَّةِ الدائبةِ المشتعلة النشاط، لا يمكن أن يكون لها في الهند الطويلةِ العريضةِ، الغاصَّةِ بالعلماءِ والفحولِ آنذاكَ تسعةُ شيوخٍ فقط، وهي في وقدة سنّ التحصيل وفَوْرَةِ النبوغِ العجيبِ المبكِّر.

وقد عدَّد الدكتور: الشيوخَ اليمنيين للزبيدي، فبلغوا ٣٧ شيخاً، وهؤلاء أَخَذَ عنهم في خمس سنوات ــ على رأي الدكتور، فشيوخُهُ في الهند وقد نشأ بها وبقي بها إلى أن صار عمره ١٤ أو ١٥ سنة، ينبغي أن يكونوا ــ على قياسِ مُقامِه في اليمن ــ بعدد شيوخِهِ في اليمن، بل أكثر، والله تعالى أعلم.

رسالة

بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب

صلى الله عليه وسلم للعلامة السيد

محمد مرتضى بن محمد الحسيني

الزبيدي شارح القاموس

رحمه الله تعالى

(قال المؤلف) في معجمه فى ترجمة عبد العليم بن عيسي الدروانى الشافعي ـ الشيخ الفاضل الصالح لقيته في مخلاف ريمه حين توجهت لزيارة أوليائها في سنة ١١٦٣ فذا كرته في الفنون واستفدت منه الفوائد وكان ممن يبرني ويعتقد في محبتي ـ ولاجله الفت رسالة في أصول الحديث اه

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٢٦

طبعت على نفقة الشيخ أحمد مكي ـ ومحمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه

(طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

صورة الغلاف للطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للَّه على نِعَمٍ تَسَلْسَلَ اتصالُها في كلِّ حين، وتواتَرَ ترادُفُ إفاضتِها على كل آحادٍ بلا حَصْرٍ وتعيين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا ومولانا خاتَم النبيين، وسيِّدِ المرسَلين، وقائدِ الغُرِّ المُحَجَّلِين، وعلى آلِهِ الأكرمين، وصَحَابتِهِ المُبَجَّلِين، وعلى التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعدُ فهذه نُبْذَةٌ مُنِيفة، ومِنْحةٌ شريفة، ضَمَّنْتُها بيانَ ما اصطلَحَ عليه أهلُ الحديث، في القديم والحديث، جعلتُها تذكِرةً لنفسي، ولمن شاءَ اللَّهُ من الإخوانِ بَعْدِي، رجاءَ أن أنتظِمَ في سِلْكِ خِدمتِهم، وأن تَشمَلَني بركَةُ دَعوتِهم، جَمَعْتُها من مجموع كتب الفن، وأوردتُ فيها كلَّ مستحسَن، وسمَّيتُها: «بُلْغَةَ الأَرِيب، في مصطَلَحِ آثارِ الحبيب»، صلى اللَّه عليه وسلَّم، وشرَّفَ ومجَّدَ وعظَّم.

وقد سَهَّلتُ فيها الطريقَ على كل طالب، ويسَّرتُ في تنسيقِها حتى انتَهَى إليها مَناطُ كلِّ راغب، مع اعترافي بأني قَصِيرُ الباع،

قَصِيُّ الاطِّلاع، وأني لستُ من فُرْسانِ هذا المَيْدَان، وأنْ ليس لي في حَلِّ عُقْدَتِه يَدَان، وعلى اللَّه توكُّلي وبه أستعين، في أُمور الدنيا والدين، وهذا أوانُ الشروع في المقصود، بعونِ الملِكِ المعبود.

فاعلَمْ أنَّ الخبرَ إنْ وَصَلَتْ طُرُقُهُ إلى رُتْبَةِ تَعْدَادٍ تُحِيلُ العادةُ وقوعَ الكذِبِ منهم، تواطُؤاً أو اتّفاقاً بلا قصد، مع الاتصافِ بذلك في كلِّ طَبَقَة، مُصاحِباً إفادةَ العِلم اليقينيِّ الضروريِّ بصحةِ النسبةِ إلى قائلٍ: **فمتواتر**. والصحيحُ فيه عَدَمُ التعيين، ومن عَيَّنَ فمنشؤُه الاستدلالُ بما جاء فيه ذِكرُ ذلك العَدَدِ.

وإلَّا **فآحادٌ**، ويُوجِبُ العَمَلَ به.

فإن كان بواحدٍ فقط، فإن وقَعَ التفرُّدُ في أيِّ موضعٍ كان: **فغريب**.

وينقسمُ إلى صحيح، وغيرِه، وكذلك غريبُ إسنادٍ فقط، وغريبُ متنٍ وإسنادٍ معاً، ولم يُوجَد، إلا إن اشتهَرَ ذلك الواحدُ ثم رَوَى عنه كثيرون، كحديثِ «إنما الأعمالُ بالنيَّات».

وذلك التفرُّدُ إن وقَعَ في أصلِ السَّنَدِ ومَدارِه، **ففَرْدٌ مُطْلَقٌ** كحديث: «النَّهْيِ عن بَيْع الوَلاءِ وهِبَتِه». وقد ينفردُ به راوٍ عن ذلك المتفرِّدِ، وقد يَستمِرُّ في جميع رُوَاتِهِ أو أكثرِهم.

أو بالنسبة إلى شخصٍ مُعَيَّن، وإن كان مشهوراً بطريقٍ آخَر: **ففَرْدٌ نِسْبيٌّ، ومُعَيَّنٌ**.

أو باثنينِ فقط، عن اثنين فقط، ولا أقلَّ: **فعزيز**، سُمِّيَ به لقلةِ وجودِهِ، أو قُوَّتِهِ.

أو بأكثَرَ منه: **فمشهور**، سُمِّي به لوضوحه، أو اشتهاره على الألسنة، سواءٌ وُجِد له سَنَدٌ واحدٌ أو لم يُوجَد أصلاً، **وهو: المستفِيضُ، على رأي**، وقيلَ: غيرُ ذلك.

والآحَادُ بأقسامِهِ الثلاثةِ: مقبولٌ يجبُ العمَلُ به، ومَرْدُودٌ لم يَرجَحْ صِدْقُ المُخْبِرِ به.

فالأولُ على أربعة أقسام: **١** ــ فإنْ نَقَلَهُ عدلٌ بأنْ لم يكن فاسقاً، ولا مجهولاً، تامَّ الضبطِ بأن لم يكن مُغَفَّلاً، أو أخَفَّ منه، متصلَ السند، غيرَ معلَّل ولا شاذٍّ: **فصحيحٌ لذاته**.

٢ ــ أو وُجِدَ القُصورُ مع كثرةِ الطُّرُق: **فصحيحٌ لا لذاته**.

ويتفاوَتُ في القوةِ باعتبارِ ضَبْطِ رجالِهِ وتحرِّي مُخْرِجيه، ومن ثَمَّ قُدِّمَ ما أخرجه البخاري، ثم مسلم[١]، ثم ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به أحدُهما، ثم ما على شرطِهما، أو أحدِهما، ثم ما على شرطِ غيرِهما.

ومنها كرواية الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وكروايةِ النَّخَعِي، عن علقمة، عن ابن مسعود. وتُسمَّى رتبةً عُلْيَا،

---

(١) أي من حيث قُوَّةُ الضبطِ مطلقاً، فيُقدَّمُ ما أخرجه البخاري، ثم مسلم، لا من حيث اتفاقُهما، فإنه يُقدَّمُ ما اتفقا عليه على ما انفرد به أحدُهما.

ودُونَ ذلك كروايةِ حَمَّاد بنِ سَلَمة، عن ثابت،عن أنس. ودُونَ ذلك كسُهَيْل، عن أبيه، عن أبـي هريرة.

٣ ــ فإنْ قَلَّ الضبطُ مع وجودِ البقية: **فحَسَنٌ لذاتِه**، يُحتجُّ به كالصحيح، كرواية عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جده[1].

٤ ــ فإن قامَتْ قرينةٌ تُرجِّحُ جـانبَ قبولِ مـا يُتوقَّفُ فيـه **فهو حسَنٌ لا لذاتِه**، والأوَّلُ[2] إن اعتَضَد صار صحيحاً لغيره. ويُسمَّى الحسَنَ لشيء خارج[3]، ويُعمَلُ به في فضائل الأعمال، كالضعيفِ بل أولى.

وأما في الأحكام، فإن كَثُرَتْ طُرُقُهُ ــ قِيْلَ وعَضَدَه اتصالُ عَمَلٍ أو مُوافقةُ شاهدٍ صحيح، أو ظاهِرُ القرآن ــ عُمِلَ به فيها أيضاً وإلا فلا.

واجتماعُ حَسَنٍ مع الصحيح إمَّا للتعدُّدِ في الناقل، أو باعتبار إسنادَينِ.

وتُقبَلُ زيادةُ راويهما العدلِ الضابطِ على غيرِه، إن لم يقع تنافٍ بينها وبين روايةِ من لم يَزِد.

---

(١) هنا تعليقة في تأكيد صحة حديث (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)، ولطولها جعلتها (تتمةً) في آخر هذا الكتاب في ص ٢١٠.

(٢) أي الحسَنُ لذاته.

(٣) أي النوعُ الثاني: الحَسَنُ لا لِذَاتِهِ، يُسمَّى بالحَسَنِ لأمرٍ خارج عنه.

وإلا فإن لَزِمَ من قبولِ إحدَاهمـا رَدُّ الأُخرى احتيـج إلى الترجيح .

فإن خُولِفَ بأرجَحَ منه وأولَى إمَّا لِمَـزيدِ الضبطِ، أو كثـرةِ العَدَدِ، أو نحوِهِ، **فإن كان مقبولاً : فشاذٌّ، والراجحُ محفوظ** .

وإلا **فمنكَر، والراجحُ معروف** .

وإن سَلِمَ من المُعارضة، **فمُحْكَم**،

وإلا فإن أمكن الجمعُ بينهما فيُسمَّى : **مختلِفَ الحديث**، كحديث لا «عَدْوَى ولا طِيَرَةَ» مع حديثِ «فِرَّ من المجذومِ فِرارَكَ من الأسد» .

وإلا فإن عُرِفَ الآخِرُ منهما إما بالنص، أو بتصريحِ الصحابـي به، أو بالتاريخ، فالأخيرُ ناسخٌ، والمتقدِّمُ منسوخ .

وإن لم يُعرَف فإمَّا أن يُرجَّحَ أحدُهما بمُرجِّـح إن أمكن، أو يُوقَفَ عن العمل حتى يَظهرَ مُرَجِّـحٌ، وذلك **الفَرْدُ النِّسْبِـي**، إنْ وافقَهُ غيرُه فهو **المُتَابَع**، فإن حَصَل للراوي فمتابَعةٌ تامَّةٌ، أو لشيخِهِ فصاعداً فالقاصِرَةُ، ويُستفَادُ بها التقويةُ .

أو مَتْنٌ يُشبِهُهُ إما في اللفظِ والمعنى، أو في المعنى فقط، من روايةِ آخَرَ **فشاهِدٌ**. وخَصَّ قومٌ المُتابَعَة بما حَصَل باللفظِ، والشاهِدَ بما حَصَل بالمعنى .

وتتبُّعُ الطُّرُقِ من المُحدِّثِ لذلك الحديثِ **اعتبارٌ** .

والثاني أعني المردودَ:

إما أن يكونَ رَدُّهُ لحذفِ بعضِ رجالِ الإسناد.

فإن كان من مَبادىء السَّنَدِ من تصرُّفِ مصنِّفٍ، سواءُ كان الساقطُ واحداً أو أكثرَ، **فمُعلَّق**، وكذا إذا سَقَط كلُّ رجاله، فحُكْمُهُ في صحيح البخاري إنْ أَتى بقال، أو رَوَى، دَلَّ على أنه ثَبَت عنده، أو بيُذْكَرُ، ويُقَال، ففيه مقال، وأما في غير صحيحِهِ فمردودٌ لا يُقبَل.

أو مِن آخِرِ السَّند من بَعْدِ التابعيِّ أو غيرِ ذلك بلا شَرْط الأولية والآخرية **فمرسَلٌ**، لا يُحتَجُّ به، غيرَ مراسيل ابنِ المسيَّب عندَ الشافعي، للجهلِ بحالِ الساقِط، إذ يَحتَمِلُ أن يكون صحابيًّا، أو تابعيًّا، وعلى الثاني ضعيفاً أو ثقةً، وعلى الثاني حَمَلَهُ من صحابيٍّ أو تابعي، وهَلُمَّ جَرًّا. وهذا أولى مما قيل: إنَّ المُرْسَلَ ما سَقَطَ فيه الصحابيُّ، إذ الصحابةُ كلُّهم عدول.

والخفِيُّ من المرسَل ما يرويه[1] عمن عاصَرَهُ، ولم يُعرَف أنه لَقِيَهُ.

أو من أثناء الإسناد فوقَ اثنينِ فصاعداً متوالياً **فمُعْضَل**. وإن لم يكن ذلك على سبيل التوالي بل من موضعين أو أكثَرَ **فمنقطِع**. وذلك السَّقْطُ إن وَضَح فمُدْرَكٌ بعَدَم التلاقي، وإن خَفِيَ بحيث لا يُدركه إلا الحُذَّاق **فمُدَلَّس**، والفاعلُ مُدَلِّس، وحُكْمُهُ إن كان ثقةً

---

(١) وقع في الأصل المطبوع ونسخة ن: (ما يروي عمن...).

لم يُقبَلْ إلا ما صَرَّح فيه بالتحديث دون عَنْ، وقال. والفرقُ بينه وبين المرسَلِ الخفِيِّ بالمعرفةِ وعَدَمِها[١].

أو يكونَ رَدُّهُ لطعنٍ في الراوي:

فإن كان لكذِبٍ في الحديثِ تعمُّداً **فموضوع. وتَحْرُمُ رِوَايتُهُ إلا ببيانِ حالِهِ، قيل: إلا في مواضعَ مخصوصة.**

ويُعرَفُ ذلك بالإقرار، والقرائنِ بأن يكونَ مناقِضاً للنص، أو السُّنَّةِ، أو الإجماعِ، أو صريحِ العقل، أو يُـؤخَذَ من حالِ الراوي كما وقع لِغَياثِ بن إبراهيم[٢]، أو بالاختراع مِن عندِهِ، أو من غيرِهِ إما بعضِ السَّلَف، أو قُدَمـاءِ الحكماء، أو بعضِ الإسـرائيليات، إما لعدَمِ الدِّين، أو غلَبَةِ الجهل، أو فَرْطِ العصبية، أو يكونَ ذلك لتهمةِ الراوي بالكذِب بمخالفتِهِ للقواعدِ المعلومة، أو عُرِفَ به في كلامِه.

وإن لم يَظهر: **فمتروكٌ**، وهو دون الأول.

---

(١) يعني بالمعرفةِ وعدَمِها: ما قاله الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» ص ٦٨ «والفَرْقُ بين المدلِّسِ والمرسَلِ الخفيِّ دقيق، حَصَل تحريرُهُ بما يلي: وهو أنَّ المدلِّسَ يَختَصُّ بمَنْ رَوَى عمن عُرِفَ لقاؤه إياه، فأمَّا إن عاصَرَهُ ولم يُعرَف أنه لَقِيَهُ فهو المرسَلُ الخفيُّ».

(٢) انظر قصته في وضع الحديث، في كتابي «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» ص ٦٩ ــ ٧١ من الطبعة الأولى.

أو فُحْشِ غَلَطٍ، أو غفلةٍ عن الإتقان، أو فِسقٍ بالفعل، أو بالقولِ: **فمُنْكَر**.

أو وَهَمٍ، فإن اطَّلَع عليه بعدَ مَزيدِ فحص مَنْ هو أهل نقدِ هذه الصناعةِ على قادح، إمَّا إلهاماً مَحْضاً، أو غيرَ ذلك: **فمعلَّل** إما صحيحُ المتنِ والإسناد، أو أحدِهما. والقَدْحُ في أحدهما قَدْحٌ في الكل.

أو مُخالفةٍ بتغيير سِياقِ السَّندِ بأن يُرْوَى بمَتْنَينِ مختلِفينِ لهما إسنادان[1] بواحِدٍ، أو يَروِيَ أحدَهما ويزيدَ فيه من الآخَرِ ما ليس في الأول، ونحوِ ذلك من الصُّوَر، **فمُدْرَجُ السَّنَد**،

أو بدمْج موقوفٍ من كلام الصحابي، بمرفوعٍ من كلام النبي صلَّى اللَّه عليه وسلم، أوَّلَ الحديثِ، أو آخِرَهُ، أو وَسَطَهُ: **فَمُدْرَجُ المتن**، ويُعرَفُ بتصريح الراوي وغيرِ ذلك.

أو بتقديمٍ وتأخيرٍ إمَّا في الإسنادِ، أو في المتن: **فمقلوبٌ** كمُرَّةَ بن كَعْب، وكَعْبِ بنِ مُرَّة، وحديثِ أبي هريرة رضي اللَّه عنه في السبعة الذين يُظلُّهم اللَّه في ظل عرشه: «ورَجُلٌ تَصَدَّقَ بصَدَقةٍ فأخفاها حتى لا تَعْلَمَ يمينُهُ ما تُنفِقُ شِمالُه».

أو بزيادةِ راوٍ في أثناء الإسناد: **فمَزِيْد**.

---

(١) لفظُ (لهما) من نسخة ن، وسَقَط هذا اللفظُ من الأصل المطبوع، فاختلَّتْ العبارة وعلَّق عليها المصحح فيه ما علَّق.

أو بإبدالٍ إمَّا لراوٍ، أو لَفْظٍ بآخَرَ، مَعَ عدمِ المُرجِّح لإحْدَى الروايتين على الأخرى: **فمُضْطَرِبٌ**، وإذا كان أحدُهما مُـرَجَّحاً بحفظٍ ونحوِه، فالعُمدةُ على الراجح.

وقد يقَعُ ذلك(١) عَمْداً امتحاناً، وهو جائزٌ بانتهاءِ الحاجة إليه.

أو بتغييـرِ نَقْط، إمَّـا في الإسنـادِ، أو المتنِ: **فمُصَحَّف**، كعُتْبَةَ بنِ النُدَّر بالنونِ والدال، بالباءِ والذالِ، وحديثِ: «من صام رمضان وأتبَعَهُ سِتّاً مِن شَوَّال»، فقال: (شَيْئاً من شوَّال).

أو تغييرِ شَكْلٍ: **فمُحَرَّف**، كسُلَيم بالضم، بسَلِيم بالفتح، أو عكسِهِ.

والأَوْلَى إتيانُ الحديثِ بلفـظِهِ أو تمامِـهِ، ولا يجوزُ إبـدالُهُ بمُرادِفٍ له، أو نَقْصُهُ إلا لعالِمٍ بمدلولاتِ الألفاظِ، لأمْنِه من الإبدال بما لا يُطابِقُ، إلاَّ فيما تُعُبِّدَ بلفظِهِ كالأذكار، أو من جوامِعِ الكَلِمِ.

فـإنْ كان في معنى الحـديث خَفَاءٌ، إمَّـا أن يكون اللفظُ مستعمَلاً بقِلَّة، لكنْ في مدلولِهِ دِقَّة، احتِيجَ إلى مُطالعـةِ كتُبِ الغريب كـ «النهاية» و «الفائق».

أو بكثرةٍ مع الدِّقَّةِ في مدلوله، احتِيجَ إلى المؤلفـاتِ في المُشْكِل، كـ «كتاب الطحاويِّ»، وغيره.

---

(١) أي القلبُ في الإسنادِ أو المتن.

وذلك الرَّدُّ إمَّا أن يكونَ لجهالةِ الراوي، إمَّا بذكرِ نَعْتِهِ الخَفِيِّ من اسم، أو كُنيةٍ، أو لَقَبٍ، أو صَنعةٍ، أو حِرفةٍ، دُونَ ما اشتَهَر به، لِغَرَضٍ، أو قِلَّةِ روايتِهِ، بأن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ. وقد صُنِّفَ فيه.

أو إبهامِ آسمِهِ اختصاراً من الراوي، ويُعرَفُ بوُرُودِهِ مُسمَّىً من طريقٍ آخَر، أو لَفْظِ تَعْديلِهِ: **فمُبْهَم**، ولا يُقبَلُ ما لم يُسمَّ، فإن سُمِّيَ الراوي، وانفَرَد عنه بالروايةِ واحِدٌ لم يَرْوِ عنه غيرُه: **فمجهولُ العين**، لا يُقبَلُ أيضاً، إلا إذا كان يُوثِّقُهُ غيرُ من يَتفرَّدُ عنه، وكذا من يَتفرَّدُ عنه إذا كان أهلاً لذلك.

وإن رَوَى عنه أكثَرُ ولم يُوثَّق، ولم يُجرَح بل سُكِتَ عنه: **فمجهولُ الحال، وهو المستور**، وقد قَبِلَه جماعةٌ، ورَدَّه الجمهور، وقيل: بالتوقف، وهو التحقيق.

وإن كان ذلك الردُّ لبدعةٍ، فالمُبْتَدِعُ إن كُفِّرَ فواضحٌ أنه لا يُقبَلُ، وإلا قُبِلَ، وإلا لَبَطَلَ كثيرٌ من الأحكام، إلا سَابَّ الشيخين، والرافِضةَ مُطْلَقاً، ما لم يكن داعيةً إلى بدعتِهِ، أو مُوافقةِ مذهبِهِ واعتقادِهِ، وإلا رُدَّ للتُهمةِ، وهو المختار.

أو لسُوءِ حِفظٍ في الراوي. والمرادُ به عدَمُ الترجيح في جانب إصابتِهِ على خَطَئِهِ، فإن كان ذلك لازماً له: **فشاذٌّ**، على رأيٍ، وإلا فإن طَرَأ عليهِ لكِبَرٍ، أو مَرَضٍ، أو ذهابِ بَصَرٍ، أو احتراقِ كُتُب: **فمُخْتَلِط**، وحُكمُهُ قبولُ ما قَبْلَهُ، ورَدُّ ما حَدَّثَ بَعْدَهُ، فإن لم يَتميَّز وُقِف.

والإسنادُ إن انتَهَى إلى النبـي صلى اللَّه عليه وسلم، أو إلى صحابـيٍّ، وهو من لَقِيَهَ صلى اللَّه عليه وسلم مُـؤمِناً، وماتَ عليه، وإن تخلَّلَتْ رِدَّةٌ إن لم يكن أخَذَهُ مِن غيرِهِ صلى اللَّه عليه وسلم، مما لا مَجالَ للاجتهادِ فيه، ولا له تعلُّقٌ ببيانِ لغةٍ أو شَرْحِ غريب: **فمرفوع**.

وإلا **فموقوف**، أو إلى تابعيٍّ فَمَنْ بَعْدَهُ: **فمقطوع**، **ومنقطِع**.

ويقالُ له أيضاً: **الأثَرُ**، **والمُسْنَدُ**.

فإن قَلَّ عدَدُ رجالِ الإسناد إلى النبـي صلى اللَّه عليه وسلم انتهاءً: **فعُلُوٌّ مُطْلَق**، أو إلى إمام من الأئمة: **فعُلُوٌّ نِسْبـيٌّ**. وإن وَصَل ذلك الإسنادُ إلى شيخِ مُصنِّفٍ من غير طريقِهِ: **فمُوافَقَة**، أو شيخِ شيخِهِ فصاعداً: **فبَدَلٌ**، فإن استَوَى بعدَ الشيخ المجتمِع فيهِ أوَّلاً: فواسِطةٌ بينهما وهو الأقوى، وإن ساوَى عدَدُ إسنادِهِ عَدَدَ إسنادِ أحَدِ المُصنِّفين: فمُساواةٌ، وهو معدوم.

أو ساوَى تلميـذَ أحَدِ المُصَنِّفِين: **فمُصَافحةٌ** تجوُّزاً، وهما من قِسم العُلُوِّ المُطْلَقِ لا النِّسْبـيِّ كما قيل.

ويُقابِلُ العُلُوَّ النُّزُولُ.

أو تَشَارَكَ الراوي ومَنْ رَوَى عنه في أمرٍ، مِثْلِ السِّنِّ، واللُّقِيِّ: **فروايةُ الأَقْرَان**.

أو رَوَى كلٌّ من القَرِينينِ عن الآخَرِ: **فمُدَبَّـج**، وهو أخَصُّ

مما قَبْلَهُ، كروايةِ أبي هريرة، عن عائشة رضي اللّه عنهما، وبالعكس.

أو رَوَى عمن هو دُونه في مَرْتَبَةِ الآخِذِينَ عنه: **فروايةُ أكابرَ عن أصاغر، كروايةِ الزهري، عن مالك، ومنه رِوايةُ الآباءِ عن الأبناء، والصحابةِ عن الأتْبَاع، كروايةِ العباس، عن ابنِهِ الفضل، وروايةِ العبادلةِ الأربعةِ، عن كعبِ الأَحْبار. وعكسُ ذلك كثيرٌ، كروايةِ عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه.**

وإن تقدَّمَ موتُ قرينينِ اشتَرَكا في الأخذِ عن شيخ: فسابقٌ، ولاحق، كسَمَاع الذهبيِّ، عن التَّنُوْخِيّ، والتحديثِ عنه، ومات سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مئة. وآخِرُ من مات من أصحاب التَّنُوْخِيِّ الشِّهابُ الشَّاوِي، مات سنة أربع وثمانين وثمان مئة[1].

---

(١) التنوخيُّ هذا: هو الحافظ المُسْنِدُ المقرىء الفقيه الشافعي برهان الدين أبو إسحاق وأبو الفِدَاء (إبراهيم بن أحمد)، من شيوخ الحافظ ابن حجر رحمه اللّه تعالى، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في كتابيه: «الدرر الكامنة في أعيان المِئةِ الثامنة» ١: ٩، و«إنباء الغُمْر بأنباء العُمْر» ٣: ٣٩٨، بما يلي:

«إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن بن سعيد بن علوان التَّنُوخي، البَعْلِيُّ الأصل، الدمشقي المنشأ، نزيلُ القاهرة، شيخُ الإقراء، ومُسنِدُ القاهرة، ولد سنة ٧٠٩ أو ٧١٠.

وأجاز له التقيُّ بن سليمان وجماعةٌ، وأجاز له في استدعاءٍ آخَرَ جماعةٌ نحوُ أربعِ مِئةِ نفس، منهم إسماعيلُ بن يوسف بن مكتوم، وعيسى بنُ عبدالرحمن بن =

. . . .

= المطعم، وأبو بكر بن أحمد بن عبدالدائم، وأبو نصر الشيرازي، والقاسمُ بن عساكر، ومحمدُ بنُ مشرف، وسِتُّ الفقهاء بنتُ الواسطي، وزينبُ بنتُ شكر، وآخرون.

ثم طَلَب الحديثَ بنفسه، فسَمِعَ الكثيرَ من أبـي العباس الحَجَّار، وعبدِاللَّه بن الحسين بن أبـي التائب، والحافظينِ: البِرْزَالـي والمِزِّي، والبَنْدَنِيْجِي، وخلقٍ كثير يزيدون على المئتين.

ثم رَحَل، وعُني بالقراءات، فأخَذَ عن البرهان الجَعْبَري، وابن نُصْحَان، والرَّقِّي، والمُرادي، وأبـي حَيَّان، والوادِي آشِي، والحُكْرِي، وابن السراج، ومَهَر في القراءات، وكتَبَ هؤلاءِ له خطوطَهم بها، وأذِنُوا له بالإقراء.

وعُني بالفقه، فتفقَّه على البارِزي بحَمَاة، وابنِ النَّقِيب بحلب[1]، وابن القَمَّاح بالقاهرة، وغيرِهم، وأذِنوا له في التدريس والإفتاء.

وحدَّث قديماً، وسَمِعَ منه شيخُه الحافظُ الذهبـي بعدَ الأربعين ــ وسَبْع مئة ــ رأيتُ ذلك بخط القاضي برهان الدين بن جماعة، وكان شيخُنا ــ المترجَم ــ أخبرَني بذلك، فكنتُ أتعجَّبُ منه، حتى وقفتُ على الأصل في كتب القاضي برهان الدين بن جماعة، ورأيتُ الطبقة، وهو «تلخيص الأربعين المُتَبَايِنَة» للقاضي عزالدين بن جماعة، قرأها على البرهان ــ بن جماعة ــ على شيخنا البرهان، فسَمِعَها الذهبـيُّ بسماع شيخِنا من عزالدين بن جماعة.

ثم وجدتُه ــ أي الذهبـيَّ حدَّثَ عنه، في ترجمة أبـي العَبَّاس العَشَّاب المُرادي ــ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد القرطبـي، نَزَل بالثَّغْر، وتوفي سنة =

. . . .

(١) وقع في «إنباء الغُمْر» و«شذرات الذهب»: (وابن النقيب بدمشق). وهو خطأ، وصوابه (. . . بحلب). قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٥: ١٣٦، في ترجمة ابن النقيب «أخَذَ عنه شيخُنا برهانُ الدين البَعْلِي بحلب».

أو اتَّفَق الرواةُ في صِيَغ الأداء وغيرِها من الحالاتِ القوليةِ، أو الفِعلية: **فمُسَلْسَلٌ**، إما في الإسنادِ كلِّه، كالمُسَلْسَلِ بالحُفَّاظ، أو بأَخْذِ اللِّحْيَة، أو بالإيمانِ بالقَدَر، وغيرِ ذلك.

أو في **مُعْظَمِهِ**، بتاريخ الروايةِ كالمُسَلْسَلِ بالأولية، لانتهائها إلى سفيانَ على الصحيح، والمُسَلْسَلِ بالآخِرِيَّة، أو بزَمَنِ الروايةِ، كالعِيْدِ، والخَمِيس، أو بمَحَلِّها كالمُلْتَزَم النفيس، أو كونِهِ وَحْدَهُ،

= **٧٣٦**، وله ٨٧ سنة كما في طبقات القراء لابن الجزري ١: ١٠٠ ــ من «سِيَر النبلاء»، فقال: أخبرني إبراهيم بن عُلْوان، فنَسَبَهُ إلى جده الأعلى.

وتفرَّد شيخنا بكثير من مسموعاته، وصار شيخَ الديار المصرية في القراءات والإسناد، وقرأتُ عليه الكثير، ولازمتُه طويلاً، وصار سهلَ الانقيادِ للسماعِ بملازمتي له، بعدَ أن كان عَسِراً جداً في التحديث، فإنني خَرَّجْتُ له (المِئَة العُشَارِيَّة)، و (الأربعين) التالِيَةَ لها.

ثم خَرَّجتُ له «المعجم الكبير» في أربعة وعشرين جزءاً، فصار يَتذكَّر به مَشايخَهُ وعهدَهُ القديم، فانبسط للسماع، فسهَّلَهُ اللّٰه لي، إلى أن أخذتُ عنه الكثيرَ من الكتب الكبارِ والأجزاء، وتعرَّفتُ بركةَ دُعائِه. فأخَذَ عنه أهلُ البلد والرحَّالةُ فأَكثروا عنه، وكان قد أُضِرَّ بَصَرُهُ فصار يُعرَفُ بالبرهان الشامي الضرير، ومات وأنا في الحجاز، في جُمَادَى الأُولَى سنة ٨٠٠ رحمه اللّٰه تعالى».

قال عبدالفتاح: إنما ترجمتُ للمُسْنِد (التنوخي)، وأطلتُ، والمقام لا يستدعي كل هذا، لأني بَقِيتُ كثيراً في كشفه والاهتداء إلى ترجمته، وقد ذُكِرَ بهذا الإجمال! فأردت إفادةَ من تَتُوقُ نفسُه إلى معرفته، واللّٰه ولي التيسير، وله الحمدُ على فضلِهِ وعَوْنه.

حِينَ التحمُّلِ عن شيخِهِ العُمْدَة، أو بصِفَةِ الراوِي الحالِيَّةِ. ككونِهِ مُعَمَّراً، أو مِصريًّا، أو يَمَنِيًّاً، أو شاميًّا، أو اسمِهِ محمداً، أو ممَنْ ذُكِرَ بكُنْيَتِهِ، أو عُيِّنَتْ نِسْبَتُهُ.

ومن المُسَلْسَلِ بالصِّفَةِ القوليـةِ قراءةُ الصَّفِّ[1]، و (إنـي أُحِبُّكَ فقُلْ). وبالصِفَةِ الفعلية، كالكتابةِ بالمَرْوِيِّ، والمُصافَحةِ والمُشابَكةِ.

ومن المُسَلْسَل بصيغةِ الرواية: كسَمِعتُ، وقَرأتُ، وأَنْشَدْتُ.

أو اسماً فقط، إمَّا مَعَ اسم الأب، كالخليلِ بن أحمد، سِتَّة، أو مَعَ الجَدِّ، كأحمدَ بنِ جعفر بن حَمْدَان، أربعة.

أو مَعَ الكُنيةِ، كأبـي بكر بن عَيَّاش، ثلاثة، أو مَعَ النسبةِ، كالحَنَفِيِّ إلى المذهب، وإلى القَبِيلة: **فمُتَّفِق ومُفْتَرِق**.

أو اتفَقَا خَطّاً لا لَفْظاً، **فمؤُتلِف ومُختلِف**، كسَلَّام، بالتشديد، وسَلَامٍ بالتخفيف.

أو اتَّفقَتْ الآباءُ خَطَّاً مع اتفاقِ الأسماء، كموسى بن عَلِيّ، بفتح العين، وموسى بن عُلَيّ، بضمها.

أو عكسِـهِ كشُرَيْـح وسُرَيْـج بن النعمان: **فمُتَشَـابِه**، ويَتبيَّنُ باختصاصٍ من الراوي، وإلا فيُرجَعُ إلى القرائن والظنِّ الغالب.

---

(١) أي سورةِ الصَّفّ.

وإن جَحَد الشيخُ مَرْوِيَّ راوٍ عنه جَزْماً: رُدَّ ذلك الخَبَر، أو احتمالاً: قُبِلَ، حَمْلاً على نسيانِهِ.

وصِيَغُ الأداءِ التي يُروَى بها الحديثُ: سَمِعتُ، و: حدَّثني، لِمَا تحمَّلَ من لفظِ الشيخِ، والأولُ أصرحُ، والثاني إذا جُمِعَ فمعَ غيرِهِ أو للتعظيم، وقد يُطلَقُ على الإجازةِ تدليساً.

و: أخبَرَني، وقرأتُ للقارىءِ على الشيخ بنفسِه، والأولُ إن جُمِعَ فكَقُرِىءَ عليه وأنا أسمَعُ.

وعَنْ، وأخبَرَنا، على قولٍ: للإجازةِ مطلقاً، وقُرِىءَ عليه وأنا أسمَعُ، بشرطِ المُشافَهَة، وأَنبأَ، إذا كَتَبَ بها إليه من بَلَدٍ، ويجوزُ استعمالُ الإخبارِ فيها مقيَّداً بقوله: إجازةً، أو مُشافهةً، أو كِتَابةً، أو إذناً، ونحوَ ذلك، ومُطْلَقاً عند قوم.

وأرفَعُ أنواع الإجازةِ: المُقارِنَةُ للمُناوَلةِ، لما فيها من التعيين. وشُرِطَتْ لها، وللوِجادةِ، والوَصِيَّةِ، والإعلام، فلا تصحُّ الروايةُ في هذه الصُّوَر إلا إذا اقترَنَتْ بها.

ومما يتعيَّنُ: معرفَةُ طبقاتِ الرواة، وبُلدانِهم، للأَمْن من الاشتباه، وأحوالِهم تعديلاً وتجريحاً وجهالةً، ومراتِبهما، ليُعرَف من يُرَدُّ حديثُه ممن يُعتَبَر.

وأرفَعُ مراتب التعديل: الوَصْفُ بصِيغةِ المبالغة، كأوثقِ

الناس، أثبتِ الناس، إليه المنتَهَى في التثبُّت، والمكرَّرُ كثقةٍ ثَبْتٍ، أو ثقةٍ حافظٍ، أو ثقةٍ حُجَّةٍ، أو ثقةٍ مُتْقِن، ونحوِ ذلك.

ويليها: ليس به بَأْسٌ، لا بأسَ به، صَدُوقٌ، مأمونٌ، خِيَار.

ويليها: مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، رُوِيَ عنه، شيخٌ، يُروَى حديثُه، يُعتَبَرُ به، وَسَطٌ، صالحُ الحديث، مُقارِبُ الحديث، جَيِّدُ الحديث، حسَنُ الحديث.

ويليها: صُوَيْلِح، صَدُوقٌ إن شاء اللَّه تعالى، أرجو أنه لا بأسَ به.

وأسوَأُ مراتبِ التجريحِ: رُكْنُ الكَـذِب، كذَّاب، وضَّـاع، دَجَّال، يَكْذِبُ، يَضَعُ.

ويليها: مُتَّهَمٌ بالكذِبِ، أو بالوَضْع، ساقِطٌ، هالِكٌ، ذاهِبٌ، متروك، تَرَكُوه، فيه نظر، سكتوا عنه، لا يُعتَبَرُ به، ليس بثقة، غيرُ ثقةٍ ولا مأمون.

ويليها: مردودُ الحديث، ضعيفٌ جداً، واهٍ بمَرَّة، مطروحٌ، آرْمِ به، ليس بشيء، لا يُساوي شيئاً.

ويليها: ضعيفٌ، منكَرُ الحديث، مضطرِبُ الحديث، ضعَّفوه، لا يُحتَجُّ به.

ويليها: فيه مَقالٌ، ليس بذاك، ليس بالقوي، ليس بعُمْدة، فيه خُلْفٌ، مطعونٌ فيه، سَيِّءُ الحفظ، لَيِّنٌ، تكلَّموا فيه، فيه أدنى مقال.

ويَثْبُتَـانِ[1] بقولِ واحـدٍ على الصحيح، وإن اجتَمَعَـا في شخصٍ فالجَرْحُ مُقدَّمٌ بشروطٍ وإنْ تعدَّدَ المُعَدِّل.

و: معرفَةُ الأسماءِ المجرَّدةِ، والكُنَى بجميع أنواعِها، وهي ثلاثةَ عَشَرَ، والألقابِ، وأسبابِها، كالأعمشِ، والأعرج، والضَّالِّ، والانتسابِ إلى وَطَنٍ، أو حِرفـةٍ، أو صِناعـةٍ، كالخيَّاطِ، والبَزَّازِ، والمنسوبِ إلى غيرِ أبيه كالمقدادِ بنِ الأسود، وإسمعيل بنِ عُلَيَّة، ومَنْ وافَقَ اسمُهُ اسمَ أبيهِ وجَدِّه، كالحسَنِ بن الحسَنِ بن الحَسَنِ بنِ عليٍّ بن أبـي طالب، أو اسمَ شيخِهِ وشيخِ شيخِهِ، كروايةِ عِمرانَ القَصِير، عن عِمْرَان بن رَجاء، عن عِمران بن حُصَيْن، أو اسمَ راوِيه وشيخِهِ، كالبخاريِّ بينَ مُسْلِمَيْنِ[2].

---

(١) أي الجرحُ والتعديلُ.

(٢) يعني بهما: مُسْلِمَ بنَ إبراهيم الفَرَاهِيديَّ البصريَّ، شيخَ البخاري، ومُسْلِمَ بن الحَجَّاج القُشَيْرِيَّ النيسابوريَّ، تلميذَ البخاري وصاحبَ «الصحيح».

قال الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه تعالى، في «شرح النُّخْبَة» ص ١٤٠ «ومن المهمِّ في هذا الفَنِّ معرفةُ من اتَّفق اسمُ شيخِهِ ـ واسمُ تلميذِهِ ـ الراوي عنه، وهو نوعٌ لطيف، لم يتعرَّض له ابنُ الصلاح، وفائدتُه: رَفْعُ اللَّبْس عمن يَظُنُّ أنَّ فيه تكراراً أو انقلاباً.

فمن أمثلتِهِ: البخاريُّ رَوَى عن مُسْلِم بن إبـراهيم الفراديسي البصـري، والراوي عنه مُسْلِم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحبُ «الصحيح»، وكذا وَقَع لعَبْد بن حُمَيْد أيضاً: رَوَى عن مُسْلِم بن إبراهيم، ورَوَى عنه مُسْلِمُ بن الحجاج في =

. . . .

= «صحيحه» حديثاً بهذه الترجمة بعَيْنِها». انتهى. والحدِيثُ المشارُ إليه رواه مسلم في كتاب المُساقاة والمزارعة، في (باب فَضْل الغَرْس والزرع) ١٠: ٢١٥.

وقوله: (الفراديسي)، هكذا وقع في بعض نسخ «شرح النخبة»، ومنها نسخةُ الشارح الشيخ علي القاري، ص ٢٤٦، ونسخةُ المحشي الشيخ عبداللّٰه خاطر، وغيرُ هذين الكتابين، وضبَطَها الشيخُ عليٌّ القاري بقوله: «بكسر الفاء، ثم راء بعده ألف، ثم دال مهملة...». وقلَّدَه وتابَعَه على هذا الضبط المحشي الشيخ عبدُاللّٰه خاطر، رحمهما اللّٰه تعالى، ومن جاء بعدهما!.

ولم أجد هذه النسبة (الفِراديسي) بكسر الفاء في كتاب الأنساب للسمعاني، ولا في كتب اللغة كالقاموس وشرحِهِ، وإنما فيها (الفَرَادِيسي) بفتح الفاء، قال السمعاني في «الأنساب» ١٠: ١٦١ «الفَرَادِيس بفتح الفاءِ والراءِ، بعدَهما الألف، ثم الدال المهملة... هذه النسبة إلى الفَرَادِيس، وهو موضع بدمشق». ثم ذَكَرَ مَنْ يُنسَبُ إليها، ولم يَذكُر: (مسلم بن إبراهيم).

وجاء في كلام الحافظ ابن حجر هنا نِسْبَةُ (مسلم بن إبراهيم) بعد (الفَرَاديسي): البَصْرِي. والبصريُّ بالعراق، والفراديسيُّ بالشام، فهذا يَدفَعُ أن يكون لفظُ (الفَرَادِيسيّ) ــ بفتح الفاءِ أو كَسْرِها ــ صحيحاً، والصوابُ فيه (الفَرَاهِيدي)، كما جاءت هذه النسبةُ في ترجمةِ (مسلم بن إبراهيم) في غير كتاب من كتب الرجال، وبهذه النسبةِ تَرجَمَ له الحافظ السمعاني في «الأنساب»، وهذه النسبة تلتقي مع قولهم في نسبته: (البصري).

قال السمعاني في «الأنساب» ١٠: ١٦ «الفَرَاهِيْدِيُّ، فراهِيدُ بَطْنٌ من الأَزْد ــ سُكَّانِ البصرة ــ، والمشهورُ بهذه النسبة: أبو عَمْرو مُسْلِمُ بن إبراهيم الفَرَاهِيدي الأَزْديُّ القَصَّاب، من أهل البصرة، من الثقات المُتْقِنين، رَوَى عنه أبو عبداللّٰه البخاري...، مات سنة ٢٢٢». انتهى.

وقد تَرجَم غيرُ واحد لمسلم بن إبراهيم هذا، فنسبوه: (الفَراهيدي الأَزْدِي =

. . . .

= البصري)، فمنهم الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» ١/٤ : ٢٥٤، وابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل» ١/٤ : ١٨٠، والحافظ أبو نصر الكلاباذي في كتابه «رجال صحيح البخاري» ٢ :٧٠٧، والحافظ ابن مَنْجُوْيَهْ في كتابه «رجال صحيح مسلم» ٢ : ٢٣٥، والمِزِّي في «تهذيب الكمال» ٣ :١٣٢٣ من النسخة المصورة، والذهبـي في «الكاشف» ٣ :١٢٢، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠ : ١٢١، وغيرُهم.

هذه واحدة، والثانية أن الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى، نَقَلَ في «تدريب الراوي»، ص ٥٣٩ و٢ :٣٩٣ كلامَ الحافظ ابن حجر هذا المذكورَ في «شرح النخبة»، فجاء فيه على الوجه التالي:

«قال شيخُ الإسلام الحافظُ ابنُ حجر في «النخبة»: ومن أمثلتِهِ: أن البخاري رَوَى عن مسلم، ورَوَى عنه، فشيخُهُ: مُسْلِمُ بن إبراهيم أبو مُسْلِم (كذا) الفراديسي البصري، والراوي عنـه: مُسْلِمُ بن الحجَّاج صـاحبُ «الصحيح»، ورَوَى عنه مسلمُ بن الحجاج في «صحيحه» حـديثاً بهـذه الترجمـة بعَيْنِها». انتهى كـلام السيوطي.

وقـد وقع فيـه ثلاثـةُ أوهام، الأول في (الفَـرَاديسي)، وتقدَّمَ تصـويبُـهُ: (الفراهيدي). والثاني في كُنْيَتِهِ، فكنَّاه (أبو مسلم)، وهو (أبو عَمْـرو)، كما في مصادر ترجمته. والثالث في قوله: (ورَوَى عنه مُسْلِمُ بن الحجاج في «صحيحه» حديثاً بهذه الترجمة بعَيْنِها).

فهذا خطأ لا ريب فيه، فقد اتفق العلماء على أن الإمام مسلماً لم يَرْوِ شيئاً عن شيخه البخاري في «صحيحه»، وسبَبُ هذا الخطأ من الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى أنه قَفَزَ بصرُهُ من الجملةِ الأولى، إلى الجملة الثانية المتعلقةِ بروايةِ (عبد بن حُمَيد)، فهو الذي رَوَى مسلمٌ عنه الحديثَ المشارَ إليه في «صحيحه»، في الموضع الذي بيَّنْتُهُ في أوَّلِ هذه التعليقة، وكلامُ الحافظ ابن حجر سليمٌ قويمٌ كما قدَّمتُه عنه، وإنما الخطأ في كلامِ الحافظ السيوطي. =

والمَوَالي من أعلى، وأسفَلَ، بالرِّقِّ، أو الحِلْفِ، أو بالإِسلام.

والإِخْوَةِ والأخَوات، سَوَاءٌ ثلاثة أو أربعة.

آدابُ الشيخ والطالبِ. منها ما يشتركانِ فيه كتصحيح النية، والتطهُّرِ من أغراض الدنيا، وتحسينِ الخُلُق.

ومنها ما ينفردُ به أحدُهما.

فالشيخُ في الإِسماع إذا احتِيجَ إليه، والإِرشادِ إلى من هو أولَى منه، وعدَمِ التحديث قائماً، ولا عَجِلاً، ولا في الطريق.

والطالبُ في توقيرِ الشيخ، وإرشادِ الغيرِ لما سَمِعَهُ، وعدَمِ

= قال الحافظ ابن القيم رحمه اللّٰه تعالى، في «زاد المعاد» ٢ : ٤٣٣، إثْرَ كلامِهِ على غلطٍ وقع من بعض الرواة، إذْ جَعَل بعضَ ما كان من النبي صلَّى اللّٰه عليه وسلم في فتح مكة، جعَلَهُ في حِجَّة الوَدَاع وَهْماً، فقال ابن القيم: «وسَفَرُ الوَهْم من زمانٍ إلى زمان، ومن مكانٍ إلى مكان، ومن واقعةٍ إلى واقعةٍ، كثيراً ما يَعْرِضُ للحُفَّاظِ فمَنْ دُونَهم». انتهى. وهنا وقع من الحافظ السيوطي سَفَرُ الوَهْم من كتابٍ إلى كتاب أو من سطرٍ إلى سطر!.

وقد قلَّد شيخُنا العلامةُ الشيخُ أحمدُ شاكر رحمه اللّٰه تعالى: الحافظَ السيوطيَّ في هذا الغلط، وذلك فيما علَّقه على «ألفية السيوطي في مصطلح الحديث»، ص ٢٦٢، ولم يَستحضر أنه مُخالِفٌ لما صرَّح به العلماء من أنَّ مُسْلِماً لم يَرْوِ عن شيخه البخاري حديثاً واحداً في «صحيحه»، ولو حضره هـذا لانتبَهَ إلى غلطِ السيوطي، ورَدَّه، فإنه لا يَخفى عليه مثلُ هذا، كما تابَعَ شيخُنا السيوطيَّ في لفظِ (الفراديسيِّ)، وهو خطأ. والكمالُ للّٰه تعالى وَحْدَهُ، وهو وليُّ التوفيق.

تركِ الاستفادةِ لحياءٍ، أو تكبُّر، وكتابةِ ما سَمِعَ، والاعتناءِ بالتقييدِ، والضَّبْطِ، والمُذاكرةِ بالمحفوظ.

وسِنِّ التحمُّلِ ــ ووقتُهُ بالنسبةِ إلى السَّمَاع التمييزُ ــ ويَحصُلُ غالباً باستكمالِ خَمْس، وما دُونه فحُضُور. وسِنِّ الأداءِ، ولا حَدَّ له، بل متى تأهَّلَ لذلك، فقيل: خمسون، ولا يُنكَرُ عند الأربعين، وإذا كان بارِعاً فما بَيْنَ عِشرين وثلاثين، أو عِشرونَ.

وكتابةِ الحديثِ، ومُقَابَلَتِهِ مَعَ نَفْسِه، أو مَعَ شيخِهِ، أو مَعَ ثقةٍ غيرِه.

وسماعِهِ من أصل شيخِهِ، أو فَرْعٍ قُوبِلَ عليهِ[١]، وتصنيفِهِ مَعَ مراعاةِ الترتيب، وتبيينِ اختلافِ النَّقَلَة إذا تأهَّل، وأسبابِهِ. وتَرجِعُ تلك الأنواعُ كلُّها إلى النقل، فليُرجَعْ إلى مؤلِّفاتها المبسوطة[٢]، ليَحْصُلَ الوقوفُ على حقائقها، واللَّه أعلم.

* * *

تم كتاب «بُلْغَة الأَرِيب في مصطلح الحبيب» للمرتَضَى الزَّبِيدي

---

(١) وقع في الأصل المطبوع (وفَرْعٍ قُوبِلَ عليه)، والصواب: (أو فَرْعٍ . . .) كما جاء في نسخة ن. ثم إنَّ المؤلف ــ وهو إمامُ اللغة وجِهبذُها ــ أخطأ في تعدية الفعل فقال: (قُوبِلَ عليه)، والصواب (قُوبِلَ بِهِ).

(٢) وقع في الأصل المطبوع ونسخة ن (فليراجـع). فأثبَتُّهُ كما ترى.

«قال في الأُمِّ المنقولِ من خَطِّ المؤلِّف، والمكتوبِ في حياته، ما لفظُهُ: تَمَّتْ الرسالةُ بعونِ اللَّه وحُسنِ توفيقِه، تهذيباً وتبييضاً: يومَ الجمعة لعَشْرٍ مَضَيْن من ربيعٍ الثاني، سنة أربع وستين ومِئةٍ وألفٍ، بمدينة زَبِيْد، وكان إتمامُ تسويدِها في مِخْلَافِ رِيْمَة، برِحَابِ القُطْبِ أبي محمد عبدِاللَّه بنِ عليّ الأَسَدِي، قُدِّسَ سِرُّه، في شهر رجب سنة **١١٦٣**، على يَدِ مؤلِّفِها محمد مرتَضَى الحُسَيني حامِداً للَّه، ومُصَلِّياً على نبيه، ومُسلِّماً، ومستغفِراً». هكذا جاء في آخر النسخة المطبوعة سنة **١٣٢٦**.

* * *

يقول الفقير إلى اللَّه تعالى عبدالفتاح أبو غدة: فَرَغتُ منه قراءةً وضبطاً وتفصيلاً قُبَيْلَ فَجْرِ يوم السبت **٢٥** من رمضان المبارك سنة **١٤٠٧**، في مدينة الدَّوْحَة من دولة قَطَر، والحمدُ للَّه رب العالمين. وفَرَغتُ من تصحيح تجارِب الطباعة بعونِ اللَّه في ضُحَى يوم السبت **٧** من ذي الحجة سنة **١٤٠٧**، في مدينة إصطنبول، وهي التي قال فيها الأستاذ الأديب الشاعر علي أحمد باكَثِير رحمه اللَّه تعالى، لمَّا زارها سنة **١٩٦٩**، وشاهَدَ مساجدَها الباسِقَة، ومآذِنَها السامِقَة، هذين البيتين البديعين من قصيدتِهِ التي عنوانها: إصطنبولُ المُسْلِمة، وقد صَدَق:

كــأنَّ قِبـابَهــا خُـوْذَاتُ صُلْبٍ ... لَمَعْنَ على رُؤوسِ مُجَاهِدِينـا

ومَنْ يَنــظُرْ مَـآذِنَهــا يَجِـدْهــا ... رِمَـاحاً في صُـدُورِ الكـافِـرينـا

والحمدُ للَّه أوَّلاً وآخِراً ودائماً وأبداً وفي البدءِ والخِتام،

تمَّ الفراغُ من طباعته في شهر رمضان المبارك لعام ١٤٠٨

تتمة: في تأكيد صحة حديث
(عَمْرِو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّه)

قرَّر المؤلف الحافظُ الزَّبِيديُّ رحمه اللَّه تعالى، فيما تقدَّمَ في ص ١٩٠: حُسْنَ حديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، ولعله قالَه تبعاً للإمام الحافظِ الذهبيِّ في «الميزان» ٣: ٢٦٨، في آخِرِ ترجمةِ (عَمْرو بن شعيب)، فإنه بعدَ أن سَرَدَ أقوالَ الأئمةِ المحتجين بحديثه والمصنِّفِين له، قَالَ: «ولسنا نقولُ: إنَّ حديثَهُ من أعلى أقسامِ الصحيح، بل هو من قَبِيلِ الحَسَن». انتهى.

والذهبيُّ والمؤلِّفُ تابَعَا جُمهورَ الأئمةِ المتقدمين والمحققين في الاحتجاج بهذا الإسناد، قال الإمام البخاري: رأيتُ أحمدَ بن حنبل، وعليَّ بنَ المديني، وإسحاقَ بن راهويه، وأبا عُبَيْدٍ ـ ووقع في «تدريب الراوي»: أبا عبيدة، وهو تحريف ـ وعامَّةَ أصحابِنا: يحتجون بحديث عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحدٌ من المسلمين، قال البخاري: مَنْ الناسُ بعدَهم؟! «تهذيب التهذيب» ٨: ٤٩ و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١: ٢٧٣ في ترجمة البخاري.

وقال البخاري أيضاً: اجتمع عليُّ بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وشيوخٌ من شيوخ العلم، فتذاكروا حديث عمرو بن شعيب، فثبَّتُوه، وذكروا أنه حجة. «طبقات الحنابلة» أيضاً.

قال الحافظ ابن الصلاح في «معرفة أنواع عِلْمِ الحديث»، في (النوع الخامس والأربعون: معرفةُ روايةِ الأبناء عن الآباء): «روايةُ الابنِ عن الأبِ، عن

الجد، نحوُ عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وله بهذا الإسناد نسخةٌ كبيرة، أكثرُها فقهياتٌ جِيَاد. وشعيبٌ هو ابنُ محمد بن عبداللَّه بن عَمْرو بن العاص.

وقد احتَجَّ أكثَرُ أهل الحديث بحديثه، حَمْلاً لمُطْلَق الجَدِّ فيه على الصحابيِّ: عبدِاللَّه بنِ عَمْرو بن العاص، دون أبيه محمدٍ والدِ شعيب، لِمَا ظهر لهم من إطلاقِهِ ذلك». انتهى. وتابَعَه على هذا الإمامُ النوويُّ في «التقريب».

قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، ص **٤٣٤** و**٢ :٢٥٧**، تأكيداً لقولِ ابن الصلاح والنووي: «قال البخاري: رأيتُ أحمدَ بن حنبل، وعليَّ بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عُبَيْدٍ، وعامَّةَ أصحابِنا: يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من المسلمين»، قال البخاري: مَنْ الناسُ بعدَهم؟!.

وقال مرةً: اجتمع عليٌّ ويحيى بن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخٌ من أهل العلم، فتذاكروا حديث عَمْرو بن شعيب، فثبَّتُوه، وذكروا أنه حجة. وقال أحمد بن سعيد الدارميُّ: احتَجَّ أصحابُنا بحديثه.

قال المُصنِّفُ ــ يعني النوويَّ ــ في «شرح المهذب»: وهو الصحيحُ المختارُ الذي عليه المحققون من أهل الحديث، وهم أهلُ هذا الفن، وعنهم يؤخذ، حَمْلاً لجدِّه على عبدِاللَّه الصحابي، دون محمد التابعي، لِمَا ظهر لهم في إطلاقه ذلك. وسماعُ شعيبٍ من عبداللَّه ثابت، وقد أبطل الدارقطنيُّ وغيرُهُ إنكارَ ابن حبان ذلك، وحكى الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه، قال: (عَمْرُو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، (كأيوبَ، عن نافع، عن ابن عُمَر)، قال المصنِّفُ: وهذا التشبيهُ نهايةُ الجلالةِ من مثل إسحاق.

وقال أبو حاتم: (عَمْرُو، عن أبيه، عن جَدِّه): أَحَبُّ إليَّ من (بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جده). وقد أَلَّف العَلَائيُّ (جزءاً) مفرداً في صحة الاحتجاج بهذه النسخةِ والجوابِ عما طُعِنَ به عليها، قالَ: ومما يُحتَجُّ به لصحتها احتجاجُ مالك

بها في «الموطأ»، فقد أخرج عن عبدالرحمن بن حرملة، عنه: حديثَ «الراكبُ شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب».

وذهب قومٌ إلى تركِ الاحتجاج به، وحكاه الآجُرِّيُّ عن أبـي داود، وهو روايةٌ عن ابن معين، قال: لأنَّ روايته عن أبيه، عن جَدِّه: كتابٌ ووِجَادةٌ، فمِن ها هنا جاء ضَعْفُه، لأن التصحيف يَدخُلُ على الراوي من الصُّحُف، ولذا تجنَّبها أصحابُ الصحيح. وقال ابن عدي: روايتُهُ عن أبيه عن جده مرسَلة، لأن جدَّه محمداً لا صحبة له. وقال ابن حبان: إن أراد جدَّه عبدَاللَّه فشُعَيْبٌ لم يَلْقَـه، فيكون منقطِعاً، وإن أراد محمداً فلا صحبة له، فيكون مرسَلاً.

قال الذهبـي وغيرُهُ: وهذا القـولُ لا شيء، لأن شعيباً ثَبَت سمـاعُهُ من عبداللَّه، وهو الذي ربَّاه لمَّا مات أبوه محمد. وهذا القولُ اختاره الشيـخ أبو إسحاق ــ الشيرازي ــ في «اللُّمَـع»، إلا أنه احتَـجَّ بها في «المهذَّب».

وذهب الدارقطني إلى التفرقة بين أن يُفصِـحَ بجَدِّهِ أنه عبدُاللَّه، فيُحتَـجَّ به، أَوْ لا، فلا، وكذا إن قال عن جَدِّه: سمعتُ النبـيَّ صلَّى اللَّه عليه وسلم نحوَه، مما يَدُلُّ على أنَّ مرادَهُ عبدُاللَّه.

وذهب ابن حبان إلى التفرقة بين أن يَستوعِبَ ذكرَ آبائه بالرواية، أو يقتصِرَ على أبيه عن جده، فإن صرَّح بهم كلِّهم فهو حجة، وإلا، فلا، وقد أَخرَجَ في «صحيحه» له حديثاً واحداً، هكذا: عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن محمد بنِ عبداللَّه بن عَمْرو، عن أبيه عبدِاللَّه بن عمرو، عن أبيه، مرفوعاً: «ألا أُحدِّثكم بأحبِّكم إليَّ وأقرَبِكم مني مجلساً يوم القيامة»، الحديث. قال العلائي: ما جاء فيه التصريحُ برواية محمدٍ عن أبيه في السند، فهو شاذٌ نادر». انتهى كلام السيوطي.

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، في «مجموع الفتاوى» ١٨: ٨ «أئمةُ الإسلام وجُمهورُ العلماء: يَحتجون بحديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، إذا صَحَّ النقلُ إليه، مثلُ مَالِك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ونحوِهما، ومثلُ الشافعيِّ، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم.

قالوا: الجَدُّ هو عبدُاللّه ــ بن عَمْرو بن العاص ــ، فإنه يجيء مُسمًّى، ومحمدٌ أدركه، قالوا: وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي صلَّى اللّه عليه وسلم، كان هذا أوكَدَ لها وأدلَّ على صحتها، ولهذا كان في نسخة عَمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مُقَدَّرات، ما احتاجَ إليه عامَّةُ علماءِ الإسلام». انتهى.

قال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ١: ٥٨ «وأكثرُ الناس يَحتجُّ بحديث عَمْرو بن شعيب إذا كان الراوي عنه ثقة، وأما إذا كان الراوي عنه مِثْلَ المُثَنَّى بن الصَّبَّاح، أو ابنِ لَهِيعة، وأمثالِهما، فلا يكون حجة.

أما حديثه عن أبيه عن جده، فقد تُكُلِّم فيه من جهة أنه كان يُحدِّث من صحيفةِ جده، ــ قال عبدالفتاح: وتقدم في كلام الشيخ ابن تيمية الجوابُ عن هذا ــ، قالوا: وإنما رَوَى أحاديثَ يسيرة، وأَخَذ صحيفةً كانت عنده فرواها.

ومن فوائد شيخنا الحافظ جمال الدين المِزِّي: قالَ: عَمْرُو بنُ شعيبٍ يأتي على ثلاثة أوجه:

١ ــ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه. وهو الجادَّة.

٢ ــ وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبداللّه بن عَمْرو.

٣ ــ وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّهِ عبداللّه بن عَمْرو.

فعَمْرٌو له ثلاثَةُ أجداد: محمدٌ، وعبدُاللّه، وعَمْرُو بن العاص، فمحمَّدٌ تابعيٌّ، وعبدُاللّه وعَمْرٌو صحابيان.

فإن كان المرادُ بجَدِّه: محمداً، فالحديثُ مرسَل، لأنه تابعي، وإن كان المرادُ به: عَمْراً، فالحديث منقطع، لأنَّ شُعَيباً لم يُدْرِك عَمْراً، وإن كان المرادُ به: عبدَاللّه، فيُحتاجُ إلى معرفة سَمَاعِ شعيب بن عبداللّه. وقد ثبت في «الدارقطني» ــ في البيوع ٣: ٥٠ ــ ٥١ ــ وغيرِهِ، بسندٍ صحيح: سَمَاعُ عَمْرٍو من أبيه شُعَيب، وسَمَاعُ شُعَيب من جدِّهِ عبدِاللّه». انتهى كلام المِزِّي.

وكأنَّه وقف على كلام الحافظ ابن القطان الفاسي أو تلاقَى معه في الفِكْر؟ قال الحافظ الزيلعي أيضاً في «نصب الراية» ٤ : ١٨ «قال ابنُ القطان في كتابه «تبيين الوَهَم والإيهام»: إنما رُدَّتْ أحاديثُ (عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، لأن الهاء من (جَدِّهِ) يَحتمِلُ أن تعودَ على (عمرو)، فيكونَ الجَدُّ (محمداً)، فيكون الخَبَرُ مرسلاً، أو تعودَ على (شعيب)، فيكونَ الجدُّ (عبداللَّه)، فيكونَ الحديثُ مسنداً متصلاً، لأن شعيباً سَمِعَ من جدِّهِ عبدِاللَّه بن عَمْرو، فإذا كان الأمرُ كذلك فليس لأحدٍ أن يُفسِّرَ الجَدَّ بأنه عبدُاللَّه بن عَمْرو إلا بحُجَّة.

وقد يوجد ذلك في بعض الأحاديث: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبدِاللَّه بن عَمْرو، فيرتفعُ النزاعُ، وقد يوجد بتكرارٍ عن أبيه، فيرتفعُ النزاعُ أيضاً، ومن الأحاديث ما يكون من رواية عَمْرو بن شعيب عن غير أبيه، وهي أيضاً صحيحة، كحديثِ البَلَاط». انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٨ : ٥١، فيما زاده على أصلِهِ «تهذيب الكمال»، بعدَ سَرْدِ الأقوالِ في شأنه: «قلتُ: عَمْرُو بن شعيب ضعَّفه ناس مطلقاً، ووثَّقه الجمهور، وضعَّف بعضُهم روايته عن أبيه عن جده حَسْبُ، ومن ضعَّفه مطلقاً فمحمولٌ على روايته عن أبيه عن جده.

فأما روايته (عن أبيه) فربما دلَّس ما في «الصحيفة» بلفظِ (عن)، فإذا قال: حدَّثني أبي، فلا ريب في صحتها، كما يقتضيه كلامُ أبي زرعة المتقدم ــ هناك ــ .

وأما روايةُ (أبيه عن جده)، فإنما يعني بها الجدَّ الأعلى عبدَاللَّه بنَ عَمْرو، لا محمدَ بنَ عبداللَّه، وقد صرَّح شعيب بسماعِهِ من عبداللَّه في أماكن، وصَحَّ سماعُهُ منه كما تقدم ــ هناك ــ ، وكما رَوَى حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت البُنَاني، عن شعيب، قال: سمعتُ عبدَاللَّه بن عَمْرو، فذَكَر حديثاً أخرجه أبو داود من هذا الوجه.

وفي روايةٍ: ــ يَعني بها ــ عَمْراً، فمن ذلك روايةُ حُسَينٍ المُعَلِّم، عن عَمْرٍو، عن أبيه، عن جدِّهِ قال: رأيتُ رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلم يصلي حافِياً

ومُنْتَعِلاً. رواه أبو داود. وبهذا السند: رأيتُ رسولَ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلم يَشرَبُ قائماً وقاعداً. رواه الترمذي: وبه: رأيتُ رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلم يَنْفَتِلُ عن يمينه وعن يساره في الصلاة. رواه ابن ماجه.

ومن ذلك: هشامُ بن الغَازِ، عن عمرو، عن أبيه، عن جدِّه قالَ: أقبلنا مع رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم من ثَنِيَّةِ أذاخِرَ، الحديث. رواه ابن ماجه ــ في كتاب اللباس في (باب كراهية المعصفر للرجال) ٢: ١١٩١.

ومن ذلك: محمدُ بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّهِ سمعتُ رسولَ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يأمُرُ بكلماتٍ من الفَزَع، الحديث. رواه أبو داود والنسائي والترمذي وغيرُهم.

وهذه قطعةٌ من جملة أحاديث تُصرِّحُ بأن الجدَّ هو عبدُاللَّه بن عَمْرو، لكن هل سَمِعَ منه جميعَ ما رَوَى عنه أم سَمِعَ بعضَها، والباقي صحيفةٌ؟ الثاني أظهرُ عندي، وهو الجامعُ لاختلاف الأقوال فيه، وعليه يَنْحَطُّ كلامُ الدارقطني وأبي زرعة.

وأما اشتراطُ بعضِهم أن يكون الراوي عنه ثقةً، فهذا الشرطُ معتبرٌ في جميع الرواة لا يَختصُّ به عَمْرو. وأما قولُ ابن عدي: لم يُدخلوها في صِحاح ما خرَّجوا، فيَرُدُّ عليه إخراجُ ابنِ خزيمة له في «صحيحه»، والبخاريِّ في «جزء القراءة خَلْفَ الإمام» على سبيلِ الاحتجاج، وكذلك النَّسَائيُّ، وكتابُهُ عند ابن عَدِيّ معدودٌ في الصِّحاح، ولكنَّ ابنَ عدي عَنَى «الصحيحين»، ــ وقع في «تهذيب التهذيب»: (عَنَى غيرَ الصحيحين)، ولفظُ (غير) مقحم غلطاً، فإنه يفسد الكلام ــ فيما أظنّ، فليس فيهما لعَمْرٍو شيء.

وقد أنكر جماعةٌ أن يكون شُعَيْبٌ سَمِعَ من عبداللَّه بن عَمْرو، وذلك مردودٌ بما تقدم. وقال السَّاجِيُّ: قال ابنُ معين: هو ثقةٌ في نفسه، وما رَوَى عن أبيه عن جَدِّه: لا حُجَّةَ فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيفٌ من قَبِيلِ أنه مرسَل، وَجَدَ شُعَيبٌ كُتُبَ عبدِاللَّه بن عَمْرو، فكان يَرويها عن جدِّه إرسالاً، وهي صِحاحٌ عن عبداللَّه بن عَمْرو، غيرَ أنه لم يَسمعها.

قلتُ ـ القائلُ ابن حجر ـ : فإذا شَهِدَ له ابنُ معين أنَّ أحاديثَه صِحاح، غيرَ أنه لم يَسمعها، وصَحَّ سماعُهُ لبعضِها، فغايةُ الباقي أن يكون وِجَادَةً صحيحةً، وهو أحَدُ وجوهِ التحمُّل.

قال يعقوب بن شيبة: ما رأيتُ أحداً من أصحابنا، ممن يَنظُرُ في الحديثِ وينتقي الرجالَ يقولُ في عَمْرو بن شعيب: شيئاً، وحديثُهُ عندهم صحيح، وهو ثقةٌ ثَبْتٌ، والأحاديثُ التي أنكروها من حديثِهِ إنما هي لقومٍ ضعفاء رَوَوْها عنه، وما رَوَى عنه الثقاتُ فصحيح، وسَمِعتُ عليَّ بن المديني يقولُ: قد سَمِعَ أبوهُ شعيبٌ من جدِّه عبدِاللّه بن عَمْرو. وقال عليُّ بن المديني: وعَمْرُو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابُهُ صحيح». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وتأكيداً لقولِ الحافظ ابن حجر رحمه اللّه تعالى: «... وصَحَّ سماعُهُ لبعضِها، فغايَةُ الباقي أن يكون وِجَادَةً صحيحةً، وهو أَحَدُ وجوهِ التحمُّل»، أذكُرُ هنا ما قاله الحافظ الإمام ابن القيم رحمه اللّه تعالى في كتابه: «إعلام الموقِّعين» **٢ : ١٥٢** عند حديث الحسن عن سَمُرَة في الشُّفْعَة: «جارُ الدار أحقُّ بالدار»، قال:

«وقد صَحَّ سماعُ الحسن من سَمُرة. وغايَةُ هذا أنه كتاب، ولم تزل الأُمَّةُ تعمَلُ بالكتب قديماً وحديثاً، وأجمَعَ الصحابةُ على العمل بالكُتُب، وكذلك الخلفاءُ بعدَهم، وليس اعتمادُ الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمَل بما فيها تعطَّلَتْ الشريعة.

وقد كان رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم يَكتُبُ كتُبَهُ إلى الآفاقِ والنواحي، فَيعمَلُ بها من تَصِلُ إليه، ولا يقولُ: هذا كتاب، وكذلك خلفاؤه بعدَه، والناسُ إلى اليوم. فرَدُّ السُّنَن بهذا الخيالِ البارِدِ الفاسدِ من أبطلِ الباطل، والحفظُ يَخُونُ، والكتابُ لا يخون». انتهى. وخاصةً أن النسخة مكتوبة من عهد النبي صلى اللّه عليه وسلم، كما قاله الشيخ ابن تيمية رحمه اللّه تعالى وتقدم في كلامه.

وتعرَّض لبحث رواية (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) شيخُنا العلامة المحقِّقُ أحمد شاكر رحمه اللّه تعالى، في موضعين من كتبه، وقرَّر فيهما صحةَ

الاحتجاج بحديثِ عَمْرو بن شعيب. . . ، كما عليه جُمهورُ المحدثين المحقِّقين، بل اعتَبَرَ سلسلتَهُ (عن أبيه، عن جَدِّه) من (أصحِّ الأسانيد)، وذلك فيما علَّقه على «ألفية السيوطي في مصطلح الحديث»، ص ٨ وص ٢٤٦ ــ ٢٤٨، عند قولِ الحافظ السيوطي في مبحث (رواية الآباء عن الأبناء وعكسه):

«وما لِعَمْرِو بنِ شُعَيبٍ عن أَبِهْ عن جَدِّهِ فالأكثرون احتَجَّ بِهْ
حَمْلاً لجدِّهِ على الصَّحَابِي وقِيلَ بالإفصاحِ واستيعابِ»

وأطال شيخُنا هنا وأجاد، وحقَّق وأفاد، ثم أعاد هذا الموضوع وزاد عليه وأَسهَبَ فيه، في «شرحه» على «جامع الترمذي» ٢: ١٤٠ ــ ١٤٤ رحمَهُ اللَّه تعالى وجزاه عن خدمة السنة المطهرة خير الجزاء.

وقال في ختام بحثه: «. . . وممن جزم بصحة حديثه أيضاً أبو عُمَر بنُ عبدالبر، فقد ذَكَرَ في كتاب «التقصِّي لحديث الموطَّأ»، ص ٢٥٤ ــ ٢٥٥ . . . ، ثم رَوَى بإسناده عن علي بن المديني، قال: هو عَمْرُو بنُ شعيب بن محمد بن عبداللَّه بن عمرو بن العاص، سَمِعَ عمرُو بنُ شعيب من أبيه، وسَمِعَ أبوه من عبداللَّه بن عمرو بن العاص.

وكذلك قال البيهقي في «السنن الكبرى» ٧: ٣٩٧ «وسماعُ شعيب بن محمد بن عبداللَّه صحيحٌ من جده عبداللَّه، لكن يجبُ أن يكون الإسنادُ إلى عَمْرٍو صحيحاً.

ومما يؤكِّدُ الجزمَ بسماعه منه، وأنَّ المراد بقولهم في الإسناد (عن جَدِّه) هو الصحابيُّ عبدُاللَّه بن عَمْرو: ما رواه البيهقي في «السنن الكبرى» ٥: ٩٢ ــ ٩٣ «عن عمرو بن شعيب، عن أبيه قال: كنتُ أطوفُ مع أبي: عبدِاللَّه بن عمرو بن العاص». فهذا يُشير إلى صحة ما نقلنا عن الذهبي: أنَّ والد شعيب تركه صغيراً، وربَّاه جدُّه عبدُاللَّه بنُ عَمْرو، ولذلك يُسمِّيهِ هنا: أباهُ، إذْ هو أبوه الأعلى، وهو الذي ربَّاه». انتهى.

وَهَــمٌ وتنبيـه:

تقدم قولُ الحافظ ابن حجر في أنَّ «الصحيحين» ليس فيهما شيء من الحديث لعَمْرو بن شعيب. ويؤيِّدُ هذا أن كتب الرجال رُمِزَ فيها إلى أنَّ حديثَهُ أخرجه أصحابُ السنن الأربعة والبخاريُّ في جزء القراءة خَلْفَ الإمام، ولكن من العَجَب العُجاب ما وقـع في الكلام المدرج في «سنن ابن ماجه» لمحمد فؤاد عبدالباقي، وتابَعَه الدكتور مصطفى الأعظمي!.

فقد قال فؤاد عبدالباقي في كتاب إقامة الصلاة في (باب الانصراف من الصلاة) ١: ٣٠٠، بَعْدَ قولِ ابن ماجه: «حدَّثَنا بِشْرُ بن هلال الصوَّاف، ثنا يزيدُ بن زُرَيْـع، عن حُسَيْن المُعَلِّم، عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّهِ، قال: رأيتُ النبـيَّ صلَّى اللَّه عليه وسلم يَنْفَتِلُ عن يمينِهِ وعن يَسارِهِ في الصلاة»، قالَ: ما يلي: «في الزوائد: رجالُهُ ثقات، احتـج مسلم بروايةِ ابنِ شُعَيب عن أبيه عن جده، فالإسنادُ عنده صحيح». انتهى كلامُ فؤاد عبدالباقي.

وتابعه الدكتور الأعظمي على هذا الكلام متابعةً تامَّة، فقال في تعليقه على «سنن ابن ماجه» ١:١٦٨ «في الزوائد: رجاله ثقات، احتَـجَّ مسلم برواية ابن شُعَيب عن أبيه عن جده، فالإسنادُ عنده صحيح». انتهى.

ولا صحةَ لهذا الكلام أصلاً، فليس لعمرو بن شُعَيب ذِكرٌ في «رجال صحيح مسلم» لابن منجويه، ولا في «الجمـع بين رجال الصحيحين» لمحمد بن طاهر المقـدسي، ولا في ترجمتـه من كتب الرجـالِ ذكروا إخـراجَ حديثِـهِ في أَحَدِ الصحيحين.

والذي في «مصباح الزجاجة بزوائد ابن ماجه» للشهاب البوصيري ١: ٣١٩، من طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة دون تاريخ، عقِبَ هذا الحديثِ وإسنادِهِ «هذا إسنادٌ صحيح، رجالُهُ ثقات، احتَجَّ مسلمٌ برُوَاتِهِ إلى عَمْرِو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فالإسنادُ عنده صحيح». انتهى. ووقع في «مصباح الزجاجة» في طبعة بيروت سنة ١٤٠٢ بتحقيق محمد المنتقى الكشناوي ١: ١١٥، سقطٌ فاحشٌ هنا اختلَّتْ به العبارة!!

فائدة:

هذا، وللإمام مسلم بن الحجاج جزءٌ في (حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ذكرَهُ الحافظُ ابنُ حجر في كتابه «المعجم المُفَهْرَس» ص ١٣٣ من المخطوط، في (كُتُبِ العِلَل) في ضمنِ مسموعاتِه ومقروءاتِه فقال:

«جُزءٌ فيه ما استنكَرَ أهلُ العِلْم من حديثِ عَمْرو بن شعيب، لمسلم بن الحجاج، قرأتُهُ على عُمَر بن محمد البَالِسِي، من قولِهِ فيه: حدثنا هارونُ بنُ عبدالله ومحمدُ بنُ أحمد قالا: حدثنا حَجَّاج بنُ محمد، عن ابن جُرَيج، عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّهِ عبدِالله بنِ عَمْرو بن العاصِي، قالَ: أيُّمَا امرأةٍ نَكَحَتْ، الحديث إلى آخر الكتاب، بسماعِهِ لهذا القَدْرِ على زينب بنتِ الكمال، وإجازةً منها لسائِره، عن أبـي جعفر محمد... ... ... أخبرنا مكيُّ بنُ عَبْدَان، نا مُسْلِمُ بن الحَجَّاج به».

محتَوى كتاب «بُلْغَة الأريب في مصطلَح آثارِ الحبيب»
للإمام الحافظ المحدِّث اللغوي المرتَضى الزَّبِيدي

الصفحة

كلمة بين يدَيْ الرسالة: تتضمَّنُ مزيةَ هذه الرسالة المختصرة في علم المصطلح، وسبَبَ تأليفِها، وذِكرَ من أُلِّفَتْ له، وتاريخَ تأليفها ١٤٣ ـ ١٤٤

تسميةُ الرسالة والإشارةُ إلى اختصارها من (نُخبة الفِكَر)، ومقابلةُ النسخةِ المطبوعة بمخطوطةِ ندوةِ العلماء في لكنو بالهند ١٤٤ ـ ١٤٥

ذكرُ ما وقع في اسم الرسالة من خطأ أو تحريف ١٤٥ ـ ١٤٦

الإشارةُ إلى نوع الخدمة التي قمتُ بها في خدمةِ هذه الرسالة ١٤٦ ـ ١٤٧

ترجمة المؤلِّف: وتتضمَّنُ اسمَه ونسَبَهُ وكنيَتَهُ والإشارةَ إلى ما اتصف به من العلوم والمعارف ١٤٨

مولدُهُ ونشأتُه ورحلاتُه وانتقالُه من الهند إلى اليَمَن، وسبَبُ اشتهارِهِ بالزَّبِيدي ١٤٩

شيوخُهُ في الهند، وشيوخُهُ الذين لَقِيَهم وأخَذَ عنهم في رحلاته وأسفاره ١٥٠

أخذُهُ عن كثرةٍ من الشيوخ تلقِّياً وإجازةً بلغوا نحوَ المئتين أو ثلاث مئةِ شيخ ١٥٠ ـ ١٥١

أشهرُ شيوخه باليَمَن، وأبرَزُ شيوخِهِ بالحرمين الشريفين ١٥١ ـ ١٥٢

أعظمُ شيوخِهِ في اللغةِ وعلومِها محمدُ بن الطيب الفاسي ثم المَدَني ١٥٣

شيوخُه في مصر بعد رحلتِهِ إليها وتوطُّنِها فيهم كثرةٌ بالغة ١٥٣ ـ ١٥٤
عنايةُ كبار رجال الدولة بالقاهرةِ والصعيدِ به، وبِرُّهم له ١٥٤
عنايةُ أكابر علماءِ دِمياط ورَشِيد والمنصورة... به وإكرامُهم له ١٥٤
حِرصُ الزبيدي على الاستكثارِ من الشيوخ والاستجازاتِ منهم مع إمامتِهِ وتفوُّقِهِ في الحديثِ الشريف، له ولمن في معيَّتِهِ من أُسرته ١٥٤ ـ ١٥٥
اتساعُ شهرتِهِ في دنيا العلم في عصره، ونبوغُهُ في الصناعةِ الحديثية ١٥٥
مكاتبتُهُ للعلماء في ديار الإسلام شرقاً وغرباً، وجمعُهُ للعلوم التي أغفَلَها المتأخرون ١٥٦
عادَتُهُ في استزارة الأعيانِ له: التحديثُ والإسماعُ للحديث، وتسجيلُ الطِّبَاقِ للحاضرين، على طريقة المحدِّثين السلف ١٥٦ ـ ١٥٧
مكاتبةُ الملوكِ والخليفةِ العثماني له للأخذِ عنه، ومعرفتُهُ اللغةَ التركية والفارسية والكُرْجِيَّة مع إمامتِهِ باللغة العربية ١٥٧
ثناءُ الحافظ ابنِ عبد السلام الناصري المغربي المعاصِرِ له، عليه بالحفظ والجمع والبراعةِ والتفنن في العلوم وكثرةِ التآليف ١٥٧ ـ ١٥٨
إحياؤُهُ سُنَّةَ الإملاءِ للحديث التي انقطعت بموتِ الحافظ ابن حجر والسخاوي والسيوطي ١٥٨
عدُّ الشهاب المَرْجاني له من المجدِّدين المحدِّثين على رأس القرنِ الثاني عشر ١٥٨
روايةُ كثرة من علماء الأمصار عنه وتلقيهم الحديثَ منه ١٥٩
طلبُ بعض علماء الأزهر منه الإجازة بالحديث، وقراءتُهم عليه صحيحَ البخاري، واجتماعُ الجم الكثير من الناس على حضور مجالس تحديثه، وقراءتُهُ كتاب الشمائل ١٥٩ ـ ١٦٠

صلتُهُ بالناس وقبولُهُ عندهم، واجتماعُهم معه في المجالس أو النُّزَه، على قراءة الحديثِ وكُتُبِه ١٦٠

انجذابُ بعض الأمراء الكبار إليه، وتردُّدُهم عليه لحضور مجالسه ودروسه، وقراءةُ بعضهم عليه «مقامات الحريري» ١٦١

تكرُّمُ محمد باشا عزَّت الكبير له، وإغداقُهُ الخيراتِ عليه وإجراؤُه راتباً كبيراً له يومياً ١٦١

استزارةُ المقام العالي بإصطنبول له، وهَمُّهُ بالذهاب ثم عُدولُه، وكثرةُ الوفود عليه والهدايا النفيسة إليه من مختلِف الجهات والبلدان ١٦١

إهداؤه الطرائف الغريبة التي تهدى إليه، إلى أولاد السلطان، ومكافأتُهم له عليها بأكثر منها ١٦١ ـ ١٦٢

عِظَمُ مقامِهِ عند أهل المغرب، وتقصُّدُهم لزيارته في طريق الحجّ قبلَهُ وبعدَه، وتقديمهم له الهدايا والصلات ١٦٢

تساهُلُه في بعض المخالفات الشرعية عند وفاة زوجته... ١٦٢ ـ ١٦٣

احتجابُهُ في داره أواخِرَ عمرِهِ وانقطاعُه عن الناس وعن قبولِ هداياهم... ١٦٣

حضورُ حسن باشا إلى مصر من قِبَلِ السلطان، وزيارتُهُ له وخَلْعُهُ عليه الخِلَعَ الغالية... ١٦٤

دعوى وزَعْمُ أحمد باشا الجزَّار أن الزَّبيديَّ قال عن نفسِهِ: إنه المَهْدِيُّ المنتَظَر وردُّ هذه الدعوى ١٦٤

قبولُهُ صِلاتِ سلطان المغرب قبلَ انجماعِهِ، ثم رَفْضُهُ لها بعد انجماعِهِ على نفسه، وعَتْبُ سلطانِ المغرب عليه في ذلك، وذكرُ أن سبَبَ ردِّهِ لها ورَعُهُ وتديُّنه وتشرُّعه ١٦٥

تقويمُ مكتبتِهِ بعد موتِهِ بخمسٍ وعشرين ألفاً، وشراء السلطان العثمانيِّ لها بخمسٍ وسبعين ألفاً، ووَقْفُهُ لها على طلبةِ العلم بمصر ١٦٥

تأكيدُ وَرَعِهِ في رَدِّهِ صِلاتِ سلطان المغرب، وشرحُ ذلك ١٦٥

مؤلفاته: تعدُّدُ فنونها وكثرتُها البالغة فقد بلَغَتْ مؤلفاتُهُ ١٠٧، مع أنه لم يكن مُعَمَّراً بل عاش ٦٠ سنة ١٦٦

أعظمُ مؤلَّفاتِهِ: «تاج العروس» و «إتحافُ السادة المتقين» فإنهما في ذاتهما مكتبةٌ لسَعَةِ ما فيهما من علوم ١٦٦

إيرادُ أسماءِ مؤلَّفاتِهِ مرتبةً على حروف المعجم، مع الإشارة إلى ما كان منها متعلِّقاً بالحديث الشريف وعلومِه، وقد بَلَغَ هذا نحوَ ٤٧ كتاباً ١٦٧ ـ ١٧٣

التنبيه على خطأ وقع للعلامة الزركلي في نسبةِ (مختَصَر كتاب العين للخليل) إلى الزَّبِيدي المرتَضَى، وهو للزُّبَيْدي الأندلسي ١٧٣

كلمةٌ حولَ كتابه الفَذِّ «تاج العروس»، واحتفالُهُ به عند إكماله، وتقريظُ العلماءِ له ١٧٣ ـ ١٧٤

ذكرُ أن الزبيدي حافظٌ جِهْبِذ لُغَوِيٌّ نقَّادٌ أمين، ولكن يقَعُ له في تعابيره ما يَشذُّ عن الجادَّة، وذكرُ نموذج لذلك تعليقاً ١٧٤

شراءُ اللواء محمد بك أبو الذهب نسخةَ «تاج العروس» بمئةِ ألفِ درهم، ووَقْفُهُ لها على جامِعِهِ الذي هو أمام الأزهر ١٧٤ ـ ١٧٥

تأليفُه «تاج العروس» استغرق نحوَ ١٤ سنة، وانتَهى منه وعمرُهُ ٤٣ عاماً، ووجودُ مجلَّدات منه بخط المؤلف في دار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر ١٧٥

عثورُهُ على «تكملة الصاغاني للصحاح»، ومُقابلتُهُ كتابَهُ «تاجَ العروس» بها ١٧٦

نَصُّ مكتوبِ الزبيدي إلى أحَدِ شيوخِهِ بشأنِ «تاج العروس»، وذكرُ ما كان له من التقدير العلمي عند العلماء، والتقدير الماديِّ الكبير عند الملوك ١٧٦

كلمةٌ عن كتابه شرح الإحياء «إتحافِ السادة المتقين»، وأنَّ فيه أبحاثاً غنيَّةً محرَّرة ومصادِرَ علميَّةً نادرة ١٧٦ ـ ١٧٧
شروعُهُ فيه سنة ١١٩٠ وفراغُهُ منه سنة ١٢٠١، واستغراقُهُ في تأليفه ١١ سنة، وذكرُ طبعاته ١٧٧

شيءٌ من شعره وأنَّ له نظماً عِلمياً سَلِسَاً، ومنه «ألفيَّةُ السُّنَّةِ ومناقبِ أصحابِ الحديث» في ١٥٠٠ بيت ١٧٧
استجازةُ السلطانِ عبد الحميد الأول العثماني من الزبيدي، وإجازتُهُ له، وفيها نماذجُ من شعره ومَدْحُهُ السلطانَ المذكور ١٧٧ ـ ١٧٨
قِطعٌ من قصائده في رثاءِ زوجتِهِ زُبَيْدَة، وتفجُّعُهُ الشديدُ عليها، وإجازتُهُ للشعراءِ الراثين لها بالمالِ الوفير ١٧٨ ـ ١٧٩
أبياتٌ له في التوكل على اللَّه تعالى، وأبيات له في مَدْح الكِيَاسةِ وكِيْسِ المالِ والكَيْس ١٧٩
نقشُ خَاتِمِه الذي يُوقِّعُ به إجازاتِهِ بَيْتُ شعرٍ هو:
محمدُ المرتَضَى يَرْجُو الأمَانَ غداً بجَدِّهِ وهو أوفَى الخَلْقِ بالذِّمَمِ ١٨٠

صِفَتُهُ وحِليتُهُ وذكرُ شيءٍ من أخلاقِهِ وعاداتِهِ، تزوُّجُهُ بزوجةٍ أخرى بعدَ وفاة زوجتِهِ لم تكن عنده مثلَ الأولى! وذكرُ تأريخ يومِ وفاتِهِ بالطاعون. . . ١٨٠
تلاعُبُ زوجتِهِ وبعضِ كبار الموظفين بالقاهرة بمتروكاته، وإخفاؤهم خَبَرَ موتِهِ ليتمكنوا من أخذ ما انتهبوه من تركتِهِ ١٨٠ ـ ١٨١
زيارةُ بعضِ خاصَّتِهِ له قبلَ وفاتِهِ بيوم، وإخبارُهُ عن حالِهِ وحالِ زوجته وأهلِها وتصرُّفِهم بتركتِه! ١٨١ ـ ١٨٢
موتُ الزبيدي عن غير عَقِب، ومؤلَّفاتُهُ أَحيَتْ ذكرَهُ أشدَّ من إحياءِ ذكرِهِ بالأولادِ والأحفاد ١٨٢
وقوفي على تأليفِ الدكتور هاشم طَه شلاش، العراقي، دراسةً

حافلةً ماتِعةً عن الزبيدي، بعنوان «الزبيدي في كتابه تاج العروس» بعدَ فراغي من كتابة ترجمته ١٨٢

مناقشتي للدكتور في بعض ما ذكره عن شيوخ الزبيدي في الهند... وفي ذكرِ مُدَّةِ مُقامِهِ في اليَمَن رحمه اللّٰه تعالى ١٨٣ ـ ١٨٤

مقدمة المؤلف، وذكرُ أنَّ مؤلَّفَه هذا نُبذةٌ مفيدة من مجموع كتب الفن ١٨٧

الخبر المتواتر يفيد العلم اليقيني الضروري ١٨٨

الحديث الآحاد يُوجِبُ العملَ به، وانقسامُهُ إلى صحيح وغيره وإلى غريب الإسناد، وغريب المتن، وإلى فَرْدٍ مطلق، وفردٍ نسبي، وإلى عزيز ١٨٨ ـ ١٨٩

وإلى مشهور، ومستفيض، وإلى مقبول، ومردود ١٨٩

الحديثُ الصحيحُ لذاتِه، وشروطُهُ، والصحيحُ لا لذاتِه ١٨٩

تفاوتُ مراتب الصحيح باعتبار ضبطِ رجالِهِ وتحرِّي مُخرجيه ١٨٩

مراتب أصح الحديثِ الصحيح، وأنها سَبْعٌ، ونموذجٌ من (أصح الأسانيد) ١٨٩

الحديثُ الحسَن لذاته، والاحتجاجُ به كالصحيح، ومنه ـ أي الحَسَن لذاتِه ـ روايةُ عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده ١٩٠

تعليقةٌ في عشر صفحات لتأكيدِ صحةِ الاحتجاج بحديث (عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده)، ولطولها جعلتُها (تتمةً) في آخر الكتاب في ص ٢٢٠ ١٩٠

الحديثُ الحَسَنُ لا لذاتِه: ما قامَتْ قرينةٌ تُرجِّحُ جانبَ قبولِ ما يُتوقَّفُ فيه، الحديثُ الحَسَنُ لذاتِهِ إذا اعتَضَد صار صحيحاً لغيره ١٩٠

الحديثُ الحسَنُ لغيره يُعمَلُ به في فضائل الأعمال كالضعيفِ بل أولى، ويُعمَلُ به في الأحكام إن كَثُرَتْ طُرُقُه أو عضَدَه اتصالُ عَمَلٍ... ١٩٠

توجيهُ الجمع في وصف الحديث بقولهم (حديثٌ حَسَنٌ صحيح) ١٩٠
قبولُ زيادة الثقة إن لم تعارضها روايةُ ثقة لم يَزِدْها ١٩٠
تعارُضُهُما يَحتاجُ إلى الترجيح بمرجِّح، فالراجح محفوظ، والمُعارِضُ شاذ إن كان مقبولاً، وإلا فمنكَرٌ، والراجحُ معروف ١٩٠
الحديثُ المُحْكَم، وتعريفه، ومُختلِفُ الحديث، وتعريفه ١٩١
الحديثُ الناسخ والمنسوخ، ومعرفتهما، الفردُ النِّسْبـي ١٩١
المُتابعُ، والمتابَعَةُ التامة والقاصرة، الشاهد، الاعتبار ١٩١

الحديثُ المردودُ لحذفِ بعضِ رجال الإسناد

١ ــ الحديثُ المعلَّق، وحكمه في صحيح البخاري إذا جاء بالجزم، أو بالتضعيف ١٩٢
المُعَلَّق في غير صحيح البخاري مردودٌ لا يُقْبَل ١٩٢
٢ ــ والحديثُ المرسَل، وتعريفه، وما يُقبَلُ منه وما لا يُقبَل، والمرسَلُ الظاهر، والمرسَلُ الخفي ١٩٢
٣ ــ والحديثُ المُعْضَل، وتعريفه ١٩٢
٤ ــ والحديثُ المنقطع، وتعريفه ١٩٢
٥ ــ والحديثُ المدلَّس، وتعريفه ١٩٢

الحديثُ المردودُ لطعنٍ في الراوي

الموضوعُ، وحكمُ روايته، وطريقُ معرفته، وسبَبُ وضعه ١٩٣
المتروكُ، وتعريفه، والمنكَرُ، وتعريفه، والمُعَلَّلُ، وتعريفه، ومُدْرَجُ السند، ومُدْرَجُ المتن ١٩٣ ــ ١٩٤
المقلوبُ، وتعريفه، ونموذج منه، المَزِيدُ، وتعريفه ١٩٤
المضطربُ، وتعريفه، المصحَّفُ، وتعريفه، المحرَّفُ، وتعريفه ١٩٥
الأَولَى إتيانُ الحديث بلفظِهِ وتمامِه، ومَنْعُ إبدالِهِ بمُرادِفٍ إلا لعالمٍ بمدلولاتِ الألفاظ ١٩٥

الخفاءُ في معنى الحديث يُكشَفُ من كتب الغريب أو من كتب مُشْكِل الحديث ١٩٥

الردُّ لجهالةِ الراوي، وشرحُ الجهالة، المُبْهَمُ، مجهولُ العين... ١٩٦

مجهول الحال وهو المستور، مذاهبُ العلماء فيه ١٩٦

الردُّ لبدعةِ الراوي، وتفصيلُ حالِ البدعة والمبتدعين ١٩٦

الردُّ لِسُوءِ الحفظ، وتفسيرُه، والمُخْتَلِطُ، وحكمُ حديثه ١٩٦

تعريف الصحابي ١٩٧

الحديث المرفوع، الموقوف، المقطوع، المنقطع، الأثر، المسنَدُ العُلُوُّ المطلق، العلو النِّسْبي، الموافقة، البَدَلُ، المساواة، المصافحة ١٩٧

النزول، ويُقابِلُ العُلُوَّ في أقسامه ١٩٧

الأقران، وتعريف القَرِين، المُدَبَّجُ، رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن الأتباع... ١٩٧ ـ ١٩٨

السابقُ واللاحقُ كسماعِ الذهبيِّ عن التنوخي والتحديثِ عنه ١٩٨

ترجمة الحافظ التنوخي برهان الدين إبراهيم بن محمد الدمشقي الفقيه الشافعي ١٩٨ ـ ٢٠٠

المسلسَلُ بوصفٍ من الأوصاف، والمسلسَلُ بالأوليةِ والآخريةِ وأنواعٍ أخرى من المسلسلات... ٢٠٠

المُتَّفِقُ والمفترِقُ، والمؤتَلِفُ والمختلِفُ، والمُتشابِه ٢٠١

جَحْدُ الشيخ مَرْوِيَّهُ إذا جَزَم به رُدَّ المروي وإلا قُبِلَ ٢٠٢

صِيَغُ الأداء، وتفضيلُ بعضها على بعض... ٢٠٢

أرفَعُ أنواع الإجازة ٢٠٢

فضلُ المُناوَلةِ المقرونةِ بها، واشتراطُ الإجازةِ للوِجَادةِ، والوصيةِ، والإعلامِ، فلا تصحُّ هذه إلا إذا اقترَنَتْ بها ٢٠٢

معرفةُ طبقاتِ الرواةِ وبلدانِهم، ومعرفةُ أحوالِهم جرحاً وتعديلاً ومراتِبِهما، وأرفَعُ مراتب التعديل. . . ، وأسوَأُ مراتب الجرح. . . ٢٠٢

ثبوتُهما بقولِ واحدٍ على الصحيح، وتقديمُ الجرح عند اجتماعهما بشروط ٢٠٣

معرفةُ الأسماء المجرَّدة، والكُنَى، والألقاب، وأسبابها، والأنساب. . . ، ومن وافق اسمُهُ اسمَ أبيه وجده. . . ، أو اسمَ راويهِ وشيخِهِ كالبخاريِّ بين مُسْلِمَيْنِ ٢٠٣

التنبيهُ تعليقاً على تحريفٍ وقع في شرح النخبة للحافظ ابن حجر، فقد تحرَّف فيه (الفراهيدي) إلى (الفَرَاديسي)، ووقع مثلُهُ وزيادةٌ في «تدريب الراوي» للسيوطي، وفي شرح النخبة لعلي القاري، وفي حواشي شرح النخبة، والتنبيهُ أيضاً على سهوٍ فاحشٍ وقع للحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» جَعَلَ فيه مسلمَ بنَ الحجاج رَوَى في صحيحه عن شيخه البخاريِّ حديثاً واحداً، وأنَّ هذا من سَفَرِ الوَهْم. . . ، وتابَعَه شيخُنا أحمد شاكر ٢٠٤ ـ ٢٠٧

ومعرفةُ المَوَالي من أعلى وأسفل، والإخوةِ والأخواتِ ٢٠٧

آداب الشيخ والطالب، ومعرفةُ سِنِّ التحمُّلِ والأداءِ، وكتابةِ الحديث ومقابلتِهِ بالأصل مع نفسِهِ. . . وسَمَاعِهِ من أصل شيخِهِ أو فَرْعٍ قُوبِلَ به، وتصنيفِهِ الحديثَ إذا تأهَّل له، وأسبابِ ورود الحديث ٢٠٨

ختامُ الكتاب وفيه ختامُ نسخةِ الأُمِّ المنقولِ منها من خط المؤلِّف، وتأريخُ الفراغِ من هذه الطبعة ٢٠٩

تتمة: في تأكيد صحةِ حديثِ (عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ٢١٠ ـ ٢١٩

مُحْتَوى (التَّتِمَّة) في تأكيدِ صِحَّةِ حديثِ (عَمْرو بن شُعَيب عن أبيه عن جَدِّه)

تقريرُ المؤلِّف حُسْنَ (حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ٢١٠

الحافظُ الذهبيُّ اختار في «الميزان» حُسْنَ حديث عَمرو ٢١٠

متابعةُ الذهبي والزَّبِيدي لجمهور الأئمة المتقدمين في الاحتجاج بحديثه ٢١٠

احتجاجُ الإمام البخاري به ونقلُهُ الاحتجاجَ به عن كبار المحدثين قبلَه ٢١٠

نقلُ الحافظ ابن الصلاح الاحتجاجَ بحديثه عن أكثر المحدثين حَمْلاً لمطلق الجَدِّ فيه على الصحابيِّ عبدِاللَّه بن عَمْرو ٢١٠ ـ ٢١١

تأكيدُ الحافظ السيوطي الاحتجاجَ بحديثِهِ بما نقله في «التدريب» ٢١١

توكيدُ الإمامِ النووي لرجاحةِ مذهبِ المحقِّقين من صحةِ حديثِ (عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ٢١١

تأليفُ الحافظ العلائي «جزءاً» في صحة نسخةِ (عَمْرو بن شعيب) ٢١١

ذكرُ جملةٍ من المحدِّثين تركوا الاحتجاجَ بحديثه، وسبَبُ تركِهم له ٢١٢

ردُّ الحافظ الذهبي للسبب الذي تمسَّكوا به لتركِ حديثه ٢١٢

تفصيلٌ للدارقطني فيما يُحتَجُّ به من حديثه وما لا يُحتَجُّ به ٢١٢

تفرقةٌ لابن حبان أيضاً فيما يُحتَجُّ به من حديثه وما لا يُحتَجّ به ٢١٢

احتجاجُ شيخ الإسلام ابن تيمية بحديثه، وقولُهُ إنَّ أئمة الإسلام وجُمهورَ العلماء يَحتجون بحديثه، وكونُه رَوَى عن نسخةٍ مكتوبة في عهد النبي ﷺ أوكَدُ على صحتها ٢١٢ ـ ٢١٣

قولُ الحافظ الزيلعي: أكثَرُ الناس يحتج بحديث عَمْرو لأنه ثقة، أما حديثه عن أبيه عن جده فقد تُكُلِّم فيه من حيث إنه صحيفة، ونقلُهُ كلامَ الحافظ المِزِّي في تفصيلِ حال عمرو بالنسبة إلى أبيه وجَدِّه ٢١٣

كلامُ ابن القطان الفاسي في سبب رد أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعِمادُ ذلك بحَسَب رجوعِ الضمير في (جَدِّه) على عَمْرو أو شعيب ٢١٤

قولُ الحافظ ابن حجر في رواية عَمْرو (عن أبيه): إن عَنْعَنها فربما دلَّس، وإن صرَّحَ بتحديثِ أبيه له فلا ريبَ في صحتها ٢١٤

قولُه: روايتُهُ (عن أبيه عن جدِّه) يعني بها جدَّه الأعلى عبدَاللَّه، وقد صرَّح بسماعه منه في أماكن وصَحَّ سَمَاعُهُ منه... ٢١٤

قولُهُ في روايتِهِ أيضاً (عن أبيه عن جدِّه): يعني أحياناً بها: عَمْراً جَدَّ جَدِّه وقد سَمِعَ منه بشواهد خمسة ساقها الحافظ، وذكرتُها هنا ٢١٤ ـ ٢١٥

جوابُه عن قول ابن عدي: لم يُدخلوا أحاديثَه في صِحاحهم بأن ابن خزيمة أخرج له في صحيحه، واحتجَّ به البخاريُّ في جزء القراءة والنسائيُّ في سننه وهو عند ابن عدي معدودٌ من كتب الصِّحاح... ٢١٥

نقلُهُ توثيقَ ابن معين له، وأنه إنما ضُعِّفَ لأنه يَروي من كُتُب جده عبداللَّه دون سماعٍ لها، وتعقيبُهُ على هذا بأنَّ غاية الأمر أنه سَمِعَ بعضَها، وباقيها وجادةٌ صحيحةٌ وهي أَحَدُ وجوهِ التحمُّل ٢١٥ ـ ٢١٦

توثيقُ يعقوب بن شيبة لعَمْرو بن شعيب، وتصحيحُهُ لحديثه، وأنه سَمِعَ من جده عبدِاللَّه، وكتابُهُ صحيح كما قال ابنُ المديني ٢١٦

كلامٌ للإمام ابن القيم في صحة العمل بالوِجادة والأخذ بما في الكتب المعروفة كما أجمع عليه الصحابة والخلفاء بعدهم، وكلُّ من وصلته كتب رسول اللَّه عَمِلَ بها ولم يقل هذا كتاب، وتركها عملاً بهذا الخيال الفاسد ٢١٦

تعرُّضُ شيخنا أحمد شاكر لهذا الموضوع في كتابين من كتبه وتقريرُهُ فيهما مسلكَ جمهور الأئمة المتقدمين، بل اعتدادُهُ بحديث (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) من سلاسل (أصَحِّ الأسانيد)

نقلُهُ صحةَ حديث (عمرو بن شعيب...) عن ابن عبدالبر وعن البيهقي، ونقلُهُ أيضاً عن البيهقي ما يؤيد بأنَّ المراد (عن جَدِّه) هو الصحابيُّ عبدُاللَّه ٢١٦ ـ ٢١٧

وَهَمٌ وتنبيه: على غلطٍ وقع لمحمد فؤاد عبدالباقي في زعمه أن (عمرو بن شعيب) رَوَى له مسلم في صحيحه، وتابعه الدكتور مصطفى الأعظمي، وهو خطأ لا ريب فيه ٢١٨ ـ ٢١٩

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
المحققات والمؤلفات للأستاذ عبدالفتاح أبو غدة:

١ ــ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي، الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.
٢ ــ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث للكنوي الطبعة الثانية.
٣ ــ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام عبدالحي اللكنوي أيضاً.
٤ ــ رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتصوف النقي، نفدت الطبعة الخامسة، وستصدر السادسة محققة ومزيدة كثيراً عما قبلها.
٥ ــ التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة الرابعة.
٦ ــ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للفقيه القرافي.
٧ ــ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري الجزء الأول.
٨ ــ المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام ابن قيم الجوزية صدرت الطبعة الثالثة.
٩ ــ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري أيضاً، الطبعة الثالثة.
١٠ ــ فقه أهل العراق وحديثهم للعلامة المحقق الإمام الشيخ محمد زاهد الكوثري.
١١ ــ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل بقلم الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدِّث وناقد.
١٢ ــ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجي، خير كتب الرجال المختصرة بتقدمة واسعة للأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية.
١٣ ــ صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة، تصدر الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.
١٤ ــ قواعد في علوم الحديث للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة الخامسة.
١٥ ــ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات بقلم الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثانية.
١٦ ــ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي، الطبعة الخامسة.
١٧ ــ المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ شمس الدين عبدالرحمن السخاوي الطبعة الرابعة.
١٨ ــ ذكرُ من يُعتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي الطبعة الرابعة.
١٩ ــ العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج للأستاذ أبو غدة، الطبعة الثالثة.
٢٠ ــ قيمة الزمن عند العلماء، بقلم الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة مزيدة جداً ومحققة.
٢١ ــ قصيدة «عنوان الحكم» لأبي الفتح البستي، بتعليق الأستاذ أبو غدة أيضاً. الطبعة الثانية.

٢٢ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، رسالة للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي.
٢٣ ـ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، بقلم الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية.
٢٤ ـ من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر بقلم الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
٢٥ ـ الباهر في حكم النبي ﷺ في الباطن والظاهر للإمام السيوطي قدَّم له الأستاذ أبو غدة.
٢٦ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبدالبر، طبعة محققة.
٢٧ ـ ترتيب «تخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي» صَنَعه الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
٢٨ ـ الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، صَنَعه أيضاً الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
٢٩ ـ سنن النسائي، اعتنى به ورقَّمه وصَنَع فهارسه الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
٣٠ ـ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية للعلامة أحمد زكي باشا قدَّم له الأستاذ أبو غدة.
٣١ ـ سِبَاحة الفِكر في الجهر بالذكر للإمام اللكنوي أيضاً اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٢ ـ قفو الأثر في صفو علوم الأثر لابن الحنبلي الحنفي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٣ ـ بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للحافظ المرتضى الزبيدي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً
بتحقيق الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة:

١ ـ تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار للإمام محمد عبدالحي اللكنوي أيضاً.
٢ ـ نماذج من رسائل الأئمة وأدبهم العلمي. جمعها وحققها الأستاذ أبو غدة.
٣ ـ الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم وأساليبه في التعليم للأستاذ أبو غدة أيضاً.
٤ ـ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية للإمام علي القاري المكي، الجزء الثاني.

يُطلَبُ هو وسائر كتب الأستاذ أبو غدة من المكتبات التالية: السعودية ـ الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة الرشد، مكتبة المعارف، مكتبة الحرمين. مكة المكرمة: مكتبة المنارة بجوار جامعة أم القرى. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان. جُدَّة: مكتبة الوفاء. القاهرة: دار السلام. لبنان ـ بيروت: دار البشائر الإسلامية، الشركة المتحدة للتوزيع. الأردن ـ عَمَّان: دار البشير، دارَ عَمَّار. الزرقاء: مكتبة المنار. وغيرها من المكتبات.

ظهر كتابُ سنن الإمام النَّسائي مُفَهْرَساً
مع شرح الحافظ السيوطي وشرح الإمام السِّنْدي له

وهو أحَدُ الكتب الستةِ المعتمدةِ الأصولِ للسنة النبوية، وهو الذي قال فيه أبو الحسن المَعَافري: إذا نظرتَ إلى ما يُخرِّجه أهلُ الحديث، فما خرَّجه النسائي أقربُ إلى الصحة ـ بعدَ الصحيحين ـ مما يُخرِّجُه غيرُه. وقال فيه أبو عبدالله بن رُشَيد: كتابُ النسائي أبدَعُ الكتب المصنَّفةِ في السُّنَن تصنيفاً، وأحسَنُها ترصيفاً، وكأنَّ كتابَه جامعٌ بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظٍ كبيرٍ من بيان العِلَل. وقال فيه مؤلِّفُه: كتابُ السنن صحيحٌ كلُّه.

وقال الحافظ ابن حجر: قد أطلَقَ اسمَ الصحةِ على كتاب النسائي: أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبدالله الحاكم، وابنُ مَنْدَهْ، وعبدالغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي بن السكن، وأبو بكر الخطيب، وغيرُهم.

ولما كان الكتابُ بهذه المكانة الرفيعة، قام الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة بخدمته: بترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وصُنْعِ فهرسٍ شامل لأبواب كُتُبِ كل جزءٍ بآخره، وصُنْعِ فهارسَ عامَّةٍ للكتاب كله، موافقةٍ لخِطَّةِ كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» وكتاب «مفتاح كنوز السنة» وكتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المِزِّي، فيستفيدُ منها المراجعُ لهذه الكتب الثلاثة، ويُصيبُ الباحثُ: الحديثَ المطلوبَ فيها بيُسر وسهولة.

وخرج الكتاب في ثمانية أجزاء بأربعة مجلدات ضخام، مع مجلَّد خامس خاص بالفهارس العامة التي بلَغَتْ ثمانية فهارس، بأحسن ورق، وأنضر طباعة، وأجود تجليد.

* * *

يُطلَبُ هو وسائر كتب الأستاذ أبو غدة من المكتبات التالية: السعودية ـ الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة الرشد، مكتبة المعارف، مكتبة الحرمين. مكة المكرمة: مكتبة المنارة بجوار جامعة أم القرى. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان. جُدَّة: مكتبة الوفاء. القاهرة: دار السلام. لبنان ـ بيروت: دار البشائر الإسلامية، الشركة المتحدة للتوزيع. الأردن ـ عَمَّان: دار البشير، دارَ عَمَّار. الزرقاء: مكتبة المنار. وغيرها من المكتبات.